

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)



واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية - الإسرائيلية

فضل مصطفى النقيب
نصر عطياتي

الأوراق المحورية (4)

حزيران 2003

مشروع تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني

الأوراق المحورية (4)



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية - الإسرائيلية

فضل مصطفى النقيب
نصر عطياتي

حزيران 2003

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) هو مؤسسة وطنية فلسطينية مستقلة غير ربحية للبحوث التطبيقية ذات النوعية المتميزة في مجال القضايا والسياسات الاقتصادية وأبعادها الاجتماعية.

أهداف المعهد:

- ✧ إنتاج البحوث التطبيقية وتعزيز استخدامها في عملية رسم السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، وبلورة التشريعات والقوانين الملائمة.
- ✧ تقديم الدعم الفني لصانعي القرار الفلسطيني على المستويين الحكومي والخاص، لتعزيز القدرة الوطنية على اتخاذ القرار السليم في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.
- ✧ تقديم المشورة الفنية المتخصصة للسلطة التشريعية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، لمساعدتها على أداء دورها في مجالي التشريع والرقابة.
- ✧ توفير منبر للحوار الوطني الديمقراطي حول السياسات والقوانين والقضايا الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني الفلسطيني في عملية صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي، وتعميق الوعي الشعبي بحقوق وواجبات المواطنة في المشاركة والمساءلة.
- ✧ توفير المعلومات حول الأداء والتطورات الاقتصادية والاجتماعية، ونشرها على أوسع نطاق لتعزيز الوعي المجتمعي، وتفعيل آليات الرقابة العامة على الأداء.
- ✧ تعزيز البنية المؤسسية للمعهد، وتطوير القدرة البحثية الفلسطينية في مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتوثيق العلاقات المهنية مع المجتمع العلمي والبحثي، ومع بقية مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني.
- ✧ رعاية وتدريب الكوادر الفلسطينية الشابة، وضمها إلى الفرق البحثية، وتشجيعها على الانخراط في الأبحاث التطبيقية الخاصة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية.
- ✧ جذب واستقطاب الكفاءات العلمية والبحثية الفلسطينية المهاجرة للمساهمة في تنفيذ ومراجعة وتقييم الأبحاث.
- ✧ تطوير العلاقات المهنية، وتنفيذ مشاريع بحثية مشتركة مع المؤسسات البحثية المماثلة المرموقة العربية والإقليمية والدولية، بما يسهم في تبادل الخبرات وتطوير القدرات العلمية والبحثية للمعهد.

مجلس الأمناء:

اسماعيل الزيري (الرئيس)، أحمد قريع، ادمون عصفور، أنيس فوزي قاسم، حسن ابو لبدة (أمين السر)، رما خلف، سامر خوري، سلام فياض، طاهر كنعان، كمال حسونة (أمين الصندوق)، ماهر المصري، منيب المصري، نبيل قسيس، هاني أبو دية (نائب الرئيس)، هبة هندوسة، غانية ملحيس (المدير العام).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2003 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

ص.ب. 19111، القدس و ص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 2987053/4، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: MAS@planet.edu

الصفحة الإلكترونية: <http://www.palecon.org>



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية - الإسرائيلية

فضل مصطفى النقيب
نصر عطيان

حزيران 2003

واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية - الإسرائيلية

الباحثان: فضل مصطفى النقيب، زميل باحث في ماس، وأستاذ مشارك، جامعة وترلو، كندا
نصر عطيان، باحث مساعد في ماس

التحرير اللغوي: عبد الرحمن أبو شمالة (عربي)
كارن مان (انجليزي)

التسيق الفني: لينا عبد الله

التمويل: تم توفير التمويل الأساسي لهذه الدراسة من قبل صندوق الأقصى بإدارة البنك الإسلامي للتنمية/ جدة
والتمويل التكميلي من الموازنة الأساسية الممولة من مؤسسة فورد والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

القدس ورام الله

حزيران، 2003

حقوق الطبع والنشر محفوظة © (ماس)

تقديم

شواهد التاريخ حافلة بعديد الأمثلة، لأمم وشعوب نجحت في الإفادة من فرص قربتها من أهدافها، وأخرى أخفقت ولم تتمكن من تجنب ويلات وكوارث أبعدها عن تلك الأهداف. وتؤكد الوقائع التاريخية، أن تجارب النجاح والفشل لم ترتبط بموازين القوى، وإنما بمدى القدرة على التحديد الدقيق للأهداف، والمقدرة على امتلاك الرؤية الشمولية لمستلزمات تحقيقها، والاستعداد العالي للتضحية من أجل بلوغها، والإدراك السليم للإمكانات الذاتية والموضوعية المتاحة، والمعرفة بسبل التوظيف الأمثل لها، والوعي بأهمية التفاعل الخلاق مع البيئة الخارجية لتعظيم الفرص وتقليل المخاطر. وارتبطت تجارب النجاح والفشل كذلك، بمدى القدرة على وضع استراتيجيات ملائمة، والمقدرة على انتهاج سياسات متناسقة ومتسقة، ووضع خطط عمل وبرامج تنفيذية ذات مهام محددة الأولويات، سليمة النتائج، تعمل على بلوغ الأهداف بأسلوب التدرج والتراكم، بالسرعة والكلفة المناسبين.

وباستخدام تلك المعايير في تقييم الحالة الفلسطينية، فإن المعطيات تشير إلى مزيج من النجاحات والإخفاقات، فقد نجح الشعب الفلسطيني وانتصر في حرب البقاء المتواصلة ضده على امتداد أكثر من قرن، وتمكن من الحفاظ على وجوده الفاعل بفضل نضاله وصموده الأسطوري ضد كل محاولات الإبادة والتصفية والتهميش والتغيب والتهميش، واحتفظ بتماسكه المجتمعي وهويته ووحدته الوطنية، وحصل على الاعتراف والتأييد الدولي لحقوقه التاريخية الثابتة، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، وحق لاجئيه في العودة إلى ديارهم.

وعلى الرغم من الأهمية القصوى لتلك النجاحات، فقد أخفق الفلسطينيون خلال مرحلة الحكم الذاتي الانتقالي (1994-2000)، وفشلوا في الإفادة من الفرص المحدودة

المتاحة، لإقامة حكم ذاتي حقيقي يمهد لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية التي تم احتلالها في عدوان حزيران العام 1967، ويؤسس للاستقلال. وعلى الرغم من صحة المبررات حول وجود مسؤوليات إسرائيلية وعربية ودولية أساسية، وتسببها بالإخفاق الفلسطيني، حيث يعود أهمها إلى انعدام جاهزية المجتمع الإسرائيلي عموماً، وقواه المتنفذة المتعاقبة على الحكم خصوصاً، وعدم استعدادهم بعد، للدخول في عملية سياسية جادة للتوصل إلى تسوية تاريخية لحل الصراع العربي - الإسرائيلي وجوهره الفلسطيني - الإسرائيلي، الأمر الذي أتاح للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إمكانية مواصلة وتكثيف سياساتها وممارساتها الاحتلالية خلال المرحلة الانتقالية، وبخاصة مصادرة الأراضي، وتسريع الاستيطان، وفرض الحصار على الشعب الفلسطيني، وإغلاق مناطق الحكم الذاتي وعزلها عن بعضها وعن العالم الخارجي، ما أدى إلى تقويض الفرص الضئيلة المتاحة لنجاح تجربة الحكم الذاتي الانتقالي، وتسبب بحرف عملية التسوية السياسية عن مسارها وتسريع انهيارها.

كما أن ضعف النظام العربي، قد أسهم في إنجاح المحاولات الإسرائيلية لحرف عملية التسوية السياسية عن مسارها، بسبب محدودية قدرته على الإسهام الفاعل في إدارة عملية التسوية السياسية، وتقصيره في التصدي للخروقات الإسرائيلية، وتقاوعه عن لعب دور إيجابي فاعل ومستقل في دعم عملية الإعمار وإعادة البناء الفلسطيني، وعدم جديته في العمل على استعادة وتنمية الروابط الاقتصادية والتجارية الفلسطينية-العربية، لمساعدة الشعب الفلسطيني على فك ارتبانه الاقتصادي والمعيشي لإسرائيل، وتعزيز صموده في وجه السياسات والممارسات الاحتلالية الإسرائيلية.

وأسهمت سلبية المجتمع الدولي عموماً، والدول الراعية لعملية التسوية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الإخفاق، بسبب تهاونها إزاء السياسات والممارسات والخروقات الإسرائيلية، ونكوص المانحين الرئيسيين عن أداء دور سياسي، واكتفائهم بتقديم العون المالي، بل تسامحهم إزاء تحويل هدف العون الدولي للشعب الفلسطيني من الاستثمار في السلام، عبر تأهيل الاقتصاد الفلسطيني، وتصحيح التشوهات الهيكلية،

وإرساء دعائم التنمية بعيدة المدى، إلى تمويل لاستمرار عملية التسوية السياسية ومنع انهيارها، وقبولهم الاستعاضة عن العون الإنمائي بالعون الإغاثي الطارئ، لتعويض الأضرار والخسائر التي تلحقها السياسات والممارسات والخروقات الإسرائيلية بالشعب الفلسطيني، ما أدى إلى استنزاف هذا العون وتبديده، والإسهام في تعثر عملية التسوية السياسية وتقويضها.

غير أن الإقرار بالمسؤوليات الإسرائيلية والعربية والدولية، لا يقلل من حجم المسؤولية الذاتية الفلسطينية، ودورها الكبير في الإخفاق الفلسطيني في إقامة حكم ذاتي حقيقي يمهد للاستقلال. وكان ذلك نتيجة لقصور النظام الفلسطيني عموماً، والرسمي منه على وجه الخصوص، وتخلفه وعدم امتلاكه رؤية وخطة وبرنامجاً للعبور الآمن للمرحلة الانتقالية باتجاه الدولة الفلسطينية المستقلة، ومحدودية قدراته السياسية والاقتصادية والتنظيمية والإدارية والمؤسسية، وضعف كفاءته المهنية، واختلال أولوياته، وتضارب وارتباك سياساته وعدم اتساقها، وتنافس أطره وتداخل صلاحياتها، وتقصيره في انتهاج سياسات تنموية مواتية تعمل على تعزيز القدرة الذاتية، لتقوية المناعة المجتمعية الفلسطينية، والحد من الأضرار التي تلحقها الممارسات والإجراءات الإسرائيلية بالشعب الفلسطيني.

ولقد سبق لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس أن حذر في معظم أبحاثه ودراساته وتقاريره، من ظاهرة استمرار تراجع القدرة الذاتية للاقتصاد والمجتمع الفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية، ومخاطرها على مشروع الاستقلال الوطني، ونبه إلى هشاشة ما تعكسه مؤشرات النمو الإيجابي، ولفت الأنظار إلى الانعكاسات السلبية البالغة لظاهرة تنامي الانقسام بين مؤشرات نمو الاقتصاد الفلسطيني ومؤشرات القدرة الذاتية الفلسطينية، وحذر من الأخطار البالغة لتعاظم نمو الطلب الفلسطيني، وتراجع العرض الفلسطيني، وترافق نمو الدخل مع انحسار القدرات الإنتاجية والتصديرية والتشغيلية للاقتصاد المحلي في الضفة والقطاع، كما حذر من مخاطر اتساع الانكشاف الاقتصادي

الفلسطيني للخارج، وتنامي الاعتماد المعيشي الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي والعون الدولي.

ونبه المعهد كذلك إلى مخاطر التوسع المتسارع للقطاع الحكومي الفلسطيني، بمعزل عن حاجة الاقتصاد الفلسطيني وقدرته على تحمل أعباء تمويله. وحذر من خطورة تزايد الاعتماد في تمويل الإنفاق الحكومي على مصادر الإيرادات المتأتية من النشاط الاقتصادي الخارجي، ومن خطر الاعتماد في تحصيل تلك الإيرادات على إسرائيل، كما نبه إلى الانعكاسات السلبية للتجاوزات الحكومية وتدخلها الضار في النشاط الاقتصادي والتجاري، وانعكاساتها السلبية على قدرات القطاع الخاص الفلسطيني وتنافسيته. ونبه كذلك إلى أخطار استحواذ الإنفاق الجاري وبخاصة الرواتب والأجور، على معظم الإنفاق الحكومي، وخطورة ارتهان الإنفاق التطويري بالكامل لما يتأتى من عون دولي، وحذر المعهد كذلك من مخاطر التركيز الفلسطيني على مظاهر السيادة، وإغفال جوهرها ومركزاتها، كما حذر من الانعكاسات السلبية البالغة لتلك السلوكيات على كلفة وسرعة تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية.

وقام المعهد العام 2001 بإجراء مراجعة تحليلية ونقدية للأداء الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية (1994-2000)، وعرض نتائجها في العدد الثامن من المراقب الاقتصادي، والعدد الرابع من المراقب الاجتماعي. ولفت الأنظار إلى خطورة منحى واتجاه التطورات الاقتصادية والاجتماعية خلال المرحلة الانتقالية، وأشار إلى مخاطر تنامي الترابط الطردي بين معدلات البطالة والفقر ومستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية من جهة، وبين تطورات عملية التسوية السياسية من جهة أخرى. وحذر المعهد من خطورة تزايد قدرة إسرائيل، نتيجة لذلك، على توظيف حالة الارتهان المعيشي والاقتصادي الفلسطيني لإسرائيل، لزيادة الضغط على الشعب الفلسطيني لابتنزاه سياسياً، ظناً بإمكانية إجباره على مقايضة حقوقه الوطنية باحتياجاته المعيشية، والإذعان لشروط التسوية الإسرائيلية.

وقد أكدت التطورات اللاحقة، بعد فشل مفاوضات "كامب ديفيد" في فرض شروط التسوية الإسرائيلية، واندلاع انتفاضة الأقصى، وما أعقبها من عدوان عسكري إسرائيلي لتصفية مشروع الاستقلال الوطني، صحة تخوفات المعهد ودقة تحذيراته، وكشفت تلك التطورات هشاشة ما تحقق من منجزات خلال سنوات المرحلة الانتقالية السبع، وتمكن إسرائيل من تقويضها في بضعة أيام. وأظهرت مدى الحاجة الفلسطينية الملحة إلى ضرورة إجراء مراجعة نقدية شاملة للاستراتيجيات والسياسات الفلسطينية التي تم انتهاجها خلال المرحلة الانتقالية، وبخاصة الاقتصادية منها، والتي أدت إلى تنامي فجوة الموارد وتعميق الانكشاف الفلسطيني للخارج عموماً، ولإسرائيل خصوصاً، ما عرقل تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية وزاد أعباءها.

وللاستفادة من نتائج عملية المراجعة في ترشيد القرار الفلسطيني، نفذ المعهد، بدعم من صندوق الأقصى، بإدارة البنك الإسلامي للتنمية - جدة، مشروعاً بحثياً يهدف إلى استشراف بدائل السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية القادرة على تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، وتنويع وتطوير علاقاته الخارجية عموماً، والعربية خصوصاً، لفك الارتهان الاقتصادي والمعيشي الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، باعتبار ذلك ضرورة لتعزيز الصمود وتقوية المناعة الفلسطينية، وخفض كلفة مقاومة الاحتلال تمهيداً لإنهائه، لتصحيح مسار عملية التسوية السياسية والتأسيس للاستقلال.

وقد استندت فرضيات البرنامج البحثي إلى إطار سياسي محدد، يشكل القاسم المشترك لمختلف القوى الفلسطينية، ويحظى بدعم عربي وتأييد دولي، ويتمثل في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس الشرقية، وضمان عودة اللاجئين.

وأولى هذا البرنامج البحثي، خلافاً للدراسات البحثية الأخرى، جل اهتمامه للتعامل مع الواقع القائم دون الارتهان له أو القفز عنه، وعمل على استشراف بدائل

السياسات والإجراءات الاقتصادية التي ينبغي اتخاذها لتغيير هذا الواقع، بتعزيز الصمود الفلسطيني، وتقليل كلفة مقاومة الاحتلال، وإرساء دعائم الاستقلال.

وقد ميز البرنامج البحثي بين احتمالين:

الاحتمال الأول: إمكانية استمرار الوضع الراهن، بمعنى استمرار العدوان الإسرائيلي وتكرار الاجتياحات والحصار والإغلاق وحظر التجول، وما يتطلبه ذلك من ضرورة بلورة الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الفلسطينية، ووضع الخطط وبرامج العمل التي تعزز قدرة الشعب الفلسطيني على البقاء والصمود، وتحول دون انهيار البنى الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية الفلسطينية القائمة، وتعمل على تحسين أدائها، لتقوية المناعة الفلسطينية، وزيادة القدرة الوطنية على تحمل أعباء مقاومة الاحتلال لتسريع إنهائه.

الاحتمال الثاني: إمكانية التوصل سياسياً إلى هدنة فلسطينية-إسرائيلية، تعود بالوضع إلى ظروف مشابهة لتلك التي كانت قائمة قبل انهيار عملية التسوية السياسية واندلاع انتفاضة الأقصى في 2000/9/28، بما يسمح بانسحاب إسرائيل من مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، دون تخلي إسرائيل فعلياً عن سياساتها العدوانية وممارساتها الاحتلالية، وتكرار لجوئها إلى فرض الإغلاق والحصار، وتقييد الحركة الفلسطينية. ويحتم ذلك على الفلسطينيين تلافي أخطاء المرحلة الانتقالية، والعمل على بلورة الاستراتيجيات الاقتصادية الصحيحة، وانتهاج السياسات الملائمة، ووضع الخطط والبرامج التي تعزز القدرة الذاتية للمجتمع والاقتصاد الفلسطيني، وتدعم إمكاناته الإنتاجية والتصديرية والتشغيلية، وتفك ارتعانه للاقتصاد الإسرائيلي، وترسي الدعائم المادية والمؤسسية للدولة الفلسطينية المستقلة.

وطالبت دراسات البرنامج بضرورة إجراء مراجعة نقدية فلسطينية شاملة لبعض الفرضيات التي تم التعامل معها فلسطينياً كمسلمات خلال المرحلة الانتقالية، وأثبتت التجربة خطأها وخطورتها، وأهمها بطلان فرضية إمكانية قيام علاقات تعاونية مع إسرائيل، خلال مرحلة انتقالية تحكمها اتفاقات مفتوحة الاحتمالات، لا تحدد بوضوح هدف وموعد وخطوات إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967، ولا تتبنى سياسات وإجراءات محددة لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة، ولا تمنع إسرائيل عملياً من مواصلة سياساتها العدوانية التوسعية الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية، ولا تضع حداً لمقدرتها على استمرار الإضرار بالشعب الفلسطيني عبر تطويقته ومحاصرته وتجويعه وعزله عن العالم الخارجي.

ونبه البرنامج البحثي كذلك، إلى مخاطر استمرار الوهم الفلسطيني بإمكانية الفصل بين السياسة والاقتصاد في العلاقة مع إسرائيل قبل حل الصراع العربي - الإسرائيلي وجوهره الفلسطيني - الإسرائيلي، ذلك أن إسرائيل، على الرغم من أنها الطرف الأقوى عسكرياً واقتصادياً، تُخضع علاقاتها الاقتصادية مع الفلسطينيين خصوصاً، والعرب عموماً، لاعتباراتنا السياسية والأمنية، ولا تحتكم لحسابات الأرباح والخسائر الاقتصادية عند اصطدام مصالحها الاقتصادية بأهدافها السياسية التوسعية.

كما دعا البرنامج البحثي إلى ضرورة إجراء مراجعة فلسطينية جادة لجدوى انتهاج سياسات اقتصادية، تولى الأولوية لقطاعات السياحة، والتجارة، والمناطق الصناعية الحدودية، والمرافق السيادية، قبل تسوية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وطوال الفترة الانتقالية التي تسبق قيام الدولة الفلسطينية، والاعتراف المتبادل بحق فلسطين وإسرائيل بالعيش الآمن المستقر وفقاً لحدود الرابع من حزيران العام 1967، وضمان عودة اللاجئين. وعضواً عن ذلك، وبالإستفادة من تجربة المرحلة الانتقالية، فقد أكد البرنامج البحثي على ضرورة إيلاء الأولوية القصوى في السياسات الاقتصادية الفلسطينية، للقطاعات الإنتاجية القادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، وبخاصة الزراعة، والصناعة، والإسكان، والخدمات المرتبطة بها، والاهتمام بالقطاعات الاجتماعية، وبخاصة

التعليم والصحة، والتنمية الاجتماعية، لأهمية ذلك في تعزيز الصمود الوطني الفلسطيني، وتطوير القدرة المجتمعية الفلسطينية على مواجهة الحصار وخفض كلفة مقاومة الاحتلال لتسريع إنهائه وتحقيق الاستقلال.

تكون البرنامج البحثي من أربعة محاور رئيسية:

شكل المحور الأول مدخلاً نظرياً حول أساسيات التنمية الاقتصادية الفلسطينية ومركزاتها. فيما تناول المحور الثاني موضوع تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، من حيث المفهوم والمضمون والأولويات والمجالات والاستراتيجيات والسياسات. وتناول المحور الثالث موضوع تطوير التعاون الاقتصادي والتجاري الفلسطيني - العربي، من حيث مضمونه ومجالاته وسبله ووسائله. واهتم المحور الرابع بموضوع العلاقات الاقتصادية الفلسطينية - الإسرائيلية من حيث نشأتها، ومجالاتها، وتطورها، وسماتها، ومستقبلها.

واستهدف البرنامج البحثي عبر مجموعة الدراسات القطاعية والمحورية، الإسهام في بلورة رؤية وطنية فلسطينية مشتركة من خلال محاولة:

1. تحديد ماهية بنية الاقتصاد الفلسطيني القادر على تعزيز الصمود الوطني وخفض كلفة مقاومة الاحتلال، لإنجاز مشروع الاستقلال الوطني، وإرساء دعائم النمو والتنمية المستدامة.
2. استشراف بدائل السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية القادرة على تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، عبر استعادة الترابط الداخلي لعلاقات الإنتاج والاستهلاك والعرض والطلب داخل الاقتصاد المحلي، وتعميق الترابط الطردي بين عناصر الإنتاج والدخل، وبين مراكز النمو والتنمية في المديين القصير والطويل.
3. توضيح طبيعة وخصائص الإدارة العامة الفلسطينية (الدولة أو السلطة) القادرة والمؤهلة لقيادة الاقتصاد الوطني في مرحلة استثنائية تتداخل فيها مهمات التحرر الوطني مع مهمات بناء مراكز الدولة والتهيئة للاستقلال.

4. بيان طبيعة الدور الاقتصادي العربي، القادر على تعزيز صمود الشعب الفلسطيني والمساهمة في فك الارتهان المعيشي والاقتصادي الفلسطيني لإسرائيل. وتحديد السياسات الاقتصادية الفلسطينية والعربية المطلوبة لخلق التشابك وتوسيع قاعدة المصالح المشتركة، وتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري الفلسطيني-العربي.

5. المساهمة في بلورة أسس وضوابط العلاقات الاقتصادية الفلسطينية-الإسرائيلية، القادرة على التعامل مع الواقع القائم دون الارتهان له، وتنظيم تلك العلاقات خلال المرحلة الانتقالية، بما يعمل على تصحيح الاختلالات الهيكلية الموروثة عن الاحتلال، وينهي واقع الإلحاق التبعي الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وبما يؤسس مستقبلاً عند قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، لإمكانية قيام تعاون اقتصادي فلسطيني-إسرائيلي على أساس تبادل المنافع وتوازنها.

ولتحقيق ذلك، قام المعهد بإعداد ونشر مجموعة من الدراسات القطاعية في مجالات الصناعة، والخدمات، والإنشاءات، والإسكان، والاستثمار والبيئة الاستثمارية، والموازنة العامة، والتجارة الفلسطينية مع دول الخليج، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وقد ساهمت نتائج تلك الدراسات في إعداد الدراسات المحورية وبلورة توصياتها.

وجرت مناقشة تفصيلية واسعة لدراسات البرنامج البحثي في ورش عمل عدة، عقدها المعهد خلال فترة إعداد البرنامج. كما تمت مناقشة نتائج الدراسات وتوصياتها بعد اكتمال البرنامج البحثي، في ندوة علمية عقدها المعهد يومي 10-11/6/2003، وشارك فيها نحو 350 شخصية من قيادات السلطة التنفيذية والتشريعية، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، والأكاديميين والباحثين، وممثلي البعثات الدبلوماسية العربية والأجنبية، وممثلي الدول والمؤسسات المانحة للعون. وقد أسهمت مداخلات وملاحظات ومناقشات المشاركين التي اتسمت بالموضوعية والصراحة والمسؤولية، في إثراء الدراسات المحورية وتطويرها.

والدراسة الراهنة هي الرابعة والأخيرة ضمن أربع دراسات محورية، وتتعلق بواقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية - الإسرائيلية، وتحاول بلورة فهم أدق لطبيعة

وخصائص تلك العلاقات، عبر رصد ومتابعة تطوراتها خلال حقبتين رئيسيتين: الأولى خلال الفترة الممتدة منذ بدء الاحتلال العام 1967 وحتى بدء عملية التسوية السياسية، والثانية خلال مرحلة الحكم الذاتي الانتقالي 1994-2000، وصولاً إلى المرحلة الراهنة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في 2000/9/28، وذلك بغية تحديد السمات الأساسية لتلك العلاقات، وبيان حجم التشابكات الناشئة، ومتابعة تطوراتها وانعكاساتها وتأثيراتها على الاقتصاد الفلسطيني وعلى عموم المشروع الوطني الفلسطيني، ثم السعي إلى استشراف مستقبل تلك العلاقات.

تشير الدراسة في المقدمة إلى الاختلاف والتباين الشديد بين الأهداف والتوقعات الفلسطينية وتلك الإسرائيلية من المرحلة الانتقالية، فبينما اعتقدها الفلسطينيون وأرادوها مرحلة للعبور الآمن نحو الاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967، اعتقدها الإسرائيليون وأرادوها مرحلة تمكنهم من إدارة سلسلة للاحتلال عن بعد، بما يمكنهم من الاحتفاظ بمكاسب الاحتلال دون تحمل أعبائه.

وتحاول الدراسة بعد ذلك تحديد الإطار النظري للمساعدة في فهم طبيعة العلاقات الاقتصادية الفلسطينية - الإسرائيلية، وتقييم مدى صوابية وموضوعية فرضية الفصل بين الاقتصاد والسياسة في العلاقات الفلسطينية مع إسرائيل، وهي الفرضية الأساسية التي ارتكزت عليها اتفاقات المرحلة الانتقالية، وبخاصة اتفاق باريس الاقتصادي، باعتبار أن ذلك يشكل الحلقة المركزية الضرورية لبلورة فهم فلسطيني موضوعي ودقيق قادر على إنهاء التباين في الاجتهادات الفلسطينية في قضية جوهرية، ينعكس استمرار الاختلاف الفلسطيني بشأنها سلباً على مجمل الأداء الفلسطيني، بل ويهدد مستقبل المشروع الوطني برمته.

ومن أجل ذلك، تحاول الدراسة تحديد وتتبع العوامل الأساسية الحاكمة للعلاقة بين الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي قبل عملية التسوية السياسية وبعدها، للتعرف على طبيعتها وخصائصها الرئيسية، واختبار ما إذا كانت تحكمها قواعد العلاقة السائدة بين

اقتصاد صغير متخلف واقتصاد غني ومتقدم، أم قواعد أخرى تملئها خصوصية العلاقة بين اقتصاد بلد مستعمر (بكسر الميم) يمتلك مشروعاً استراتيجياً توسعياً يتجاوز البعد الاقتصادي، ويتسم بخصوصية استيطانية إجلائية إحلالية، وبين اقتصاد بلد مستعمر (بفتح الميم) يتطلع شعبه للاستقلال ويعمل من أجل تحقيقه، وذلك لأن حسم محددات هذه العلاقة يشكل حجر الزاوية والمركز الرئيسي الذي يعتمد عليه تحديد صيغ العلاقات الاقتصادية الفلسطينية- الإسرائيلية في المرحلة الراهنة، وإلى أن تتم تسوية الصراع الوجودي بينهما بإقامة الدولة الفلسطينية، في الأراضي الفلسطينية التي تم احتلالها العام 1967 بعاصمتها القدس، وضمان عودة اللاجئين إلى ديارهم.

ولاستشراف ذلك، تستعين الدراسة بأسلوب التحليل العلمي للمؤشرات الاقتصادية الفلسطينية والإسرائيلية قبل وبعد عملية التسوية السياسية، وتسعى إلى تحليل تلك المؤشرات لتحديد طبيعة العلاقات الاقتصادية الفلسطينية-الإسرائيلية، فالأدبيات الاقتصادية تشير إلى أن الاقتصاد الصغير والمتخلف يتأثر عند انفتاحه على اقتصاد كبير ومتقدم، بقوتين ذات تأثيرات متباينة، الأولى قوة استقطاب سلبية التأثير على الاقتصاد الصغير في المرحلة الأولى من الانفتاح بين الاقتصادين، حيث تعجز الزراعات والصناعات الصغيرة عن منافسة المنتجات الزراعية والصناعية المتفوقة في الاقتصاد الكبير والمتقدم، ما يؤدي إلى تراجعها، ويؤثر الانفتاح، بالتالي، على تدفقات رأس المال والعمل اللذين يبدآن بالانسياب من السوق الصغيرة للسوق الكبيرة طلباً للربح الأكبر والأجر الأعلى، فيتركز تخلف الاقتصاد الصغير، وينمو الاقتصاد الكبير على حسابه.

أما القوة الثانية، فهي قوة انتشار إيجابية التأثير على الاقتصاد الصغير بعد فترة من الانفتاح بينهما، حيث تلعب تحولات عوامل الإنتاج للاقتصاد الصغير، وبخاصة تحولات العمال، دوراً في زيادة الطلب في الاقتصاد الصغير، ما يؤدي إلى نمو الإنتاج المحلي والتجارة. كما تؤدي فروقات الأجور، أيضاً، إلى اجتذاب رأس المال من الاقتصاد الكبير والمتقدم للاستثمار في الاقتصاد الصغير، وإنشاء المشاريع المشتركة للإفادة من العمالة الرخيصة، وهذا بدوره يؤدي إلى انتقال التكنولوجيا المتقدمة، ما يسهم في تنمية

وتطوير الاقتصاد الصغير والمتخلف في المدى المتوسط والبعيد.

ووفقاً لهذه النظرية، كان يفترض أن تقود محصلة التأثيرات لقوى الاستقطاب والانتشار بعد فترة من انفتاح الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي إلى تقليص الفجوات بين الاقتصادين، مقاسة، أساساً، بمتوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد، ومقاسة، أيضاً، بالمؤشرات المتعلقة بالموارد. (صافي الواردات، وصافي الاستثمار، والقدرة التشغيلية).

غير أن المعطيات الإحصائية الخاصة بالاقتصاد الفلسطيني تدل على محدودية فعالية قوى الانتشار الإيجابية، وطغيان قوى الاستقطاب السلبية على الاقتصاد الفلسطيني مع مرور الوقت لصالح الاقتصاد الإسرائيلي. فخلافاً للنظرية الاقتصادية لانفتاح الاقتصاد الصغير والمتخلف على الاقتصاد الكبير والمتقدم، تشير البيانات الإحصائية إلى ازدياد الفجوة بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي، وتراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني مقارنةً بمثيله الإسرائيلي في منتصف الثمانينيات، أي بعد نحو عقدين من الانفتاح. وتجدر الإشارة إلى أن ذلك التراجع حدث قبل اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى بسنتين. فقد كانت هذه النسبة 9% في العام 1968-1969، وارتفعت إلى 13% في العام 1975-1976، وإلى 15% في 1980-1981، ثم بدأت تتراجع اعتباراً من العام 1985-1986 إلى 14%، ثم إلى 13% في 1990-1991، ليتسارع بعد ذلك نمو هذه الفجوة بعد بدء عملية التسوية السياسية وقيام سلطة الحكم الذاتي الانتقالي لتصل إلى 8% العام 1999-2000 أي قبل اندلاع انتفاضة الأقصى، وهو مستوى أقل من المستوى الذي كانت عليه في بداية الانفتاح في العام 1968-1969.

كما تدل المعطيات، أيضاً، على اتساع فجوة الموارد في الاقتصاد الفلسطيني مقاسة بنسبة صافي الواردات (الواردات - الصادرات) إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت من 34% العام 1968 إلى 39% العام 1990، ووصلت إلى 65% العام 2000

بعد قيام الحكم الذاتي الانتقالي وقبيل اندلاع انتفاضة الأقصى. وتراجعت كذلك نسبة فائض الاستثمار (الاستثمار - الادخار) إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت هذه النسبة 43% العام 1968، وانخفضت إلى 5% العام 1990، ثم عادت للارتفاع بسبب تدفق العون الدولي واستثمارات فلسطينيي الشتات إلى 36% العام 2000، إلا أنها بقيت دون مستواها في العام 1968.

كما تراجعت مساهمة الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في تكوين الناتج القومي الإجمالي من 107% العام 1968 إلى 75% العام 1990، و87% العام 2000، وتناقصت كذلك القدرة الاستيعابية والتشغيلية للاقتصاد المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبخاصة لدى القطاع الخاص، فيما تزايد الاعتماد على سوق العمل الإسرائيلية التي استوعبت نحو ثلث العمالة الفلسطينية قبل عملية التسوية، ونحو ربعها خلال مرحلة الحكم الذاتي الانتقالي، وترافقها مع ارتفاع معدلات البطالة على الرغم من نمو التوظيف الحكومي بمعدلات متسارعة، واستيعابه لأكثر من ربع العمالة الفلسطينية.

وعند البحث عن أسباب طغيان تأثير قوى الاستقطاب ومحدودية تأثير قوى الانتشار على الاقتصاد الفلسطيني في علاقته بالاقتصاد الإسرائيلي، تشير الدراسة إلى أن ذلك لم يكن نتاج عوامل اقتصادية، وإنما يعود إلى اعتبارات سياسية، تتصل بمجموعة السياسات والممارسات والإجراءات الإسرائيلية ذات العلاقة بالمشروع التوسعي الاستيطاني، الذي يتسم بخاصية إجرائية إحلالية، ويمكن تلخيص أهمها بما يلي:

أولاً: الاستيلاء على الموارد الطبيعية الفلسطينية، والمتمثلة بمصادرة الأراضي، والاستيلاء على الموارد المائية، حيث تمت مصادرة نحو نصف أراضي الضفة الغربية، وثلث أراضي قطاع غزة خلال الفترة 1967-1993، كما تمت السيطرة على 75% من مصادر المياه الفلسطينية، و85% من المياه المنتجة. وأقامت إسرائيل 192 مستعمرة استيطانية في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة (28)

مستوطنة في القدس، و148 في الضفة الغربية، و18 في قطاع غزة).

ثانياً: محاولة إسرائيل إحداث تغييرات ديموغرافية، بالإضافة إلى التغييرات الجغرافية، في الأراضي الفلسطينية التي تم احتلالها في عدوان حزيران العام 1967 عبر تهويد القدس، حيث ارتفعت نسبة السكان اليهود في مدينة القدس الشرقية والمستعمرات الاستيطانية حولها من صفر العام 1967 إلى أكثر من 50% حالياً، كما بلغ عدد المستوطنين اليهود في المستعمرات الاستيطانية المقامة في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) وقطاع غزة العام 1993 نحو 176 ألف مستوطن، ارتفع إلى أكثر من ربع مليون مستوطن خلال فترة الحكم الذاتي الانتقالي.

ثالثاً: محاصرة الاقتصاد المحلي وإضعاف قدراته الإنتاجية والتشغيلية من خلال مجموعة من السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية (حصار التجارة الخارجية الفلسطينية بإسرائيل وعبرها، والتراخيص، والضرائب، والإغراق، وإقفال البنوك الفلسطينية والعربية والأجنبية والاقتصار على البنوك الإسرائيلية). كان من أهم نتائج تلك السياسات تراجع مساهمة الناتج المحلي الفلسطيني في تكوين الناتج والدخل القومي الإجمالي المتاح، من 107% العام 1968 إلى 75% العام 1990، وإلى 78% العام 2000، وتضاعف الفجوة التجارية، حيث انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات من نحو 34% في بداية الاحتلال إلى 24% العام 2000. وارتفعت نسبة صافي الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي من 34% العام 1968 إلى 39% في العام 1990، وواصلت ارتفاعها خلال فترة الحكم الذاتي الانتقالي.

رابعاً: تراجع القدرة الاستيعابية لسوق العمل المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ثلثي مستواها في العام 1968، فمن جهة استوعبت سوق العمل الإسرائيلية نحو ثلث العمالة الفلسطينية في مطلع التسعينيات، وكان معدل استخدام العمالة الفلسطينية في السوق الإسرائيلية ينمو بمتوسط سنوي نسبته 6.3% خلال الفترة 1967-1993، في الفترة التي لم يزد معدل نمو استخدام العمالة في الاقتصاد

المحلي على 1.8% سنوياً، علماً بأن معدل نمو القوى العاملة الفلسطينية يبلغ 4%. وتجدر الإشارة إلى أن معظم العمالة الفلسطينية العاملة في الاقتصاد الإسرائيلي غير ماهرة، حيث كان نحو 72.5% منها يستخدم في قطاع الإنشاءات، و10% في الزراعة، وبخاصة في قطف الثمار، و5% في الصناعة، وبخاصة في التعبئة والتغليف، و11% في قطاع الخدمات المدنية، وبخاصة أعمال التنظيف.

وقد أدى ذلك إلى تشويه في بنية العمالة الفلسطينية لصالح نمو العمالة غير الماهرة، وإلى تشويه في هيكل الأجور في السوق الفلسطينية التي باتت شديدة الحساسية لأجور العمالة الفلسطينية في السوق الإسرائيلية، ما رفع كلفة الإنتاج الفلسطيني، وأضعف، بالتالي، قدراته التنافسية.

وتشير الدراسة كذلك إلى أن سيطرة إسرائيل على الحدود الفلسطينية وتحكمها بحركة الأشخاص والسلع الفلسطينية قد مكنها من استخدام قناة التجارة الخارجية لاستكمال إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالسوق الإسرائيلية. فقد تم ضم السوق الفلسطينية فعلياً للسوق الإسرائيلية في العام 1967، ولجأت إسرائيل إلى استخدام آلية الطلب الإسرائيلي على بعض المنتجات الفلسطينية، وبخاصة كثيفة العمل، كما استخدمت آلية التراخيص للتأثير على العرض، وأغرقت السوق الفلسطينية بالمنتجات الإسرائيلية المدعومة للتأثير على أنماط الاستهلاك الفلسطيني لصالح المنتجات الإسرائيلية، ما فرض منافسة غير متكافئة على السلع الفلسطينية المماثلة، وأدى إلى اضمحلال العديد من المنتجات الزراعية والصناعية الفلسطينية التقليدية، التي لم تقوَ على المنافسة في السوق المحلية، وأحدث ذلك انقساماً في العلاقات بين العرض والطلب داخل السوق الفلسطينية (للسلع والعمل)، وتمت إعادة ربطها عمودياً بالسوق الإسرائيلية، كما تسبب أيضاً بخسارة المنتجات الفلسطينية للأسواق التقليدية.

خامساً: حرمان الاقتصاد الفلسطيني من أدوات التراكم الرأسمالي بإغلاق كافة البنوك الفلسطينية والعربية التي كانت قائمة في الضفة والقطاع، وافتتاح فروع للبنوك الإسرائيلية.

سادساً: نهب الموارد المالية الفلسطينية، والمتمثل في الاستيلاء على الجمارك وضرائب الاستيراد التي تشكل 50% من إجمالي المدفوعات الضريبية، وضرائب الدخل، والضمان الاجتماعي التي يدفعها العاملون الفلسطينيون في إسرائيل وتحويلها للخزينة الإسرائيلية، إضافة إلى ضرائب استعمال النقد (الشيك الإسرائيلي). وتشير التقديرات إلى أن حجم هذه الموارد المنهوبة يصل إلى 15-20% من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني.

وتؤكد الدراسة أن العلاقات الاقتصادية الفلسطينية-الإسرائيلية خلال مرحلة الحكم الذاتي الانتقالي ظلت محكومة بالأسس السائدة نفسها قبل عملية التسوية، وأن حركة قوى الاستقطاب والانتشار قد خضعت للعوامل ذاتها التي سادت قبل عملية التسوية السياسية، بل وازدادت حدة التأثيرات السلبية لقوى الاستقطاب بسبب استمرار السياسات والممارسات الاحتلالية الإسرائيلية ذاتها، وبخاصة مواصلة الاستيلاء على الموارد الطبيعية (الأراضي والمياه)، وتكثيف الاستيطان، وانتهاج إسرائيل لسياسة التصاريح، وتشديد القيود على حركة السلع والأشخاص الفلسطينيين بين الضفة الغربية وقطاع غزة وداخلهما مع إسرائيل والعالم الخارجي، الأمر الذي أدى إلى تكريس وتعميق حالة التبعية، وزيادة الارتهان المعيشي والاقتصادي الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي.

وتخلص الدراسة إلى أن علاقة الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، ستبقى محكومة بذات القواعد والمعايير والاعتبارات الاستعمارية التوسعية الاستيطانية الإسرائيلية، طوال الفترة التي تسبق تسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة فعلياً، والاعتراف الإسرائيلي بها، وتخلي إسرائيل كلياً عن مشروعها التوسعي الاستيطاني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

أما فيما يتعلق بتطور العلاقات الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية وطبيعتها بعد تسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، فسيعتمد بشكل كبير على الموقف الإسرائيلي من الدولة الفلسطينية، كما سيعتمد على السياسات والممارسات الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني.

من ناحية أخرى، لم تغفل الدراسة المسؤولية الكبيرة التي تتحملها السلطة الوطنية الفلسطينية في طغيان عوامل الاستقطاب السالبة على عوامل الانتشار الموجبة خلال مرحلة الحكم الذاتي الانتقالي، وتلخص الدراسة أسباب ذلك بما يلي:

1. أسس ومرتكزات اتفاق أوسلو، وبخاصة الموافقة الفلسطينية على استمرار السيطرة الإسرائيلية على الحدود، وتأجيل البت في المواضيع الجوهرية إلى مفاوضات الوضع النهائي (الاستيطان، والمياه، والقدس، والعلاقات الخارجية)، ما يلغي عملياً أية إمكانية لإحداث تحول بنيوي في الاقتصاد الفلسطيني وعلاقاته الخارجية، وبخاصة في ظل امتلاك إسرائيل قدرة تنفيذية تمكنها من مواصلة سياساتها العدائية على الأرض. كما أن قواعد بروتوكول باريس الاقتصادي أبقت السياسات الاقتصادية والتجارية والمالية الفلسطينية رهينة للسياسات الاقتصادية والتجارية والمالية الإسرائيلية.

2. الموافقة الفلسطينية على فصل الاقتصاد عن السياسة، والقبول بتقديم الاعتبارات الاقتصادية على الاعتبارات السياسية في بروتوكول باريس، حيث تم التفاوض على بروتوكول باريس بالتوازي مع الاتفاق السياسي، وتم توقيعه قبل التوصل للاتفاق التفصيلي الانتقالي بأكثر من عام، فعزل تطور العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل عن تطور مسار عملية التسوية السياسية، وافترض إمكانية تطوير تلك العلاقات دون ربطها عملياً بالتقدم في المسار السياسي، واستند إلى مبدأ حسن النوايا الإسرائيلية، وشرع الاتفاق لإمكانية نمو علاقات اقتصادية تكاملية مع إسرائيل دون اشتراط تزامن ذلك مع التقدم في المجال السياسي وبقيام الدولة الفلسطينية.

3. افتقار السلطة الوطنية الفلسطينية إلى رؤية وخطة تنموية، وغياب برنامج عمل اقتصادي يعمل على تعزيز القدرة الذاتية الإنتاجية والتشغيلية للاقتصاد الفلسطيني، وانتهاج سياسات اقتصادية خاطئة، سواء لجهة تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي والمرافق السيادية مثل المطار، والميناء، والطرق الرئيسية، أم إقامة الاستثمارات المشتركة مع إسرائيل، أم إنشاء الاحتكارات المرتبطة بإسرائيل (البترو، والأسمت ... الخ)، على الرغم من تعثر عملية التسوية السياسية معها، ومزاحمة وإضعاف تنافسية القطاع الخاص الفلسطيني، واستخدام آلية التوظيف الحكومي للحد من تفاقم البطالة، وإنشاء قطاع حكومي كبير يعتمد في تمويل نفقاته على الإيرادات الضريبية، وبخاصة الجمركية التي تجبها إسرائيل، ما أدى إلى تعميق حالة الارتهان المعيشي والاقتصادي الفلسطيني لإسرائيل، ورفع الحساسية الفلسطينية للسياسات والممارسات الإسرائيلية، وانعكاس ذلك سلباً على مشروع الاستقلال الوطني الفلسطيني ورفع أعباء تحقيقه.

وتخلص الدراسة إلى أن فك الارتهان المعيشي والاقتصادي الفلسطيني لإسرائيل ولسياساتها وممارساتها، من خلال تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، وتنويع وتطوير علاقاته الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي، وبخاصة العربي، يشكل ضرورة حيوية ومنتظماً رئيسياً لإنجاز مشروع الاستقلال الوطني. وتشير إلى أن ذلك لا يعني الدعوة إلى قطع العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل، فذلك متعذر عملياً ولسنوات طويلة. كما أنه غير مجد اقتصادياً، وربما غير مرغوب فلسطينياً، لكن تعميق وتطوير تلك العلاقات خلال المرحلة الانتقالية، وقبل تسوية الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، ينطوي على مخاطر جسيمة، تتهدد مشروع الاستقلال الوطني ويرفع كلفته.

وتتقدم الدراسة بمجموعة من الملاحظات التي يتعين على صانع القرار الفلسطيني إبلاؤها أهمية خاصة عند التفاوض على أي اتفاق هدنة جديد، بحيث تتم مراعاتها

عد تحديد الترتيبات الاقتصادية الفلسطينية-الإسرائيلية، ويتعلق أهمها بما يلي:

1. موضوع السيطرة الفلسطينية على الحدود والمنافذ الدولية (المطار، والميناء، والمعابر البرية).
2. ضرورة فصل الموضوع الأمني عن الاقتصاد (بما يضمن حرية حركة الأشخاص والسلع الفلسطينية في الظروف كافة)، وفصل موضوع تحويل المستحقات الضريبية عن التطورات السياسية والأمنية.
3. إقرار مبدأ التعويض الإسرائيلي عن الإغلاق الداخلي والخارجي للمناطق الفلسطينية، إذا ما حدث لاعتبارات أمنية قد تقتضي الإغلاق المؤقت.
4. وقف أية علاقة رسمية إسرائيلية مباشرة مع المواطنين الفلسطينيين بالنسبة لنتقلهم وحركتهم وحصرها في السلطة التي تتحمل مسؤولية أمنية عن سلوك مواطنيها، والاتفاق مع السلطة على عدد العمال ومواصفاتهم، وعدم الموافقة على تعامل الجهات الرسمية الإسرائيلية مع المواطن الفلسطيني على أساس فردي.
5. تمتع إدارة الجمارك الفلسطينية بصلاحيات التفتيش والتقدير والتقييم والتخليص وإلغاء الفحص الأمني المضاعف.
6. وقف التسرب المالي الناجم عن الواردات غير المباشرة من إسرائيل، وضرائب القيمة المضافة.
7. تعويض الخسائر الناجمة عن الالتزام بالمواصفات والمقاييس الإسرائيلية والتي لا يحتاج لها الطرف الفلسطيني.
8. آلية مركزية للتنسيق الثنائي، مع وجود آلية تحكيم دولية لفض النزاعات.

كما تطالب الدراسة السلطة الوطنية الفلسطينية بانتهاج السياسات الاقتصادية المرتكزة على الأسس التالية:

1. تعزيز القدرات الإنتاجية والتشغيلية والتجارية للقطاع الخاص الفلسطيني على صعيد الاستيراد والتصدير، والمعلومات، وتسهيلات ائتمانية، وحوافز، وضمانات.

2. تطوير الاتفاقات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية مع الخارج، بما يعزز قدرتها على النفاذ للأسواق الدولية والتزود باحتياجاتها بأسعار تنافسية.
3. تبني سياسات ضريبية فلسطينية ملائمة ومحفزة للتنمية الاقتصادية الفلسطينية
4. تبني سياسة تجارية محفزة للتصدير ملائمة للسياسة التنموية الشاملة.
5. تبني سياسة استيراد مواتية لعملية التنمية.

لقد حرصت على أن يكون التقديم للدراسات المحورية لهذا البرنامج البحثي، استثنائياً من حيث الحجم والإسهاب في التركيز على مفاصلها الأساسية، آملة أن يساعد ذلك في جذب اهتمام القارئ، للاطلاع التفصيلي على الدراسة، ويحفزه على المشاركة الفاعلة في الحوار حول أسس وضوابط العلاقات الاقتصادية الفلسطينية لأهمية بلورة اتفاق عام بشأنها بالنظر إلى تداعياتها البالغة على الصمود الوطني، وعلى سرعة وكلفة إنجاز مشروع الاستقلال الوطني وإرساء دعائم التنمية بعيدة المدى.

وبصفتي مديرة للمعهد، يسعدني أن أتقدم بالشكر والتقدير لأعضاء الفريق البحثي (الباحثون الرئيسيون: باسم مكحول، وعمر عبد الرازق، وفضل النقيب، ومحمد نصر، ومحمود الجعفري، والباحثون المساعدون: دارين لافي، وناصر العارضة، ونصر عطيان، وهالة سليمان، ويوسف عدوان)، الذين بذلوا جهوداً هائلة في مرحلة استثنائية، ولم يثنهم تصعيد العدوان العسكري الإسرائيلي واشتداد وتيرة الحصار والإغلاق، عن إنجاز الدراسات القطاعية والمحورية المخططة وفقاً للمعايير العلمية للمعهد، ويتجاوز محدود البرنامج الزمني، كما عملوا بروح الفريق الواحد، وأسهمت جهودهم ومراجعاتهم وملاحظاتهم وتفاعلهم الحيوي في إثراء وتطوير دراسات البرنامج القطاعية والمحورية كافة.

ويسعدني هنا أن أخص بالشكر د. فضل النقيب، زميل باحث في ماس أستاذ الاقتصاد في جامعة ووترلو - بكندا، الذي تحمس للقدوم للوطن على الرغم من صعوبة الظروف، وتفرغ للمساهمة في إنجاز دراسات البرنامج البحثي، بإعداد الدراسة المحورية

الأولى حول الإطار النظري لأساسيات التنمية الاقتصادية الفلسطينية، وهذه الدراسة المحورية الخاصة بعلاقات الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي.

كما أتوجه بالشكر والتقدير للزميل نصر عطيان، الباحث المساعد في المعهد، على جهده الدؤوب في مساعدة الزميل فضل النقيب.

وأتوجه كذلك بالشكر والعرفان، للمقيمين والمراجعين لدراسات المعهد، وللمشاركين في سلسلة ورش العمل المتتالية، التي عقدها المعهد على امتداد فترة تنفيذ المشروع، وعند انتهائه، وأخص بالشكر المشاركين من الأكاديميين، والباحثين، ومسؤولي القطاعين الرسمي والأهلي، وممثلي المنظمات الدولية المتخصصة، الذين كان لمداخلاتهم وملاحظاتهم وتعليقاتهم وتصويباتهم دور بالغ الأهمية في تطوير محاور الدراسات ومحتوياتها وتوصياتها وإعدادها للنشر.

وأشكر كذلك الوحدات الفنية والإدارية في المعهد، التي قدمت الدعم لإنجاز دراسات المشروع كافة.

والمعهد مدين، كذلك، بالشكر والتقدير لصندوق الأقصى بإدارة البنك الإسلامي للتنمية، ومديره د. أحمد محمد علي ومساعديه، على الدعم الأساسي المادي والمعنوي للمعهد، والتواصل والتفاعل الوثيق مع فريق البحث أثناء إنجاز المشروع.

والشكر موصول، أيضاً، لجامعة الدول العربية وأمينها العام السيد عمرو موسى ومساعديه، وللصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومديره السيد عبد اللطيف الحمد وكادر الصندوق، على الدعم الذي قدموه لإنجاز البرنامج. وأشكر، كذلك، مؤسسة "فوردي" على العون التكميلي لإنجاز هذه الدراسة.

د. غانية ملحيس
مديرة المعهد

قواعد النشر في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس

يعنى معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) بنشر إنتاجه من البحوث التي ينفذها الباحثون المتفرغون وغير المتفرغين وفقا لخطط وبرامج أبحاثه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

ويتبع المعهد سلسلة من القواعد والإجراءات لضمان مستوى جودة أبحاثه، يمكن إيجازها فيما يلي:

1. يشترط في أي بحث يتم إقرار إنتاجه أن ينفذه باحث رئيسي متخصص في مجال البحث، أو أن ينفذ تحت إشرافه، وان لا يكون قد سبق إنتاجه أو تقديمه في أي مكان آخر.
2. تفر الهيئة العلمية للمعهد المؤلفة من الباحثين الرئيسيين المقترح التفصيلي للدراسة للتأكد من وضوح الأهداف ودقتها، وسلامة المنهجية العلمية، وإجراءات البحث والبرنامج الزمني لإنجازه.
3. تتابع الهيئة العلمية عمل الباحث أو فريق البحث عبر تقارير دورية عن تقدم العمل.
4. تراجع الهيئة العلمية المسودة الأولى وتبدي ملاحظاتها بشأن التعديلات الموضوعية التي يتوجب إدخالها لإعداد المسودة الثانية.
5. يتم إرسال المسودة الثانية مع الإطار المرجعي إلى محكمين أو ثلاثة من الأكاديميين والخبراء المتخصصين في مجال البحث، لتقييمه، وتحديد مدى صلاحيته للنشر، وفي حالة ورود تقييمات إيجابية (اثنين على الأقل) يقوم الباحث بتعديل البحث بالاسترشاد بالملاحظات الموضوعية للمراجعين.

6. يتم عرض البحث المعدل في ورشة عمل يدعى إليها نخبة من الباحثين والأكاديميين، والخبراء المتخصصين وممثلي المؤسسات ذات العلاقة بموضوع البحث في القطاعين الرسمي والأهلي ووسائل الإعلام، ويتم تكليف أحد الخبراء المختصين بالتعقيب على البحث، وبعد ذلك، يفتح باب النقاش للمشاركين.
7. يتولى الباحث إجراء التعديلات النهائية على البحث بالاسترشاد بنتائج ورشة العمل، ويتم تسليم الصيغة النهائية للهيئة العلمية التي تتولى بدورها التأكد من قيام الباحث بإدخال التعديلات الضرورية، ثم يتم إحالة البحث إلى مدقق لغوي.
8. تتم ترجمة الأبحاث المعدة باللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية حيث تنشر باللغتين بشكل مشترك. فيما يتم إرفاق ملخص تنفيذي باللغة الإنجليزية للأبحاث المعدة باللغة العربية.
9. يحتفظ المعهد بحقوق نشر أبحاثه، ولا يجوز للباحث إعادة نشر أي جزء إلا بعد الحصول على إذن خطي من إدارة المعهد.

المحتويات

1	1- مقدمة
10	2- العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل قبل عملية التسوية وبعدها
10	1-2 المنهج النظري الملائم لفهم العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل
16	2-2 ماهية العلاقة مع الاقتصاد الإسرائيلي قبل عملية التسوية (1967-1993)
16	1-2-2 الموارد الطبيعية
17	2-2-2 سوق العمل
20	3-2-2 التجارة الخارجية
22	4-2-2 نهب الموارد المالية الفلسطينية
23	5-2-2 نتائج العلاقة مع الاقتصاد الإسرائيلي قبل عملية التسوية
27	3-2 ماهية العلاقة مع الاقتصاد الإسرائيلي بعد عملية التسوية
27	1-3-2 التقييم النظري لبروتوكول باريس
30	2-3-2 تقييم التطبيق العملي لبروتوكول باريس
36	4-2 أوضاع الاقتصاد الفلسطيني أثناء فترة الحكم
36	الذاتي المحدود (1994- سبتمبر 2000)
37	1-4-2 تقليص سيطرة الفلسطينيين على الأرض والمياه
39	2-4-2 سوق العمل
41	3-4-2 زيادة تكلفة النشاط الاقتصادي
41	4-4-2 ازدياد تكريس تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي
43	5-4-2 التجارة الخارجية
44	6-4-2 نهب الموارد المالية الفلسطينية
49	5-2 انتفاضة الأقصى
55	3- العلاقة مع الاقتصاد الإسرائيلي في أفق فصل اسرائيلي أحادي الجانب
55	1-3 مقدمة
56	2-3 الخلفية التاريخية لفكرة الفصل
66	4-3 النتائج المتوقعة للفصل وأساليب التعامل معها

69	4- مستقبل العلاقات مع الاقتصاد الإسرائيلي في أفق اتفاق تفاوضي
69	1-4 مقدمة
71	2-4 ملامح العلاقة المرغوبة على المدى البعيد
74	3-4 عناصر لإجراء تحسينات على العلاقة بالأمد القصير
77	5- التوصيات
81	الملاحق
95	المراجع

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بلورة فهم أفضل لطبيعة وخصائص العلاقات الاقتصادية الفلسطينية - الإسرائيلية، من حيث نشأتها وتطورها خلال حقبتين رئيسيتين: الأولى خلال الفترة الممتدة منذ بدء الاحتلال العام 1967 وحتى بدء عملية التسوية السياسية، والثانية خلال مرحلة الحكم الذاتي الانتقالي 1994-2000، وصولاً إلى المرحلة الراهنة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في 2000/9/28، وتحاول تحديد السمات الأساسية لتلك العلاقات، وإظهار حجم التشابكات وانعكاساتها وتداعياتها على المشروع الوطني. كما تسعى إلى استشراف الآفاق المستقبلية لتلك العلاقات.

تتكون الدراسة من مقدمة وثلاثة فصول إضافة إلى مجموعة من التوصيات، في المقدمة، تم التعرض للتباين الشديد بين التوقعات الفلسطينية والإسرائيلية من المرحلة الانتقالية، فبينما اعتقدها الفلسطينيون مرحلة للعبور نحو الاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967 وعاصمتها القدس، اعتقدها الإسرائيليون مرحلة تمكنهم من إدارة الاحتلال عن بعد، بما يمكنهم من الاحتفاظ بمكاسب الاحتلال دون تحمل أعبائه.

اهتم الفصل الأول من الدراسة بتحديد الإطار النظري الذي يُمكن من فهم طبيعة العلاقات الاقتصادية الفلسطينية - الإسرائيلية، باعتبار أن ذلك يشكل الحلقة المركزية في بلورة تصور فلسطيني بات ضرورياً لوضع حد لحالة التخبط القائمة، والتي تنعكس سلباً على مجمل الأداء الفلسطيني.

ويمكن طرح التساؤل الرئيسي حول العوامل الحاكمة للعلاقة بين الاقتصاديين الفلسطيني والإسرائيلي قبل عملية التسوية السياسية وبعدها، هل هي علاقة بين اقتصاد صغير متخلف واقتصاد غني ومتقدم؟ أم هي علاقة بين اقتصاد بلد مستعمر (بكسر

الميم) يمتلك مشروعاً توسعياً يتجاوز البعد الاقتصادي، ويتسم بطبيعة استيطانية إجلائية إحلالية، وبين اقتصاد بلد مستعمر (بفتح الميم) يتطلع شعبه للاستقلال؟ حيث تشكل الإجابة عن هذا التساؤل حجر الزاوية، والمرتكز الرئيسي في تحديد الصيغ المستقبلية لتلك العلاقات.

ولإجابة عن هذا التساؤل، تمت الاستعانة باستخدام أسلوب التحليل العلمي لطبيعة العلاقة التي تنشأ بين اقتصاد متقدم وغني وبين اقتصاد صغير ومتخلف وفقير. وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى وجود قوتين ذات تأثيرات متباينة على الاقتصاد الصغير، الأولى قوة استقطاب سلبية التأثير على الاقتصاد الصغير في المرحلة الأولى من الانفتاح بين الاقتصادين، حيث تعجز الزراعات والصناعات الصغيرة عن منافسة المنتجات الزراعية والصناعية المتفوقة في الاقتصاد الكبير والمتقدم، ما يؤدي إلى تراجعها، ويؤثر كذلك على تدفقات رأس المال والعمل اللذين يبدآن بالانسحاب من السوق الصغيرة للسوق الكبيرة طلباً للربح والأجر الأعلى، فيتكسر تخلف الاقتصاد الصغير، وينمو الاقتصاد الكبير على حسابه.

أما القوة الثانية، فهي قوة انتشار إيجابية التأثير على الاقتصاد الصغير، حيث تلعب تحويلات عوامل الإنتاج، وبخاصة العمال دوراً في زيادة الطلب في الاقتصاد الصغير، ما يؤدي إلى نمو الإنتاج المحلي والتجارة. كما تؤدي فروقات الأجور إلى اجتذاب رأس المال للاستثمار في الاقتصاد الصغير وإنشاء المشاريع المشتركة للإفادة من العمالة الرخيصة، وهذا بدوره يؤدي إلى انتقال التكنولوجيا المتقدمة، ما يسهم في تنمية وتطوير الاقتصاد الصغير والمتخلف في المدى البعيد.

ويفترض وفقاً لهذه النظرية، أن تقود محصلة التأثيرات لقوى الاستقطاب والانتشار إلى تقليص الفجوات بين الاقتصادين، مقاسة أساساً بمتوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وفي الموارد (صافي الواردات، وصافي الاستثمار، والقدرة التشغيلية... إلخ).

وعند النظر إلى الحالة الفلسطينية، فإنه يمكن الوصول إلى النتائج التالية:

1. محدودية فعالية قوى الانتشار الإيجابية في التأثير على الاقتصاد الفلسطيني، وطغيان قوى الاستقطاب لصالح الاقتصاد الإسرائيلي، فالبيانات الإحصائية تشير إلى بدء تراجع نسبة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني إلى الإسرائيلي، منذ منتصف الثمانينيات، فقد كانت النسبة 9% العام 1968-1969، ارتفعت إلى 13% في العام 1975-1976، وإلى 15% في 1980-1981، ثم بدأت تتراجع اعتباراً من العام 1985-1986 إلى 14% (أي قبل اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى) وإلى 13% في 1990-1991، لتصل إلى 8% العام 1999-2000، أي أقل من مستواها في العام 1968-1969 عند بداية الانفتاح.
2. اتساع فجوات الموارد في الاقتصاد الفلسطيني مقاساً ب:
 - ✧ نسبة صافي الواردات (الواردات - الصادرات) // الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفعت من 34% العام 1968 إلى 39% العام 1990 (أثناء الانتفاضة الأولى)، لترتفع إلى 65% العام 2000.
 - ✧ فائض الاستثمار (الاستثمار - الادخار) // GDP، فقد كانت هذه النسبة العام 1968 تشكل 43%، انخفضت إلى 5% العام 1990 (أثناء الانتفاضة الأولى)، ثم عادت للارتفاع إلى 36% العام 2000، إلا أنها بقيت دون مستواها في العام 1968.
 - ✧ تراجع مساهمة GDP في GNP من 107% العام 1968 إلى 75% العام 1990، و87% العام 2000، ويعود ذلك أساساً إلى تراجع القدرة الذاتية الإنتاجية والتشغيلية للاقتصاد المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة.
3. تراجع القدرة الاستيعابية والتشغيلية للاقتصاد المحلي، وبخاصة لدى القطاع الخاص، وتزايد الاعتماد في استيعاب القوى العاملة على سوق العمل الإسرائيلية التي تستوعب أكثر من 25% من إجمالي العمالة الفلسطينية، والتوظيف الحكومي الذي يستوعب 25% من إجمالي القوى العاملة الفلسطينية.

عند البحث عن أسباب طغيان تأثير قوى الاستقطاب، ومحدودية تأثير قوى الانتشار على الاقتصاد الفلسطيني في علاقته بالاقتصاد الإسرائيلي، اتضح أن ذلك يعود إلى عوامل سياسية ترتبط بمجموعة من العوامل والسياسات والإجراءات الإسرائيلية ذات العلاقة بالمشروع التوسعي الاستيطاني ذي الطبيعة الإجلائية الإحلالية، والتي يتمثل أهمها فيما يلي:

أولاً: الاستيلاء على الموارد الطبيعية الفلسطينية، والمتمثلة بمصادرة الأراضي، والاستيلاء على الموارد المائية، حيث تمت مصادرة نحو نصف أراضي الضفة الغربية وثلث أراضي قطاع غزة خلال الفترة 1967-1993، كما تمت السيطرة على 75% من مصادر المياه الفلسطينية، و85% من المياه المنتجة. وأقامت إسرائيل 192 مستعمرة استيطانية في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة (28 مستوطنة في القدس، و148 في الضفة الغربية، و18 في قطاع غزة).

ثانياً: محاولة التغيير الديمغرافي للأراضي الفلسطينية عبر تهويد القدس بداية، حيث ارتفعت نسبة السكان اليهود في مدينة القدس الشرقية والمستعمرات الاستيطانية حولها من صفر العام 1967 إلى أكثر من 50% حالياً، كما بلغ عدد المستوطنين اليهود في المستعمرات الاستيطانية المقامة في الضفة الغربية العام 1993 نحو 176.000 مستوطن.

ثالثاً: محاصرة الاقتصاد المحلي وإضعاف قدراته الإنتاجية والتشغيلية من خلال مجموعة من السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية (التراخيص، والضرائب، وإقفال البنوك الفلسطينية والعربية والأجنبية، والاقْتِصَار على البنوك الإسرائيلية، والإغراق) وكان من أهم نتائج هذه السياسات على مدى ثلاثة عقود من الاحتلال تراجع مساهمة الناتج المحلي في تكوين الناتج القومي والدخل، من 107% العام 1968 إلى 75% العام 1990، وتراجع القدرة الاستيعابية لسوق العمل المحلية إلى ثلثي مستواها في العام 1967، وتضاعف الفجوة التجارية، حيث ارتفعت نسبة صافي الواردات من 34% العام 1968 إلى 39% في العام 1990.

فقد استوعب سوق العمل الإسرائيلية نحو ثلث العمالة الفلسطينية في مطلع التسعينيات، وكان معدل استخدام العمالة الفلسطينية في السوق الإسرائيلية بنمو متوسط سنوي بنحو 6.3% خلال الفترة 1967-1993، في الفترة التي لم يزد معدل نمو استخدام العمالة في الاقتصاد المحلي على 1.8% سنوياً، علماً بأن معدل نمو القوى العاملة الفلسطينية يبلغ 4%. وكان نحو 72.5% من العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي يستخدم في قطاع الإنشاءات (أساساً بناء المستعمرات الاستيطانية)، و10% في الزراعة، وبخاصة في قطف الثمار، و5% في الصناعة، وبخاصة في التعبئة والتغليف، و11% في القطاعات الأخرى (الخدمات المدنية).

وقد أدى ذلك إلى تشويه في بنية العمالة الفلسطينية لصالح نمو العمالة غير الماهرة، وتشويه في هيكل الأجور في السوق الفلسطينية، ورفع كلفة الإنتاج المحلي، وإضعاف قدراته التنافسية محلياً وفي الأسواق الخارجية التقليدية، مما أفقده تلك الأسواق، وحصره في السوق الإسرائيلية وأسواقها التصديرية.

من ناحية ثانية، أدت سيطرة إسرائيل على الحدود الفلسطينية وتحكمها بحركة الأشخاص والسلع الفلسطينية إلى تمكينها من استخدام قناة التجارة الخارجية لاستكمال إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالسوق الإسرائيلية. فقد تم ضم السوق الفلسطينية فعلياً للسوق الإسرائيلية في العام 1967، وأصبحت السلع الإسرائيلية المدعومة والمتفوقة تنساب بحرية كاملة للسوق الفلسطينية، وفرض ذلك منافسة غير متكافئة على السلع الفلسطينية المماثلة، ما أدى إلى اضمحلال العديد من المنتجات الزراعية والصناعية الفلسطينية، وأحدث تغييراً في نمط الاستهلاك الفلسطيني لصالح المنتجات الإسرائيلية، كما تم استخدام آلية الطلب الإسرائيلي (للسوق الإسرائيلية ولأسواق التصدير الإسرائيلية) على بعض المنتجات الفلسطينية، وبخاصة كثيفة العمل، ما أدى إلى إحداث تحول هيكلي في بنية الاستثمار والإنتاج الفلسطيني، للتواءم مع الطلب الإسرائيلي، وقد أدى ذلك إلى تراجع الاستثمار في

أنماط الإنتاج الزراعي والصناعي التقليدية، ونمو الاستثمار في فروع إنتاج جديدة مرتبطة بالطلب في السوق الإسرائيلية والأسواق التصديرية الإسرائيلية.

وأدى ذلك تدريجياً إلى تحويل التجارة الفلسطينية، ففي مطلع التسعينيات كان أكثر من 85% من الصادرات الفلسطينية يتجه لإسرائيل وأسواقها التصديرية، كما كان يأتي منها وعبرها أكثر من 90% من الواردات الفلسطينية.

رابعاً: نهب الموارد المالية الفلسطينية، والمتمثل في الاستيلاء على الجمارك وضرائب الاستيراد التي تشكل 50% من إجمالي المدفوعات الضريبية، وتحويلها للخزينة الإسرائيلية. وضرائب الدخل والضمان الاجتماعي التي يدفعها العاملون الفلسطينيون في إسرائيل (تذهب للخزينة الإسرائيلية)، إضافة إلى ضرائب استعمال النقد (الشيكل الإسرائيلي).

وتشير التقديرات إلى أن حجم هذه الموارد المنهوبة يصل إلى 15-20% من الـ

GDP.

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من المنظرين والمروجين لفوائد العلاقة التكاملية بين الاقتصاد الفلسطيني الصغير والمتخلف والاقتصاد الإسرائيلي الغني والمتقدم، قد بدأوا يتراجعون عن طروحاتهم، بما في ذلك البنك الدولي، الذي اعترف بأن السياسات والإجراءات الإسرائيلية، تعطل عمل وتأثير قوى الانتشار، وتفعل عمل وتأثير قوى الاستقطاب. وقد خلص هؤلاء إلى نتيجة مفادها ضرورة تطوير العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع العالم الخارجي، وتقليص التبعية الاقتصادية المفرطة لإسرائيل.

وأثناء فترة الحكم الذاتي 1994-2000، اتسمت قوى الاستقطاب والانتشار بالسمات نفسها التي سادت قبل عملية التسوية السياسية، بل وازدادت حدة التأثيرات السلبية لقوى الاستقطاب. ويعود ذلك إلى استمرار السياسات والممارسات الاحتلالية الإسرائيلية نفسها في الاستيلاء على الموارد الطبيعية (الأراضي والمياه)، حيث تم مصادرة

الأراضي وإقامة المستوطنات اليهودية عليها. كما انتهجت إسرائيل سياسة جديدة تتعلق بتشديد القيود على حركة السلع والأشخاص الفلسطينيين بين الضفة الغربية وقطاع غزة وداخلهما ومع إسرائيل والعالم الخارجي.

واستمرت ظاهرة الاعتماد الكبير على سوق العمل الإسرائيلية (25% في الربع الثالث من العام 2000)، وكذلك زيادة الاعتماد على السوق الإسرائيلية في التصدير (96% من إجمالي الصادرات الفلسطينية)، وفي الاستيراد (72% من إجمالي الواردات، وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض الأهمية النسبية للواردات من إسرائيل إلى إجمالي الواردات الفلسطينية خلال المرحلة الانتقالية لا يعود إلى تحويل التجارة (إحلال الواردات الإسرائيلية بواردات خارجية)، بل لإتاحة اتفاقات أوسلو لإمكانية الاستيراد المباشر. وتدل المؤشرات على أنه ما زال هناك نحو 25% من إجمالي الواردات الفلسطينية يتم استيرادها من السوق الإسرائيلية ومنشؤها أجنبي (غير إسرائيلي). وعلى الرغم من أن نمو الاستيراد الفلسطيني المباشر قد سمح بتقليص الموارد المالية الفلسطينية المنهوبة، حيث تقوم إسرائيل بتحويل الإيرادات الجمركية على الواردات المباشرة إلى خزينة السلطة، و75% من ضرائب دخل العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، و100% من ضرائب دخل العاملين في المستعمرات الاستيطانية، بعد خصم تكاليف الجباية البالغة 3%، فإن قيام إسرائيل بجباية تلك المستحقات نيابة عن السلطة وتحكمها في عملية تحويل تلك المستحقات قد زاد من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وارتبته للسياسات والممارسات الإسرائيلية، التي تلجأ إلى احتجاز المستحقات كوسيلة للابتزاز والضغط السياسي، وبخاصة أن تلك التحويلات التي تشكل نحو 60% من إجمالي الإيرادات العامة الفلسطينية تستخدم في تمويل النفقات الجارية الفلسطينية التي تستحوذ رواتب موظفي الحكومة على 60% منها.

لذلك، فإن العنصر الحاكم في علاقة الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وطوال الفترة التي تسبق حل الصراع، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة فعلياً، والاعتراف الإسرائيلي بها وتخلي إسرائيل كلياً عن مشروعها التوسعي في الضفة الغربية وقطاع غزة،

ستبقى علاقة المستعمر (بكسر الميم) ذي الخصوصية الاستيطانية الإجلائية الإحلالية بالمستعمر (بفتح الميم).

وستبقى مرهونة بالاعتبارات السياسية وطغيانها على الاعتبارات الاقتصادية، بل إن تطورها بعد الاستقلال، أيضاً، يعتمد على الموقف الإسرائيلي من الدولة الفلسطينية، والاقتصاد الفلسطيني وما إذا كان تعاونياً تكاملياً أو تنافسياً.

أما المسؤولية التي تتحملها السلطة الوطنية الفلسطينية في استمرار نمط العلاقة الذي كان قائماً أثناء الاحتلال في فترة الحكم الذاتي، فتتلخص بما يلي:

✧ أسس اتفاق أوسلو التي تحول دون إحداث تغيير جوهري في نمط العلاقات التي كانت قائمة إبان الاحتلال، وبخاصة لجهة استمرار السيطرة على الحدود، وتأجيل البت في المواضيع الجوهرية (الاستيطان والمياه والقدس والعلاقات الخارجية) التي تلغي عملياً أية إمكانية لإحداث تحول بنيوي في الاقتصاد الفلسطيني وعلاقاته الخارجية، وفي ظل امتلاك إسرائيل قدرة تنفيذية تمكنها من مواصلة سياساتها العدائية على الأرض. كما أن قواعد بروتوكول باريس، تحول دون إحداث عملية إصلاح جوهري للشبهات التي أفرزها واقع الاحتلال، لأنها أبقت السياسات الاقتصادية والتجارية والمالية الفلسطينية رهينة للسياسات الاقتصادية والتجارية والمالية الإسرائيلية.

✧ وإذا ما أضفنا لذلك، تقديم الاعتبارات الاقتصادية على الاعتبارات السياسية في بروتوكول باريس (تجدر الإشارة هنا إلى أن التفاوض على بروتوكول باريس جاء بالتوازي مع الاتفاق السياسي، بل إن إقرار بروتوكول باريس جاء تالياً على اتفاق إعلان المبادئ العامة، لكنه أتى سابقاً على الاتفاق التفصيلي الانتقالي)، فعزل تطور العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل عن تطور مسار التسوية السياسية معها، بمعنى أنه افترض الطابع التعاوني وإمكانية تطوير العلاقات الاقتصادية، بغض النظر عن التقدم في مسار عملية التسوية السياسية، واستند إلى مبدأ حسن النية الإسرائيلي في

ديباجة اتفاق إعلان المبادئ، وشرع الاتفاق لإمكانية نمو علاقات اقتصادية تكاملية دون اشتراط ربط ذلك بالتقدم السياسي وقيام الدولة الفلسطينية.

لقد أدى القفز الفلسطيني عن الحقائق السياسية القائمة، سواء في الاتفاقات المبرمة، أم في الممارسات العملية خلال سنوات الحكم الذاتي، وحقيقة أن اتفاقات المرحلة الانتقالية ذاتها مفتوحة النهايات، إلى زيادة الانكشاف الاقتصادي والمعيشي الفلسطيني أمام إسرائيل، وتراجع القدرة الذاتية الإنتاجية والتشغيلية لاقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، وأغفلت السلطة الوطنية الفلسطينية حقيقة عدم تراجع المشروع الإسرائيلي التوسعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتغاضت عن حقيقة امتلاك إسرائيل لقوة فعلية وتنفيذية حاسمة على الأرض، تمكنها من خلق وقائع جديدة لاستباق مفاوضات الحل النهائي وتعزيز الموقف التفاوضي الإسرائيلي وفرض شروطه، وجعل قيام الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة على الأراضي المحتلة العام 1967 أمراً متعذراً عملياً في ظل الاعتماد المفرط على إسرائيل، وفي الوقت ذاته ركزت السلطة والقطاع الخاص الفلسطيني على الاستثمار في القطاع السياحي والمرافق العامة مثل المطار، والميناء، والطرق الرئيسية، وأقاموا الاستثمارات المشتركة مع إسرائيل، وأنشأت السلطة احتكارات في بعض الأنشطة التجارية عمقت الاستيراد من إسرائيل (البترو، والأسمت، إلخ...)، وأسهمت في مزاحمة وإضعاف القطاع الخاص الفلسطيني، وتراجعت بذلك قدراته الإنتاجية والتشغيلية كما استخدمت آلية التوظيف الحكومي للحد من تفاقم البطالة، وأنشأت قطاعاً حكومياً كبيراً يعتمد في تمويل نفقاته على الإيرادات الضريبية، وبخاصة الجمركية التي تجمعها إسرائيل.

لقد أدى ذلك إلى اصطدام مشروع الاستقلال الوطني الفلسطيني الذي لم يعمل الفلسطينيون على الإعداد المادي له خلال المرحلة الانتقالية، بالمشروع الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي الذي استكمل معظم حلقاته الأساسية خلال تلك المرحلة، وأسهم في انهيار مفاوضات كامب ديفيد التي حاولت حل الصراع وفقاً لموازن القوى الفعلية القائمة على الأرض، ما تسبب في اندلاع الانتفاضة، وما تلاها من عدوان عسكري

وإعادة احتلال لمناطق الحكم الذاتي الفلسطيني. ويعبر تطور الأحداث عن حقيقة بالغة الأهمية، وهي أن العوامل التي تحكم العلاقات الاقتصادية الفلسطينية - الإسرائيلية، ستبقى علاقة المستعمر بالمستعمر، وليست علاقة اقتصاد غني ومتقدم باقتصاد فقير ومتخلف، بمعنى أن تأثير قوى الاستقطاب السالبة على الاقتصاد الفلسطيني في علاقته بالاقتصاد الإسرائيلي ستبقى هي المسيطرة، وستستمر كذلك طوال الفترة التي تسبق القيام الفعلي للدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي الفلسطينية التي احتلت العام 1967، واعتراف إسرائيل بها.

وعليه، وإلى حين ذلك، فإن فك الارتهان المعيشي الفلسطيني لإسرائيل ولسياساتها وممارساتها، وتقليص الاعتماد المفرط عليها، وتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، وتنويع وتطوير علاقاته الاقتصادية والتجارية وتعزيزها مع العالم الخارجي، يصبح ضرورة حيوية ومتطلباً رئيسياً لإنجاز مشروع الاستقلال الوطني. ولا يعني ذلك التفكير بقطع العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل، فذلك متعذر عملياً لسنوات طويلة. كما أنه غير مجد اقتصادياً، لكن تعميق تلك العلاقات، بل والعمل من أجل تقليصها، عبر تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، وتنويع العلاقات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية مع العالم الخارجي، يشكل ضرورة لا غنى عنها لتحقيق الاستقلال الفلسطيني، فتقليص الارتهان المعيشي الفلسطيني لإسرائيل، يعزز القدرة الفلسطينية على الصمود، ويخفف من أعباء مقاومة الاحتلال، ويقلص قدرة إسرائيل على استغلال الاعتماد الاقتصادي الفلسطيني المفرط عليها في حربها ضد مشروع الاستقلال الوطني الفلسطيني.

وينبغي لصانع القرار الفلسطيني أن يضع نصب عينيه، ضرورة السعي في أي اتفاق حول صيغة العلاقات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية - الإسرائيلية، للحفاظ على التوازن في المصالح والمخاطر التي يمكن أن تترتب على تلك العلاقات.

فالإشكالية القائمة حالياً في العلاقة الفلسطينية - الإسرائيلية، والتي تتمثل في اعتماد إسرائيل على السوق الفلسطينية في تصريف منتجاتها السلعية والخدمية، حيث تستوعب هذه السوق نحو 8-10% من إجمالي الصادرات الإسرائيلية غير العكسية.

في المقابل، تعتمد الضفة الغربية وقطاع غزة على سوق العمل الإسرائيلية في توظيف فائض العمالة الفلسطينية الرخيصة (ربع - ثلث العمالة الفلسطينية يعمل في الاقتصاد الإسرائيلي، 59% منه في قطاع الإنشاءات)، ويلعب دخل هذه العمالة الدور الرئيسي في تمويل الاستيراد من إسرائيل.

ويمكن لهذه العلاقة، على الرغم من التفاوت الكبير في الأهمية النسبية لتأثير كل من الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصاد الفلسطيني بنتائج تلك العلاقات، أن تكون أكثر توازناً وأقل اختلالاً إذا صاحب وقف عمل العمال الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي، وقف الاستيراد الفلسطيني من إسرائيل. فالسوق الفلسطينية مفتوحة وقريبة وسهلة، واقتصادياً يصعب على إسرائيل تعويضها بسهولة، لكن الذي يحصل فعلياً أن الاستيراد من إسرائيل يستمر حتى عندما تمنع العمالة الفلسطينية من العمل في إسرائيل، وذلك بسبب سيطرة إسرائيل على منافذ فلسطين مع العالم الخارجي، وتحكمها بحركة الأشخاص والسلع عبرها. وحتى يتسنى ذلك، لا بد أن تتفتح فلسطين على الأسواق الإقليمية والدولية، وهنا تبرز الأهمية الحيوية لعدم إمكانية تأجيل موضوع السيطرة على الحدود والمنافذ الدولية الفلسطينية في أي اتفاق مستقبلي مع إسرائيل حتى لو اتسم بطبيعة مؤقتة.

أيضاً، لا بد أن ينتهج الفلسطينيون سياسة تنموية، تمكنهم من إصلاح التشوهات الهيكلية الموروثة عن الاحتلال وتعزز قدرتهم الذاتية (الإنتاجية والتشغيلية). ويعني تحقيق ذلك، ضرورة استبعاد نموذج علاقة تجارية مبنية على اتحاد جمركي في أي اتفاق اقتصادي مع إسرائيل قبل أن يتم تصحيح تلك التشوهات مهما كان تبرير جدواه الاقتصادية. كما أن نظام منطقة تجارة حرة مع إسرائيل على الرغم من أنه أفضل من الاتحاد الجمركي، فإنه سيضع العراقيل، أيضاً، أمام عملية تصحيح التشوهات الهيكلية

الموروثة عن الاحتلال، لأن حركة قوى السوق لا تزال محكومة بموروث الاحتلال. وبالتالي، فإن نظاماً تجارياً غير تمييزي بين إسرائيل وفلسطين في المدى القصير وإلى أن تنجز عملية الإصلاح الهيكلي يعتبر أكثر ملاءمة للتأسيس للتنمية، على الرغم من أن تكلفتها في المدى القصير باهظة، وبخاصة في موضوعي الفقر والبطالة (البنك الدولي، أيضاً، أجرى اختباراً لهذا السيناريو، واتضح أنه أكثر مقدرة على تصحيح التشوهات الهيكلية، على الرغم من عجزه عن حل مشكلة البطالة والفقر في المدى القصير).

وتطرق الفصل الثاني لموضوع الفصل الإسرائيلي أحادي الجانب، حيث تناول بداية التطور التاريخي لفكرة الفصل، وعدم وضوح مضمون محدد له، وعدم ارتباطه بقوى سياسية إسرائيلية محددة، كما لوحظ ارتباط موضوع الفصل دائماً بالموضوع الأمني، بمعنى الفصل السكاني وليس الجغرافي، ذلك الفصل الذي يعزل الفلسطينيين ويحاصرهم داخل مراكزهم السكنية ويقيد حركتهم، في الوقت الذي يوفر للمستوطنين طرقاتاً آمنة (الطرق الالتفافية)، ويمكن إسرائيل في الوقت ذاته من الإفادة من العمالة الفلسطينية الرخيصة (المناطق الصناعية الحدودية). ولم يتخذ مشروع الفصل بعداً جغرافياً (بناء الجدار الفاصل) إلا بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، أثناء حكم باراك، ويعمل شارون على تنفيذه بشكل متسارع. ويتخذ الفصل الجاري تنفيذه حالياً بعداً بالغ الخطورة، حيث يتم ضم مساحات واسعة من أراضي الضفة الغربية إلى إسرائيل على امتداد الخط الأخضر (بطول 350-400 كم)، ويقام هذا الخط داخل حدود الضفة الغربية، في الأراضي الزراعية ومصادر المياه، ويستثنى مراكز التجمع السكاني الفلسطيني، وقد تم إنجاز المرحلة الأولى منه في الشمال بطول 100 كم، حيث تمت مصادرة 100 ألف دونم، والاستيلاء على أكثر من 40 بئراً من الحوض الغربي (تقع داخل الجدار)، وتعطيل نحو 50-60 بئراً تقع بمحاذاة الجدار. وتستهدف إسرائيل بمشروعها الذي يجري تنفيذه على الأرض، استباق مفاوضات الحل النهائي وجعل قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة أمراً متعذراً، كما تستهدف مزيداً من عزل الفلسطينيين عن مصادر رزقهم.

وهكذا يتضح أن للفصل، على الرغم من تبريراته الأمنية، أهدافاً سياسية أساسية، وتدابير اقتصادية، ومن أهم تلك التدابير، مصادرة مزيد من الأراضي الزراعية الفلسطينية، والاستيلاء على مصادر المياه وما يعنيه ذلك من قطع مصادر الرزق لآلاف المزارعين، وزيادة افقار سكان الريف، وتوجيه ضربة إضافية للقدر الإنتاجية الفلسطينية، ورفع كلفتها. والمثير للاستغراب عدم وجود سياسة فلسطينية أو عربية أو دولية تتعامل مع مخاطر الفصل الجاري تنفيذه وتقاومه، ما يضاعف من انعكاساته وآثاره على المجتمع الفلسطيني، علاوة على الصعوبات والعراقيل الجدية التي يضعها أمام عملية التسوية السياسية.

وتعرض الفصل الثالث إلى الخطوط التي يجب أن لا يتجاوزها المفاوضات الفلسطيني في أي اتفاق جديد مع إسرائيل، والتي تتضمن ما يلي:

1. موضوع السيطرة الفلسطينية على الحدود والمنافذ الدولية (المطار، والميناء، والمعابر البرية).
2. فصل الموضوع الأمني عن الاقتصاد (بما يضمن حرية حركة الأشخاص والسلع الفلسطينية في الظروف كافة)، وفصل موضوع تحويل المستحقات الضريبية عن التطورات السياسية والأمنية.
3. إقرار مبدأ التعويض الإسرائيلي عن الإغلاق الداخلي والخارجي للمناطق الفلسطينية، إذا ما حدث لاعتبارات أمنية قد تقتضي الإغلاق المؤقت.
4. وقف أية علاقة رسمية إسرائيلية مباشرة مع المواطنين الفلسطينيين بالنسبة لتتقلهم وحركتهم وحصرها في السلطة التي تتحمل مسؤولية أمنية عن سلوك مواطنيها، والاتفاق مع السلطة على عدد العمال ومواصفاتهم، وعدم الموافقة على تعامل الجهات الرسمية الإسرائيلية مع المواطن الفلسطيني على أساس فردي.
5. تمتع إدارة الجمارك الفلسطينية بصلاحيات التفتيش والتقدير والتقييم والتخليص وإلغاء الفحص الأمني المضاعف.
6. وقف التسرب المالي الناجم عن الواردات غير المباشرة من إسرائيل، وضرائب القيمة المضافة.

7. تعويض الخسائر الناجمة عن الالتزام بالمواصفات والمقاييس الإسرائيلية والتي لا يحتاج لها الطرف الفلسطيني.

8. آلية مركزية للتنسيق الثنائي، مع وجود آلية تحكيم دولية لفض النزاعات.

كما أن على السلطة انتهاج السياسات الاقتصادية التالية:

- ✧ تبني سياسة تجارية محفزة للتصدير ملائمة للسياسة التنموية الشاملة.
- ✧ تبني سياسة استيراد مواتية لعملية التنمية.
- ✧ تعزيز القدرات الإنتاجية والتشغيلية والتجارية للقطاع الخاص الفلسطيني على صعيد الاستيراد والتصدير، والمعلومات، وتسهيلات ائتمانية، وحوافز، وضمانات.
- ✧ تطوير الاتفاقات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية مع الخارج بما يعزز قدرتها على النفاذ للأسواق الدولية والتزود باحتياجاتها بأسعار تنافسية.

1- مقدمة

قامت إسرائيل باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران 1967. وقد فرضت إسرائيل منذ بداية الاحتلال نظاماً اقتصادياً على الأراضي المحتلة يهدف إلى تقليص القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، ويؤطد تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي. وخلال 27 سنة من الاحتلال، تمكنت إسرائيل من تحقيق ذلك الهدف، إذ أصبح الاقتصاد الفلسطيني يعتمد في جزء كبير من دخله على إسرائيل، كما أن تجارته الخارجية انحصرت تقريباً في إسرائيل وتضاءلت تجارته مع العالم الخارجي إلى حد كبير. ومن ناحية أخرى، فقد تفتت مشكلتنا البطالة عن العمل والفقر لحدود كبيرة.

ولقد صاحب توقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية في 13 سبتمبر 1993 شيوخ حالة من التفاؤل بأن الاتفاق سيكون بداية مرحلة جديدة، تتسم بتحسن نوعي وانتعاش كبير في الاقتصاد الفلسطيني.

لقد تولد هذا الشعور المتفائل من ثلاثة توقعات؛ الأول كان متعلقاً بالسلطة الوطنية الفلسطينية التي نص الاتفاق على قيامها في أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ كان متوقعاً أنها ستعمل على تفكيك مقومات البيئة الاقتصادية المعادية للنشاط الاقتصادي الفلسطيني التي كرسها الاحتلال خلال سبعة وعشرين عاماً، وبناء الأسس الضرورية لخلق بيئة جديدة ملائمة ومساعدة ومشجعة لذلك النشاط. وكان التوقع الثاني يراهن على أن استتباب السلام، وانتهاء حالة النزاع والصراع بين الطرفين، سيفتح صفحة جديدة من التعاون تعود بالنفع على الطرفين، كما أن الاستقرار والهدوء وتقليص أوضاع عدم اليقين ستعمل على تشجيع الاستثمارات الداخلية والخارجية وانتعاش التجارة والسياحة.

وأخيراً، فقد كان التوقع الثالث نابعاً من الاعتقاد بأن السلطة الوطنية ستكون قادرة على النهوض بأعباء مشروع إعادة تأهيل البنى التحتية والمرافق العامة في وقت

قصير نسبياً، ما يقوم بدور الرافعة للنشاط الاقتصادي¹، وذلك بسبب التزام الدول المانحة بتقديم المعونة المالية للسلطة الوطنية خلال الفترة الانتقالية (1994-1999).

ولكن كل ذلك لم يحدث، فبعد مرور ثلاث سنوات على قيام الحكم الذاتي المحدود اتضح أن الحكومة الإسرائيلية لم تتخلَّ عن طبيعتها التوسعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فعملت على تسريع عملية تهويد القدس، وكثفت من مصادرة الأراضي الفلسطينية، وإنشاء المستعمرات الاستيطانية وتوسيعها، ومنحت المستوطنين حوافز لتشجيعهم على الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة، وشقت الطرق الالتفافية لربط المستعمرات الاستيطانية بالعمق اليهودي داخل الخط الأخضر، واستخدمت سياسة الإغلاق والحصار وتقييد حركة الأشخاص والسلع الفلسطينية لممارسة الضغوط على الشعب الفلسطيني، وفرض الشروط الإسرائيلية للتسوية. وقد أدى كل ذلك إلى تدهور أوضاع الاقتصاد الفلسطيني بشكل مستمر، حتى وصلت إلى مرحلة صعبة جداً في فترة 1996-1997 استفحلت فيها مشكلة البطالة وتسارع انتشار الفقر، في الوقت الذي تقلص فيه حجم الإنتاج والتجارة، وذلك على الرغم من أن السلطة الوطنية كانت قد بدأت في إنشاء المؤسسات العامة، وإعادة تأهيل البنى التحتية، وبناء مؤسسات القطاع العام التي استوعبت جزءاً كبيراً من القوى العاملة الفلسطينية.

أخذت الحكومات الإسرائيلية تتذرع بتبرير سياسة الإغلاقات لمناطق السلطة الفلسطينية، بعدم قيام السلطة الفلسطينية بوقف عمليات المقاومة الفلسطينية، ما تسبب في إحداث تقليص خطير للعمالة والإنتاج والتجارة وكل أوجه النشاط الاقتصادي².

¹ ز بعد التوقيع على اتفاقية إعلان المبادئ في سبتمبر 1993 قامت الولايات المتحدة بالدعوة إلى مؤتمر عالمي حضره مندوبون عن 42 دولة (الولايات المتحدة، ودول الاتحاد الأوروبي، وروسيا، واليابان، ودول عربية، وأخرى أسيوية). ولقد أسفر ذلك المؤتمر عن تعهد بتقديم 2.4 بليون دولار للسلطة الوطنية في فترة (1994-1999) للمساعدة في عملية إعادة إعمار الاقتصاد الفلسطيني.

² لقد تركزت أجواء العنف بشكل خطير في شباط 1994 عندما قام أحد المستوطنين اليهود في الخليل بقتل 29 فلسطينياً وهم يصلون صلاة الفجر في الحرم الإبراهيمي. وتبع ذلك عمليات استشهادية تبنتها حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ضد مدنيين إسرائيليين في تل أبيب والقدس، ولقد تعاضمت وتيرة هذه العمليات في أكتوبر 1994 وفي شباط وآذار 1996.

ومن ناحيتها حملت السلطة الوطنية إسرائيل مسؤولية ما حدث، فمصادرة الأراضي وتكثيف الاستيطان واتباعها لأساليب العقاب الجماعي، عزز الاتجاه في طريق العنف والتصعيد، كما أن عدم التزام الحكومة الإسرائيلية بتطبيق الاتفاقيات التي وقعتها فيما يخص الانسحاب من الأراضي الفلسطينية بالأوقات المحددة، وإطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين، ومجمل تصرفاتها وممارساتها، أقنعت غالبية الشعب الفلسطيني بأنها في الواقع تنظر إلى الحكم الذاتي المحدود على أنه نهاية المطاف، وليس فترة انتقالية تقود إلى الدولة الفلسطينية والاستقلال الفلسطيني الكامل، ولكن كشكل آخر من أشكال الاحتلال ارتأته أكثر ملاءمة لها من الاحتلال المباشر تمشياً مع الظروف التي نشأت بعد الانتفاضة الفلسطينية الأولى العام 1987.³

لم يحقق تبادل الاتهامات بين حكومة إسرائيل والسلطة الوطنية أكثر من ذر الرماد في العيون. فكل الاتهامات المتبادلة وكل الاجتماعات الإقليمية والدولية التي عقدت لتقريب وجهات نظر الفريقين كانت تركز على أعراض المشكلة وليس أسبابها.

فقد كان السبب الرئيسي في فشل الحكم الذاتي المحدود في تحقيق الإنجازات التي كانت متوقعة منه هو أنه كان نتيجة لاتفاقيات بنيت على أساس التركيز على قضايا فرعية وثانوية، وتأجيل النظر بالمسألة الرئيسية إلى المستقبل. كل الاتفاقيات التي عقدت بين الطرفين (أوسلو 1، وأوسلو 2، وبرتوكول باريس، واتفاقية واي ريفر)⁴ كانت تمعن في تجاهل المشكلة الرئيسية المتمثلة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وسيادته على أرضه، وتهتم بانسحابات جزئية وحلول مؤقتة. وقد كانت لذلك أسباب كثيرة أهمها أن عملية التسوية تمت في وضع اختلال كامل لميزان القوى لصالح إسرائيل، ما شجعها على

³ لقد وصف الباحث الإسرائيلي والنائب السابق لرئيس بلدية القدس مريون بنفسه الحكم الذاتي المحدود على أنه "احتلال بواسطة التحكم عن بعد" "Occupation by remote control".

⁴ يطلق على اتفاقية إعلان المبادئ الذي وقع في 13 سبتمبر 1993 اسم أوسلو (1)، وفي 29 نيسان العام 1994 تم التوقيع بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل على اتفاق ينظم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين طوال فترة الانتقال (1994-1999) أصبح يعرف فيما بعد باسم (برتوكول باريس). وفي 28 أيلول 1995 تم التوقيع على الاتفاقية التي أصبحت تعرف باسم أوسلو (2). كذلك تم التوقيع في 23 أكتوبر 1998 على اتفاقية Wye River Memorandum.

العمل على حل الصراع على أساس موازين القوى، وليس على أساس الشرعية الدولية، وقد ساعدها على ذلك الانحياز الأمريكي المطلق لجانبها والانصياع الدولي والعربي للطلبات الأمريكية.

لقد برهنت السنوات الست من عمر الحكم الذاتي المحدود (1994-2000) أن تأجيل النظر في القضية الأساسية لا يحقق السلام. كما برهنت، أيضاً، على أن استمرار الاحتلال يقود إلى مقاومة الفلسطينيين سواء كان هناك اتفاق بين الطرفين أم لم يكن، أكان هناك سلطة وطنية أم لم يكن، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أثبتت السنوات الست من عمر الحكم الذاتي المحدود أن وجود سلطة وطنية فلسطينية في الوقت الذي تستمر فيه حكومة إسرائيل بمصادرة الأراضي الفلسطينية، وبناء مستعمرات يهودية عليها، هو وضع متناقض بشكل كامل.

وقد عاش الشعب الفلسطيني هذا التناقض ست سنوات، حتى انفجر الوضع في انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000 التي قدم خلالها الشعب الفلسطيني تضحيات بطولية هائلة، أمام آلة البطش العسكرية الإسرائيلية، التي عادت إلى أسلوب الاحتلال المباشر، المكشوف مع الاغتيالات اليومية، ونسف البيوت، وقطع الأشجار، وتدمير المزروعات، وفرض منع التجول على المدن والقرى والمخيمات لمدة أسابيع طويلة.

ولقد كشفت انتفاضة الأقصى، وعودة الاحتلال المباشر إلى معظم أراضي الضفة الغربية عن أخطاء كثيرة لم يفكر بها جدياً الموقعون على اتفاقية أوسلو.

فقد راهن الذين وقعوا على اتفاقية أوسلو من الجانب الفلسطيني على أن انسحاب الجيش الإسرائيلي من المدن الفلسطينية وقيام مؤسسات وطنية سيعطي الفلسطينيين ظروفاً أفضل لمقاومة التوسع الاستيطاني اليهودي. ولقد ثبت خطأ هذا الرهان، فقد تسارعت وتائر الاستيطان، سواء بتوسيع المستوطنات القائمة وإقامة بؤر استيطانية جديدة، أو بتكثيف الاستيطان، كما أن إسرائيل قامت بتدمير المؤسسات الوطنية التي أنشأتها وبنتها السلطة الوطنية في ست سنوات خلال أشهر من انتفاضة الأقصى،

بينما استمرت المستوطنات التي أقيمت أثناء تلك السنوات الست، وتمت مضاعفة عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية.

وقد راهن الذين وقعوا على اتفاقية أوسلو من الجانب الإسرائيلي، على أن تسلم منظمة التحرير لزام الحكم وما يتضمنه من تأسيس قوات شرطة ومخابرات وما يعود على القيادة من امتيازات، سيقودها إلى أن تصبح سلطة تحمي أمن إسرائيل وأمن استمرار التوسع الاستيطاني، ولقد ثبت، أيضاً، خطأً هذا الرهان، فمع أن هناك انتقادات كثيرة وجوهريّة على ممارسات السلطة ومنهجها في إدارة مؤسسات الحكم الذاتي، وإدارتها للصراع أثناء انتفاضة الأقصى، فإنها لم تلعب دور الشرطي الذي يحمي أمن إسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني، كما تخيل الموقعون على اتفاقية أوسلو من الجانب الإسرائيلي.

بالطبع، إن خسارة رهان الموقعين على أوسلو من الجانب الفلسطيني لم يكن كله عائداً إلى طبيعة الممارسات الإسرائيلية، فعلى الرغم من أهمية ذلك، فإن جزءاً من فشل الحكم الذاتي المحدود يعود، أيضاً، إلى فشل السلطة الوطنية الفلسطينية في إدارة الصراع بشكل يعظم الإمكانيات الفلسطينية، وإذا كان ما يعنينا هنا هو الجانب الاقتصادي، فيكفي القول أن السلطة وخلال ست سنوات من الحكم الذاتي المحدود، لم تمتلك تصوراً تنموياً مدركاً لطبيعة المرحلة الانتقالية وظروفها، وواعياً لأهمية الالتزام باستراتيجية تعزز القدرة الذاتية الفلسطينية، ولم تلتزم بأولويات واضحة ومحددة. كما أسهمت عوامل عدة أبرزها عدم جاهزية السلطة لإدارة مجتمع مدني والوفاء باحتياجاته، كما أدى النظام الفردي بالحكم وغياب القانون إلى بناء مؤسسات هشة اعتمدت الفئوية والمحسوبية في شغل الوظائف المهنية. كما تمت جهود إعادة تأهيل البنى التحتية، وبناء مؤسسات الحكومة، على أساس نشاطات وزارات ومؤسسات مختلفة وبدون رؤية شاملة ومرجعية مركزية. وهذا ما قاد إلى كثير من الاضطراب وإهدار الموارد وتدني الأداء وتفشي الفساد.

ولقد انعكس هذا التشرذم والانفلاش على موضوع العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل، فلم يتشكل في مؤسسات السلطة الوطنية حتى الآن فهم واضح ومحدد لطبيعية هذه العلاقات ودورها في النضال لتحقيق المشروع الوطني الفلسطيني. فكل القائمين على الشأن الاقتصادي في السلطة الوطنية يدركون أن واقع العلاقة، هو تبعية الاقتصاد الفلسطيني الكاملة للاقتصاد الإسرائيلي. ولكن هناك وجهات نظر متباينة ومختلفة حول مفهوم هذه التبعية ومخاطرها على المشروع الوطني في الحاضر والمستقبل. وبالطبع، فإن عدم وجود اتفاق حول موضوع التبعية يعود إلى عدم وجود اتفاق حول السياق الذي يجب أن تفهم من خلاله العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، وعدم وجود مثل هذا الاتفاق يتجلى عند التأمل في الأسئلة التالية:

- ✧ ما هي طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الطرفين؟ هل هي في الدرجة الأولى علاقة المستعمر (بكسر الميم) الاستيطاني، بالبلد المستعمر (بفتح الميم). أم هي علاقة بلد غني ومتقدم ببلد فقير ومتأخر؟
- ✧ هل تقليص تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي هي من أحد المتطلبات الرئيسية لتشكيل مضمون حقيقي للنضال ضد الاحتلال؟ أم هو هدف يتم تحقيقه بعد انتهاء الاحتلال لتشكيل مضمون حقيقي للاستقلال؟
- ✧ ما هو المضمون الاقتصادي لمشروع الفصل الذي تنادي به دوائر حكومية وشعبية في إسرائيل. وما هي البدائل التي يملكها الجانب الفلسطيني للتعامل مع مشروع الفصل؟

كل من تابع ممارسات السلطة الوطنية في المجال الاقتصادي خلال سنوات 1994-2000، يدرك بلا أدنى شك بأن أشخاصاً مختلفين وأجهزة مختلفة تملك إجابات مختلفة عن كل سؤال من تلك الأسئلة. ولقد أدى ذلك بالطبع إلى انتهاج سياسات متباينة ومتناقضة، ففي موضوع تقليص التبعية كانت هناك ممارسات تؤدي إلى تقليص التبعية كالانفتاح على أسواق دول أخرى، وتقليص حجم الاستيراد عن طريق التجار الإسرائيليين، وإعطاء الرخص لتجار فلسطينيين يتولون الاستيراد المباشر، وكانت هناك ممارسات تؤدي

إلى تدعيم وتعزيز التبعية والارتهان، كإقامة مناطق صناعية حدودية مشتركة مع إسرائيل، وقيام احتكارات فلسطينية مرتبطة كلياً بالسوق الإسرائيلية.

ومن ناحية أخرى، فإن عدم وجود سياسة فلسطينية واحدة وغياب آلية مؤسسية مركزية، أعطى الفرص لإسرائيل من جهة، والدول المانحة من جهة أخرى لتوجيه كثير من مشاريع الاستثمار وإعادة الإعمار وفق الوجهة التي تراعي مصالحها وليس الصالح الفلسطيني.

والآن وقد عادت إسرائيل إلى أسلوب الاحتلال المباشر للمناطق الفلسطينية، وارتفعت أصوات كثيرة داخلية وخارجية تطالب بالإصلاح في أجهزة السلطة الوطنية، كما ارتفعت أصوات كثيرة تطالب بإجراء حوار وطني شامل بعيد ترتيب الأولويات وتجديد مهام المرحلة القادمة، يبدو أن موضوع العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل من المواضيع التي يجب أن تحظى بأولوية عالية على أساس أن أية إعادة تقييم للمرحلة الماضية لن تكون مفيدة من أجل المستقبل ما لم يتم استخلاص الدروس والعبر من موضوع مهم وجوهري يخص قلب الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، ممثلاً بالصراع على الموارد الاقتصادية، كما يخص حياة الناس اليومية بشكل أساسي.

في الفصل الأول سنعمل على تحديد الإطار النظري الذي يمكننا من فهم كل جوانب موضوع العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل، وفي هذا الإطار نراجع تطور العلاقات الاقتصادية أثناء سنوات الاحتلال والتغييرات التي حصلت أثناء فترة الحكم الذاتي المحدود، وما حدث بعد اندلاع انتفاضة الأقصى.

وفي الفصل الثاني نعالج موضوع الفصل ونرصد تطوره من فكرة يكتنفها الغموض وينقصها الوضوح السياسي، إلى أسلوب تمارسه الحكومة الإسرائيلية بشكل يهدف إلى استكمال الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية ومصادرتها وتجزئتها إلى مناطق صغيرة معزولة عن بعضها البعض جغرافياً، وديموغرافياً، للانقضاض على المشروع

الوطني الفلسطيني. ونخلص من نقاش موضوع الفصل بأنه أصبح آلية من آليات تكريس الاحتلال لا يمكن التخلص منه إلا عبر المقاومة.

وفي الفصل الأخير نفترض فشل الحكومة الإسرائيلية في تطبيق مشروع الفصل والتجزئة الذي تمارسه في الوقت الحاضر، وقبولها بالرجوع إلى طاولة المفاوضات، فنتعرض للمصالح الفلسطينية في نطاق فصل يتم عبر المفاوضات.

2- العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل قبل عملية التسوية وبعدها

1-2 المنهج النظري الملائم لفهم العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل

ما أن انتهى مؤتمر مدريد العام 1991، الذي أطلق ما أصبح يعرف بالعملية السلمية في الشرق الأوسط حتى سارعت منظمات دولية عدة ومراكز أكاديمية أمريكية وأوروبية إلى إصدار الدراسات وعقد الندوات التي تركز على دور العامل الاقتصادي في العملية السلمية، على أساس أن السلام في المنطقة لن يستتب إلا عندما يشعر المواطن العادي أن السلام يعمل على رفع مستواه المعيشي.⁵

ولقد تعاضم ذلك الاهتمام بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية العام 1993، وكان التركيز بشكل معين على واقع العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وفلسطين وعلى مستقبلها بشكل يخدم السلام ومصالح الشعبين.⁶

تتبع أهمية تلك الدراسات من جانبها الوصفي، إذ أنها شخصت واقع الاقتصاد الفلسطيني بعد أكثر من ربع قرن من الاحتلال الإسرائيلي، وبعضها أعطى وصفاً دقيقاً للتشوهات التي أحدثها ذلك الاحتلال بالبنية الهيكلية للاقتصاد الفلسطيني، ولكن معظمها،

⁵ تمت الندوات برعاية مؤسسات أوروبية وأمريكية، فالإتحاد الأوروبي قام برعاية ندوة سنوية لدراسة مستقبل العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والكيان الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما قام معهد الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأوسط - مدرسة جون ف. كندي جامعة هارفرد - بعقد ندوة أكاديمية في الفترة 14-16 تشرين الثاني/نوفمبر 1991 اشترك فيها اقتصاديون من إسرائيل والدول العربية، وتم طبع دراسة تلك الندوة في كتاب أنظر (Fischer, 1993)، وبعد ذلك عقدت ندوات كثيرة في جامعات أوروبية وأمريكية برعاية مؤسسات أوروبية وأمريكية.

⁶ من أهم تلك الندوات التي تمت في معهد السياسات الاقتصادية والاجتماعية - مدرسة جون ف. كندي، جامعة هارفرد، وضمت اقتصاديين من إسرائيل والأردن وفلسطين ونجم عنها فيما بعد ما عرف باسم تقرير هارفرد⁶ أنظر (Fischer, 1994).

مع وجود استثناءات، أخفق في الجانب التحليلي، وعجز عن تقديم فهم موضوعي لطبيعة العلاقة الاقتصادية بين الطرفين، وبالتالي فشل في استنباط الاحتمالات المستقبلية لتلك العلاقة.⁷

لقد كان القصور في التحليل الذي عانت منه معظم تلك الدراسات يعود إلى اعتمادها على فرضيتين خاطئتين.

الفرضية الأولى كانت الاعتقاد بأن العلاقة بين الاقتصاديين الفلسطيني والإسرائيلي هي بطبيعتها علاقة تكاملية. الفلسطينيون يعانون من مشكلة البطالة، ويفتقدون إلى رأس المال اللازم للاستثمار، وخبرتهم في تكنولوجيا الإنتاج والتسويق ضعيفة. وإسرائيل بحاجة إلى يد عاملة، حيث كانت في أوقات قريبة تقوم بتوظيف حوالي ثلث اليد العاملة الفلسطينية، كما أن اقتصادها قادر على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في مشاريع يشترك فيها الطرف الفلسطيني، وبالطبع فإنها تملك مهارة بشرية عالية وكفاءة تقنية متقدمة جداً، سواء على صعيد الإنتاج، وبخاصة في الصناعات ذات التقنية العالية، أم على صعيد التسويق بحكم وجود خبرة طويلة في الأسواق العالمية.

في الواقع أن هذا التصور التكاملي للاقتصاديين ما هو إلا نصف الحقيقة. النصف الذي يأتي من التركيز في علاقة البلدين على الناحية الإيجابية وإهمال الناحية

⁷ لقد قامت مؤسسة الأونكتاد في جنيف بمجهود كبير منذ أواخر السبعينيات عرف المجتمع الدولي بحقيقة ممارسات إسرائيل الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقامت، أيضاً، بإصدار دراسات عن كل قطاعات الاقتصاد الفلسطيني مجملة أوضاع التشويه الذي يمارسه الاحتلال في بنية تلك القطاعات. وفي العام 1993 أرسل البنك الدولي بعثة لدراسة أوضاع الاقتصاد الفلسطيني، وصدر عن عمل تلك اللجنة التي استعانت باقتصاديين فلسطينيين دراسة تفصيلية بخمسة مجلدات (الاقتصاد، والزراعة، والقطاع الخاص، والبنى التحتية، والموارد البشرية). ولقد أدت تلك الدراسة فائدة مهمة جداً إذ أنها وثقت حجم التشويه الذي أحدثه الاحتلال بالاقتصاد الفلسطيني. ولكن كان عيب تلك الدراسة أنها لم تربط بين هذه التشويهات والسياسات التي تقدمها بشأن مستقبل الاقتصاد الفلسطيني وعلاقته بالاقتصاد الإسرائيلي، فلقد بينت تلك السياسات فرضية أنه بمجرد قيام سلطة وطنية فلسطينية ستصبح العلاقة مع إسرائيل علاقة تنسيق وتعاون، ويتوقف تشويه الاحتلال، متجاهلة بذلك أن تشويه الاحتلال ما هو إلا نتيجة لتبني إسرائيل سياسة الاستيطان والتي لم تتخل عنها عند قيام الحكم الذاتي المحدود، وأن تصحيح التشوهات لا يمكن له أن يتم دون أن تكون للسلطة سيطرة على الموارد الفلسطينية وعلى الحدود، مع العالم الخارجي. ولقد ترك هذا المنهج البحثي آثاره على معظم الدراسات التي صدرت عن مؤسسات دولية، كما أنها صبغت الكثير من الدراسات الفلسطينية حول الموضوع وحتى التي صدرت عن معهد ماس.

السلبية. فمن المعروف في الفكر الاقتصادي أن العلاقة بين اقتصادين متجاورين، واحد كبير وغني ومتقدم كالاقتصاد الإسرائيلي، والآخر صغير وفقير ومتأخر كالاقتصاد الفلسطيني تفهم بتأثير دينامية قوتين. الأولى قوة إيجابية تدعى قوة تأثير الانتشار (spread effects) وهي تعمل على تنمية الاقتصاد الصغير وتطويره، وتتجم عن التجارة والمشاريع المشتركة وانتقال التكنولوجيا الحديثة من الاقتصاد المجاور المتقدم. والقوة الثانية سلبية تدعى قوة تأثير الاستقطاب (polarization effects) وهي تعمل على تشويه تنمية الاقتصاد الصغير وتكريس وضعه المتخلف، وذلك يأتي من عدم قدرة صناعاته الصغيرة على منافسة الصناعات المتقدمة الكبيرة للاقتصاد الكبير المجاور، وكذلك لأن رأس المال والعمل يتركز السوق الصغيرة طلباً للأرباح العالية والأجور المرتفعة في السوق الكبيرة.⁸

ومن هنا نرى أن فهم العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل يكون ناقصاً عند التركيز على تأثير قوة الانتشار فقط، وإهمال تأثير قوة الاستقطاب كما حدث في كثير من الدراسات التي أشرنا إليها حول الموضوع.

وهنا يجب النظر إلى نقطة جوهرية، وهي أن تفاعل قوى الانتشار والاستقطاب لا يتم في فراغ، ولكن في سياق ظروف موضوعية معينة. وأن هذه الظروف تعمل بشكل ديناميكي على تعزيز أو تقليص التأثيرات الإيجابية أو السلبية. وهنا يأتي دور الفرضية الثانية الخاطئة التي اعتمدت عليها معظم الدراسات التي أشرنا إليها وهو إهمالها الكامل للظروف الموضوعية التي تحيط بالعلاقات الاقتصادية بين الاقتصادين الإسرائيليين والفلسطينيين. فقد اعتمدت أكثر تلك الدراسات على فرضية أن العلاقة بين البلدين كانت علاقة صراع ونزاع، وأنه بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو وقيام الحكم الذاتي المحدود، فإن تلك العلاقة ستختفي وتحل محلها علاقة طبيعية بين بلدين متجاورين يتعاونان من أجل تحقيق مصالحهما المشتركة.

⁸ للاطلاع على التحليل النظري لقوى الانتشار والاستقطاب أنظر (Krugman and Obstfold, 1994) و (Krugman, 1998) و (Thirlwall, 1994)

إن مشكلة هذه الفرضية هي أنها تهمل بشكل كامل الخلفية التاريخية للعلاقات بين الجانبين، والواقع الموضوعي الذي نشأ بعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو وقيام الحكم الذاتي المحدود. فإسرائيل قامت العام 1948 بعد أن اغتصبت 78% من أرض فلسطين، ولم تعترف بعد ذلك بالحقوق المشروعة لشعب فلسطين والتي أقرتها الأمم المتحدة، كحق عودة اللاجئين والتعويض عنهم. وفي العام 1967 احتلت ألد 22% المتبقية من أرض فلسطين فضمت على الفور القدس الشرقية إلى إسرائيل، وأخذت تطبق على بقية الضفة الغربية وقطاع غزة إجراءات وممارسات وسياسات تهدف إلى تغيير طابعها الجغرافي والديمقراطي والاقتصادي، بهدف تهويدها وإحاقها بإسرائيل. ولهذا فالعلاقة التي نشأت بين الطرفين العام 1967 كانت علاقة استعمارية ذات طابع إحلالي إجلائي مميز. والتوقيع على اتفاق أوسلو، وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية لم يغير في الواقع جوهر هذه العلاقة، على أساس أن اتفاقية أوسلو لم تتضمن اعترافاً إسرائيلياً بحق الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في تقرير مصيره على أرضه، كما أنها لم توافق على إيقاف الاستيطان الاستعماري في أراضي الضفة وقطاع غزة، ولهذا، فالعلاقة ما زالت علاقة مستعمر (بكسر الميم) بمستعمر (بفتح الميم)، وهي علاقة استعمارية لها طابع استيطاني إحلالي إجلائي. وعلى هذا الأساس، فإنه من الخطأ الفادح الاعتقاد بأن قوى الانتشار وقوى الاستقطاب ستكون هي المحرك الرئيسي للعلاقة بشكل حر وفق قوى السوق. فهي في الواقع تعمل ضمن علاقة استعمارية لها ديناميتها الخاصة التي تهيمن على ديناميات السوق. وهذا الوضع يتضح بجلاء عند النظر في الاتجاه الذي سارت به العلاقة الاقتصادية منذ بدء الاحتلال وحتى يومنا الحاضر. لو كانت العلاقة غير استعمارية وتمت كانفتاح اقتصاد صغير على اقتصاد كبير مجاور في أوضاع طبيعية وبدون احتلال، لكان المحرك الأساسي للعلاقة هو تفاعل قوى الانتشار والاستقطاب في السوق الحرة، وكان متوقفاً أن تسيطر قوى الاستقطاب في بداية العلاقة الاقتصادية بين البلدين العام 1967، كما كان من المتوقع، أيضاً، بعد مرور عقد أو عقدين من الزمن على ذلك، أن تأخذ قوى الانتشار في فرض هيمنتها على العلاقة. فذلك ما يفرضه المنطق الاقتصادي، وما تؤيده تجارب بلدان أخرى.⁹ ففي بداية انفتاح الاقتصاديين على بعضهما

⁹ أنظر المرجع السابق.

البعض، فإن الحدث الأهم يتمثل في الاختفاء السريع لكثير من الصناعات المحلية الصغيرة والحرف اليدوية في الاقتصاد الصغير لعدم قدرتها على الصمود أمام تدفق السلع الصناعية بأسعار قليلة نسبياً من الاقتصاد الكبير المجاور. كما أن ذلك يقود بالضرورة إلى هجرة رأس المال والعمال إلى السوق الكبيرة، سعياً وراء الأرباح الأكثر والأجور الأعلى، هذه التأثيرات السلبية يكون لها وزن كبير في البداية ولكن مع مرور الوقت يتقلص تأثيرها بشكل تدريجي أمام التأثيرات الإيجابية الناجمة عن زيادة حجم الادخار والاستثمار في الاقتصاد الصغير، عن طريق عائدات العمالة في الاقتصاد الكبير، وهذا يقوده إلى التخصص في صناعات له فيها ميزة تنافسية، وتمكنه من بيع سلعها في السوق الكبيرة، كما أن ارتفاع تكلفة الإنتاج في الاقتصاد الكبير يقود رأس المال إلى البدء بالاستثمار في الاقتصاد الصغير، وإقامة مشاريع مشتركة ونقل التكنولوجيا والخبرة والأساليب الحديثة في الإنتاج والتسويق، ما يرفع تأثير قوى الانتشار ودفع عملية التنمية في الاقتصاد الصغير، والسير على طريق تقليص الفجوة في مستوى المعيشة بينه وبين الاقتصاد الكبير.

ولكن الذي حصل في الاقتصاد الفلسطيني هو عكس ذلك تماماً. فعند مقارنة متوسط دخل الفرد في إسرائيل مع متوسط دخل الفرد في الضفة الغربية وقطاع غزة نلاحظ أن متوسط دخل الفرد الفلسطيني كان عند بدء العلاقة العام 1968 يساوي 9% من متوسط دخل الفرد في إسرائيل، وأن تلك النسبة أخذت بالازدياد طوال السبعينيات حتى وصلت في مطلع الثمانينيات إلى 15%، مسجلة بذلك هيمنة قوى الانتشار والتي تجلت في ازدياد حجم الطلب العام في الاقتصاد الفلسطيني بسبب دخل العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، وكذلك في فتح باب تصدير السلع الزراعية لإسرائيل، وكذلك في ازدياد الإنتاجية في بعض المجالات الزراعية بسبب اقتباس أساليب الزراعة الإسرائيلية الحديثة، وكذلك في مجال الصناعة، حيث انتشرت ظاهرة التعاقد من الباطن، وعمدت إسرائيل إلى التعاقد مع منشآت فلسطينية لإنتاج سلع الصناعات التي تعتمد على اليد العاملة بكثافة، وذلك لانخفاض معدلات الأجور الفلسطينية مقارنة بالإسرائيلية (الأحذية والملابس). ولكن بعد ذلك، بدأت قوى الاستقطاب في فرض هيمنتها على العلاقة، بسبب ممارسات الاحتلال

الإسرائيلي الهادفة إلى تقليص قدرات القطاعات الإنتاجية الفلسطينية، وإلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، ولذلك نرى أن نسبة دخل الفرد الفلسطيني في منتصف الثمانينيات تراجعت إلى 14%، وفي مطلع التسعينيات وصلت إلى 13%، واستمرت بالتراجع حتى وصلت في نهاية القرن إلى 8% (أنظر جدول 1).

وهكذا نرى أن العلاقة بين الاقتصاديين كانت في العقد الأول تسير في اتجاه تقليص فجوة مستوى المعيشة بينهما، وبعد ذلك انعكس اتجاهها، إذ أخذت تسير بشكل متواصل في اتجاه توسيع تلك الفجوة عاكسة سيطرة قوى الاستقطاب، ويجب أن نلاحظ هنا أن ذلك يدحض المزاعم الإسرائيلية والغربية الكثيرة التي تدعي أن سبب سوء أوضاع الاقتصاد الفلسطيني يعود إلى الانتفاضة الفلسطينية العام 1987، فكما هو واضح لقد بدأت قوى الاستقطاب تفرض هيمنتها على العلاقة قبل ذلك، ففي العام 1985 أي قبل سنتين من الانتفاضة كانت نسبة دخل الفرد الفلسطيني إلى الفرد الإسرائيلي قد تراجعت إلى 14% بعد أن كانت العام 1981 تساوي 15%¹⁰.

إن ما تقدم يؤكد لنا أن الأسلوب السليم لتكوين فهم عن طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الإسرائيلي واقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة هو أسلوب النظر إلى دينامية العلاقة بين اقتصاد كبير وغني ومتقدم، واقتصاد مجاور صغير وفقير ومتأخر، وما يتفاعل بينهما من تأثيرات لقوى إيجابية هي تأثيرات الانتشار، وقوى سلبية هي تأثيرات الاستقطاب، مع التأكيد على أن التفاعل لا يتم في ظروف عادية، ولكن في سياق علاقة استعمارية، لها دينامية داعمة لمستوى الاستقطاب، وتقليص القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني.

وباستعمال هذا الأسلوب سنتعرض في القسم اللاحق إلى مجالات العلاقة بين الاقتصاديين قبل التسوية وبعدها.

¹⁰ لقد شاعت في كثير من الدراسات الإسرائيلية مقولة أن الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة كان يتطور ويتقدم حتى جاءت الانتفاضة، وعكست ذلك الاتجاه. أنظر مثلاً (Kleiman, 1991)

2-2 ماهية العلاقة مع الاقتصاد الإسرائيلي قبل عملية التسوية (1967-1993)

قامت إسرائيل باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران العام 1967، وبدأت تتعامل مع الأراضي الفلسطينية المحتلة على أنها جزء من الوطن اليهودي المزعوم (إسرائيل). فبدأت بممارسة سياسات مماثلة لما قامت به في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1948 على الرغم من اختلاف الظروف، وكان محور هذه السياسات يعمل على تفكيك ارتباط المواطن الفلسطيني بأرضه من خلال الاستيلاء على الموارد الطبيعية - الأرض والمياه- وتضييق فرص العيش أمامه عبر تقييد نمو القطاعات الإنتاجية القادرة على خلق فرص عمل. في الوقت نفسه فتح الباب أمامه ليعمل في الاقتصاد الإسرائيلي أو في المستوطنات الاستعمارية التي أخذت تقيمها في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة.¹¹

وفي الفقرات اللاحقة سنعرض بشكل مكثف للأساليب التي اتبعتها إسرائيل في المجالات المختلفة التالية:

2-2-1 الموارد الطبيعية

إن من أهم العوامل التي عملت على تقليص دور القطاعات الإنتاجية الفلسطينية، وبالتالي عملت على تدعيم تأثير قوى الاستقطاب في العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل كان سياسة إسرائيل نحو الأرض والمياه الفلسطينية. فقد انتهجت هذه السياسة

¹¹ بالطبع، لقد تم بناء المستعمرات (المستوطنات) الإسرائيلية مع بداية الاحتلال، ولكن النشاط الاستيطاني ظل لفترة عشر سنوات منحصراً في الاستيطان الديني وبناء مستوطنات لأهداف عسكرية أمنية. أما بعد مجيء الليكود إلى الحكم لأول مرة في إسرائيل، ثم توقيع معاهدة كامب ديفيد وانسحاب مصر من الصراع العربي الإسرائيلي، أخذ النشاط الاستيطاني ينحى اتجاهاً جديداً، إذ أصبح يدور في أفق إسرائيل الكبرى، ويلقى دعماً وتأييداً من الحكومة الإسرائيلية بشكل كامل.

أساليب شتى لتحقيق هدف الاستيلاء على أكبر جزء من الأراضي الفلسطينية، واستعمال أكبر جزء ممكن من المياه الفلسطينية.¹² ويقدر أن إسرائيل منذ بدء الاحتلال وحتى قيام الحكم الذاتي المحدود العام 1994 كانت قد صادرت أكثر من نصف أراضي الضفة الغربية (ثلث الأراضي أصبحت مناطق عسكرية، ونصف مليون فدان محميات طبيعية، ونصف مليون فدان آخر مناطق غير معرفة، و6% من الأراضي خصصت للمخططات الهيكلية للمستوطنات الاستعمارية). كذلك قامت بمصادرة أجزاء مهمة من أراضي قطاع غزة. ويقدر أن عدد المستوطنات اليهودية التي بنيت في تلك الفترة بلغ حوالي 194 مستوطنة، موزعة بين 176 مستوطنة في الضفة الغربية (يشمل ذلك 28 مستوطنة في القدس)، و18 مستوطنة في قطاع غزة (UNCTAD, 1998). أما من ناحية المياه، فقد سيطرت إسرائيل على 75% من مصادر المياه المتاحة في الضفة الغربية، و86% من المياه المنتجة، تستعمل حوالي 88% منها في داخل إسرائيل والباقي في المستوطنات اليهودية. ولا يستخدم الفلسطينيون في الضفة الغربية إلا حوالي 14-15% من المياه الفلسطينية المنتجة. (World Bank, 1993)

2-2-2 سوق العمل

شكلت سوق العمل واحداً من أهم مجالات العلاقة مع الاقتصاد الإسرائيلي، فمنذ بدء الاحتلال فتحت إسرائيل أبوابها أمام العمال الفلسطينيين ليعملوا في قطاعات الزراعة، والإنشاءات والخدمات. وأصبح لهذا الموضوع أهمية بالغة في الاقتصاد الفلسطيني وفي علاقته بالاقتصاد الإسرائيلي. وتعمل هذه العلاقة كأهم عامل له تأثيرات إيجابية بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني على المدى القصير، وتأثيرات استقطاب سلبية على المدى البعيد.

على المدى القصير، يشكل دخل العاملين في إسرائيل، (الذي وصل عددهم في منتصف الثمانينيات إلى ما بين ربع وثلث اليد العاملة الفلسطينية) دخلاً مهماً جداً يعمل

¹² للاطلاع على الأساليب الإسرائيلية في مصادرة الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد الاحتلال، انظر (Shehadeh, 1985).

على زيادة حجم الطلب العام في الاقتصاد، وما ينجم عن ذلك من ازدياد في حجم النشاط الاقتصادي الكلي. أما من ناحية أخرى، وعلى المستوى البعيد، فإن لدخول العمال الفلسطينيين في إسرائيل نتائج سلبية تشابه ما يعرف في أدبيات الاقتصاد بنتائج المرض الهولندي (Dutch Disease)،¹³ والتي تؤدي إلى إحداث تشويه في هيكل الأسعار وتقليص حجم القطاعات الإنتاجية. ويمكن فهم هذه الآلية التي تقود إلى هذه النتائج السلبية عند التدقيق في تأثير دخل العاملين في إسرائيل على أوضاع العرض والطلب بشكل عام في السوق الفلسطينية. فمن ناحية العرض، يؤدي استيعاب إسرائيل إلى جزء كبير نسبياً من اليد العاملة الفلسطينية إلى تقليص حجم العمالة المتاحة في السوق المحلية، ما يقود إلى ارتفاع معدلات الأجور للعاملين الفلسطينيين العاملين في الاقتصاد الفلسطيني دون أن يصاحب ذلك ازدياد في إنتاجية هؤلاء العمال، وهذا يقود بدوره إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج الفلسطيني، ما يؤدي بدوره إلى فقدان القدرة التنافسية في الأسواق المحلية والأجنبية، ولقد بينت بعض الدراسات أن أجر العامل الفلسطيني يزيد على مثيله في الأردن بمضاعف يتراوح ما بين 2 و3 في قطاع الزراعة، و2 في صناعة الملابس، و3 و2 في صناعة الأحذية.¹⁴ أما من ناحية الطلب، فتؤدي زيادة الدخل الناجمة عن عمل العمال الفلسطينيين في إسرائيل إلى زيادة في حجم الطلب العام في الاقتصاد الفلسطيني، وبما أن هذه الزيادة لا توازيها زيادة في الإنتاج المحلي فإنها ستقود إلى زيادة في حجم استيراد السلع المتداولة دولياً (Traded goods)، وإلى رفع أسعار السلع غير المتداولة دولياً (Nontraded goods)، وهذا يقود إلى تشويه في هيكل الأسعار لصالح أسعار السلع غير المتداولة دولياً، ما يؤدي إلى انكماش في الإنتاج المحلي للسلع المتداولة دولياً (السلع الزراعية والصناعية)، وتوسع في إنتاج السلع غير المتداولة دولياً (الإنشاءات، والمواصلات، والخدمات بشكل عام)، وهذا ما حصل في الاقتصاد الفلسطيني، إذ تراجع دور قطاعي الزراعة والصناعة، وتقدم دور قطاع الخدمات، ففي الوقت الحاضر لا تزيد مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي

¹³ للاطلاع على تحليل ظاهرة المرض الهولندي، انظر (Gorden and Noary, 1982).

¹⁴ أنظر (Awartani, 1994) و (Makhool, 1996).

الفلسطيني على الربع، بينما تزيد على النصف في البلاد التي لها متوسط دخل الفرد مشابه للوضع الفلسطيني (UNCTAD, 1996).

إذا أخذنا تأثيرات العرض والطلب سوياً فإنها تعني ازدياد أسعار التصدير الفلسطيني بالنسبة لأسعار الاستيراد، أو ازدياد أسعار السلع غير المتداولة دولياً بالنسبة لأسعار السلع المتداولة، وفي كلا الحالتين، فإن ذلك يعني ارتفاعاً في سعر الصرف الحقيقي. (Appreciation of the real exchange rate)،¹⁵ والذي يقود بدوره إلى تقليص الطلب على سلع التصدير، وهذا ما حصل بالفعل في الاقتصاد الفلسطيني، فبعد أن كان حجم الصادرات يساوي ربع الناتج المحلي الإجمالي في منتصف الثمانينيات، بدأ يتراجع إلى أن وصل في منتصف التسعينيات إلى حوالي 10% فقط، وما زال على هذه الشاكلة.¹⁶

وقد شكل عدد العاملين الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي حوالي 30% من القوى العاملة الفلسطينية في عقد السبعينيات، وارتفع إلى حوالي 35% في منتصف الثمانينيات، وبلغ متوسط النسبة في السنوات الثلاث التي سبقت قيام الحكم الذاتي المحدود 25.5%. وإذا نظرنا إلى الفترة الزمنية التي سبقت قيام الحكم الذاتي (1968-1993) نجد أن استخدام العمالة الفلسطينية في إسرائيل كان ينمو سنوياً بمعدل 6.3%، فيما كان استخدام العمالة في الاقتصاد المحلي ينمو سنوياً بمعدل 1.8%، وكان أهم القطاعات الإسرائيلية التي يعمل بها الفلسطينيون هي قطاع الإنشاءات في العام 1993، كان 72.5% منهم يعملون في ذلك القطاع فيما كان 10% يعملون في الزراعة، و5% يعملون في الصناعة، و11% في بقية القطاعات الأخرى.¹⁷

¹⁵ يعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه متوسط سعر السلع غير المتداولة دولياً مقسوماً على متوسط سعر السلع المتداولة دولياً.
¹⁶ بالطبع، هناك أسباب أخرى لتراجع حجم الصادرات الفلسطينية، ولكن ظاهرة تأثير دخل العاملين الفلسطينيين في إسرائيل وما تسببه من آلية تشبه آلية المرض الهولندي هي أحد الأسباب.
¹⁷ للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول موضوع العمال الفلسطينيين في إسرائيل، انظر (فرسخ، 1998).

2-2-3 التجارة الخارجية

عندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة قامت على الفور بإحكام سيطرتها على التجارة الخارجية الفلسطينية استيراداً وتصديراً، فمنعت الاستيراد والتصدير المباشر وأخضعته لموافقتها وسياساتها، كما ألحقت السوق الفلسطينية بالسوق الإسرائيلية وأصبحت تتعامل معها باعتبارها سوقاً داخلية تسوق فيها منتجاتها، في حين فرضت قيوداً وإجراءات على تدفق السلع الفلسطينية إلى السوق الإسرائيلية. وقد ورد في كثير من الدراسات اسم اتحاد جمركي أو اتحاد جمركي أحادي الجانب كوصف للعلاقة الاقتصادية بين الطرفين، والحقيقية أنها ليست كذلك بقدر ما هي علاقة مفروضة من جانب واحد.¹⁸

إن إغراق السوق الفلسطينية بالسلع الصناعية الإسرائيلية، والمعروف أنها سلع تتمتع بدعم حكومي عالٍ وبدون أية تعرفه جمركية، كان له تأثيران مهمان، الأول القضاء على كثير من الصناعات الفلسطينية الصغيرة والحرفية، ولقد أظهرت إحدى دراسات الأمم المتحدة أن نصف ما أخذت الأراضي الفلسطينية تستورده من السلع الإسرائيلية كان يصنع محلياً، وتوقف تصنيعه بحكم المنافسة غير المتكافئة مع السلع الإسرائيلية (UNIDO 1984).

أما الأثر الثاني فهو حصول تحويل كبير في اتجاه التجارة (trade diversion) لصالح إسرائيل، فما فرضته إسرائيل من تعرفه جمركية عالية على الاستيراد الفلسطيني من بقية بلدان العالم حماية للصناعة الإسرائيلية، وما قامت به من منع استيراد بعض السلع بإجراءات أمنية وقيود المواصفات والمقاييس، أجبر المستورد الفلسطيني على أن يستبدل السلع الإسرائيلية بما كان يستورده في الماضي من دول أخرى. وعلى سبيل المثال، فإن المزارع الفلسطيني أخذ يشتري من إسرائيل ما يحتاجه من ماكينات زراعية، وأسمدة، ولوازم التعليب والتغليظ، وكثيراً من المدخلات الأخرى بأسعار عالية، أعلى

¹⁸ من المعروف أن الاتحاد الجمركي بين بلدين يقوم عندما يتفق البلدان على لائحة التعرفة الجمركية التي سيفرضها على سلع أي بلد كانت، وهذا بالطبع لم يحصل، إذ قامت إسرائيل بفرض تعرفتها الجمركية على السوق الفلسطينية. ولهذا، فإن تسمية اتحاد جمركي على العلاقة بين البلدين أثناء الاحتلال تبدو غير عادلة. فالعلاقة هي في الواقع من نوع الارتباط المفروض (forced association).

بكثير مما هو متاح في الأسواق المجاورة، ما قاد إلى زيادة تكلفة الإنتاج الزراعي الفلسطيني، وبالتالي خسارة الزراعة الفلسطينية لأسواق التصدير التقليدية بالنسبة لها في دول الخليج العربي ودول أوروبا الشرقية (الاشتراكية سابقاً). (El-Jafari, 1991).

ولقد تضافر هذان العاملان وقادا إلى تقليص الطلب على الصادرات الفلسطينية وارتفاع مستمر في الواردات الفلسطينية، وإلى اعتماد كليهما بشكل رئيسي على السوق الإسرائيلية. وهذا ما أدى إلى اتساع فجوة العجز في الميزان التجاري حتى وصلت في مطلع التسعينيات إلى 40% من الناتج المحلي الإجمالي.

ولقد بلغت حصة إسرائيل من الصادرات الفلسطينية في مطلع التسعينيات 85%، أما حصتها من الواردات الإسرائيلية فقد بلغت 90% (UNCTAD, 1996).¹⁹

بالطبع، إن التطورات التي حصلت في التجارة الفلسطينية أثناء فترة الاحتلال كانت إلى حد بعيد انعكاساً لما حصل في أوضاع الإنتاج بصورة عامة، فالانخفاض في أهمية الصادرات كان انعكاساً للانخفاض الحاصل في حجم الإنتاج، وذلك يعود إلى البيئة غير المناسبة التي فرضتها قيود الاحتلال، كما أن ما حصل في التجارة الخارجية أدى بدوره إلى إضعاف الإنتاج المحلي وزيادة الاعتماد على الاستيراد من إسرائيل.

فالتضييق على استعمال الموارد الطبيعية (الأرض والمياه) والقيود الكثيرة التي فرضها الاحتلال على الاستثمار، وعدم وجود مصارف وطنية تقوم بعملية تحويل الادخار إلى استثمار، كل هذه الأمور أضعفت القطاعات الإنتاجية وقلصت من نشاطاتها. وهكذا، بدلاً من أن يعمل دخل العمال الفلسطينيين في إسرائيل على تشجيع الاستثمار، في الاقتصاد الفلسطيني، داعماً بذلك آثار الانتشار في العلاقة بين البلدين، أصبحت وظيفة

¹⁹ بالطبع كانت هناك أسباب أخرى لانخفاض الأهمية النسبية للصادرات الفلسطينية، منها إجراءات المقاطعة العربية وارتفاع تكاليف النقل الفلسطيني.

هذا الدخل هو تمويل تكاليف الاستيراد الفلسطيني من إسرائيل، داعماً بذلك آثار الاستقطاب.

2-2-4 نهب الموارد المالية الفلسطينية

إضافة إلى كل الممارسات الإسرائيلية التي عملت على إضعاف القدرة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، وتكليف وضع تبعيته الكاملة للاقتصاد الإسرائيلي، كان الاحتلال يقوم، أيضاً، بعملية سلب واقتطاع للموارد الفلسطينية وتحويلها للخزينة الإسرائيلية. ولقد نمت عملية السلب هذه عبر ثلاث قنوات. الأولى هي قناة التعرفة والضرائب الجمركية التي يدفعها المستورد الفلسطيني عن جميع البضائع التي كان يستوردها من العالم الخارجي عبر إسرائيل. ولقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن نصف الضرائب التي دفعها الفلسطينيون أثناء الاحتلال كانت من هذا النوع، وكانت تلك الضرائب تذهب إلى الخزينة الإسرائيلية بدلاً من أن تذهب لخزينة القطاع العام الفلسطيني، وتقوم بتمويل خدمات ذلك القطاع (Fischer 1994).

أما القناة الثانية، فكانت تخص ضرائب الدخل وضرائب الضمان الاجتماعي، التي كان الفلسطينيون العاملون في الاقتصاد الإسرائيلي وفي المستعمرات الاستيطانية اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة يدفعونها، وتذهب، أيضاً، للخزينة الإسرائيلية.

أما القناة الثالثة، فكانت تخص ما تحصل عليه إسرائيل من جراء استعمال نقدها (الشيكل) كعملة رسمية في الاقتصاد الفلسطيني، وهذا كان يقدم للخزينة الإسرائيلية ما يعرف ببيع السيادة (Seigniorage).

لقد حاول باحثون فلسطينيون وإسرائيليون تقدير حجم ما كسبته إسرائيل عبر هذه القنوات الثلاث، وتتراوح هذه التقديرات ما بين 15% إلى 20% من حجم الناتج القومي

الإجمالي الفلسطيني في السنة. (Hamed & Shaban 1993) (Luski & Weinblatt 1994).²⁰

2-2-5 نتائج العلاقة مع الاقتصاد الإسرائيلي قبل عملية التسوية

لقد تضافرت ممارسات الاحتلال التي تعرضنا لها وأدت إلى تقليص سيطرة الفلسطينيين على الموارد المالية الطبيعية (أرض ومياه وموارد معدنية)، وفرض قيود على حركة الإنتاج والتجارة، والنهب المستمر للموارد المالية الفلسطينية، فأضعفت إلى حد كبير بنية الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد أصبح اقتصاداً ضعيفاً ومهمشاً وتابعاً للاقتصاد الإسرائيلي وغير قادر على السير في طريق التنمية. وسنتناول في الفقرات التالية ملامح هذا الضعف والتبعية وعدم القدرة على السير في طريق النمو المستدام والتنمية.

2-2-5-1 ضعف القطاعات الإنتاجية

اتسم الاقتصاد الفلسطيني أثناء فترة الاحتلال بأنه لا يولد أكثر من ثلثي دخله القومي، حيث يأتي الثلث الآخر من دخل العاملين في إسرائيل أو في الدول العربية. ومن المعتاد في أية سنة أن يبلغ حجم الإنفاق المحلي (الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي) 130% من الناتج المحلي الإجمالي. ويعمل على سد الفجوة بين الإنفاق والإنتاج، الاستيراد الذي لعب دوراً مهماً في الاقتصاد الفلسطيني، ففي السنوات التي سبقت قيام الحكم الذاتي المحدود، بلغ فائض الاستيراد (الواردات - الصادرات) 59% من الناتج المحلي الإجمالي (أنظر جدول 1-2، وشكل 1). وقد قام بتمويل هذا العجز دخل العمال الفلسطينيين في إسرائيل وفي الدول العربية. وتسبب هذا الدخل في توسيع الفجوة بين حجم الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي. (أنظر جدول 2، وشكل 2).

²⁰ بالطبع، هذه التقديرات لا تشمل ما تستقيده إسرائيل سنوياً من استعمال المياه الفلسطينية وما تجنيه من اقتصاد المستعمرات الاستيطانية على الأراضي الفلسطينية، وهناك بعض الأوساط التي تقدر حجم صادرات هذه المستوطنات بحوالي 300 مليون دولار سنوياً.

وهناك تعبير آخر عن هذا التشويه في القطاعات الإنتاجية، وهو تزايد عجز الاقتصاد المحلي عن توليد ادخارات كافية لتمويل الاستثمار، ففي كل سنوات الاحتلال كان حجم الإدخار المحلي سالباً. ويفضل دخل العاملين في الخارج كان حجم الادخار القومي موجباً، لكنه لم يكن كافياً لتمويل الاستثمار والذي تم تمويل قسم كبير منه من مصادر خارجية (أنظر جدول 2، وشكل 1).

ولقد عكس هذا الضعف في القطاعات الإنتاجية نفسه على سوق العمل التي عانت من خلل دائم بين العرض والطلب فيها. فبالنسبة للعرض كان هناك نمو كبير بسبب وجود نسبة تزايد سكاني طبيعي عالية، ونسبة عالية من السكان بأعمار شابة،²¹ أما بالنسبة للطلب فقد كان هناك تزايد بطيء وغير كاف لمجاراة تزايد العرض. فبينما ازداد عدد القوى العاملة بـ 50% خلال الفترة 1972-1987، فإن حجم التوظيف ازداد بمقدار 27% في الضفة الغربية، و18% في قطاع غزة. ولقد استوعبت السوق الإسرائيلية فائض العرض على الطلب، إذ ازداد عدد العمال الفلسطينيين في تلك السوق بمقدار 80% من الضفة الغربية، و163% من قطاع غزة خلال الفترة الزمنية نفسها (انظر جدول 3، وشكل 3).

2-2-5-2 التشويه القطاعي

لقد أدى الضعف العام الذي حل بالقطاعات الإنتاجية، إلى تراجع أهمية هذه القطاعات في النشاط الاقتصادي. فبالنسبة للزراعة، انخفض حجم مساحة الأرض المزروعة بـ 6%، وانخفضت نسبة العمالة في القطاع، كما انخفضت الأهمية النسبية للصادرات الزراعية من مجموع الصادرات، وحدث تحول في أنماط الإنتاج الزراعي من المحاصيل الحقلية (سلع غذائية) إلى الزراعات التصديرية التي تحتاجها إسرائيل لأسواقها التصديرية. أما في الصناعة، فقد تمكنت القيود الإسرائيلية من خلق فرص التطور أمامها، حتى أصبح معظم توسعها يتم عبر نشاط الوسيط مع الصناعة الإسرائيلية (التعاقد من

²¹ كانت نسبة تزايد عدد السكان 2.1% في فترة 1968-1979، وأصبحت 3% في فترة 1980-1990، ثم 6.2% في فترة 1991-2000، أما نسبة من هم دون سن الـ 14 عاماً فقد بلغت في التسعينيات 46%.

الباطن). فإذا كان من المعروف أن التنمية الاقتصادية تقود في المراحل الأولى إلى ازدياد أهمية القطاع الصناعي في الإنتاج والتصدير والعمالة وتراجع أهمية القطاع الزراعي، وأنه في مراحل متأخرة يبدأ قطاع الصناعة بالتراجع لمصلحة قطاع الخدمات، فإن ما حصل في الاقتصاد الفلسطيني هو تراجع في أهمية قطاعي الزراعة والصناعة، وازدياد أهمية قطاع الخدمات، وبالطبع، فإن ازدياد أهمية الخدمات لا يعكس نمواً اقتصادياً بالمعنى المعروف، لأنها ليست خدمات مكملة ومساندة للتقدم الصناعي، بل هي في الواقع خدمات تجارية تنشأ حول عمليات الاستيراد، وما تحتاجه من وسائل نقل واتصالات وتخليص معاملات.

ويظهر التشويه القطاعي عندما نلاحظ أن الدول النامية التي يكون متوسط دخل الفرد فيها مساوياً لمتوسط دخل الفرد الفلسطيني، يسهم قطاعا الزراعة والصناعة بما يزيد على 50% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما لا يتجاوز إسهامهما في الاقتصاد الفلسطيني الربع.²²

2-2-5-3 تآكل البنى التحتية

لقد أدى نهب الموارد الفلسطينية وتحويلها إلى الاقتصاد الإسرائيلي إلى إضعاف قطاع الخدمات العامة بشكل بلغت فيه نسبة الإنفاق على الخدمات العامة من الناتج المحلي الإجمالي نسبة منخفضة جداً، فخلال الفترة الممتدة من العام 1968 إلى العام 1990، انخفضت تلك النسبة في الضفة الغربية من 15% إلى 8%، أما في قطاع غزة، فقد انخفضت من 14% إلى 10% (Luski & Weinblatt 1994)، وهذه النسب تعد منخفضة جداً، إذ تبلغ في الدول النامية متوسطة الدخل أكثر من 25%، أما في الدول المتقدمة، فهي أكثر من 35%. وهذا الإهمال لقطاع الخدمات العامة تسبب في تآكل

²² قبل قيام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بإجراء الحسابات القومية (1994) كانت الإحصاءات الإسرائيلية تشير إلى أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز 10%، وكانت مساهمة قطاع الزراعة حوالي 25%. في الحسابات القومية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني اتبع أسلوب آخر في تصنيف المنشآت الصناعية، ولذلك فقد أخذت مساهمة القطاع الصناعي ترتفع إلى 16% أو 17%، بينما تراجعت مساهمة قطاع الزراعة إلى حوالي 6%، وفي كلتا الحالتين (الإحصاءات الإسرائيلية والإحصاءات الفلسطينية)، كان مجموع مساهمة القطاعين لا يتعدى ربع الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغ لمتوسط البلاد النامية ذات الدخل المتوسط 57%.

الكثير من البنى التحتية، وعدم كفاءتها لتلبية احتياجات الاقتصاد الفلسطيني. فتقريباً كل الطرق العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة كانت قد شيدت قبل العام 1967، ولم تلق منذ ذلك الوقت أية صيانة أو ترميم. كذلك فإن الهندسة الصحية في حالة سيئة جداً، حيث أن 25% فقط من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة يستفيدون من شبكات المجاري الصحية، كما أن تجميع القمامة في وضع سيئ، ويشكل خطراً صحياً وبيئياً كبيراً. ويشير جدول 4 إلى وجود فجوة بين الأراضي الفلسطينية والبلدان المجاورة في مرافق البنى التحتية.

2-2-5-4 المرافق الاجتماعية

لقد انعكس الوضع السيئ للخدمات العامة على المرافق الاجتماعية أيضاً، فساعات مرافق التعليم والصحة والضمان الاجتماعي، إذ عجز قطاع الخدمات العامة عن القيام بالدور الأساسي في هذه المرافق، تاركاً إياه للقطاع الخاص غير المؤهل للقيام بها بطريقة كفؤة.²³ وتشير بعض التقديرات إلى أن 50% من الإنفاق على التعليم كان يتم من القطاع الخاص، فيما 80% من الإنفاق على الخدمات الصحية كان يتم من القطاع الخاص أو من مساعدات أجنبية (Fischer, 1999).²⁴

ومن الطبيعي أن مثل هذا الوضع قد أدى إلى ضعف وارتباك عام في وضع المؤسسات التعليمية والصحية، فالمدارس الابتدائية مكتظة بالطلاب وأكثرها عبارة عن مبانٍ قديمة وغير صحية، والجامعات في أزمت مالية مستمرة، وتعاني عجزاً في دفع أجور الأساتذة لمدة شهور، وليست هناك أية قدرة ذاتية على الإنفاق على البحث العلمي.²⁵ أما المستشفيات فهي صغيرة وتكاليفها كبيرة جداً.

²³ من المعروف أن أكثر خدمات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي لها ميزة السلعة العامة (public good)، ما يجعل إنتاجها في القطاع الخاص أقل كفاءة من إنتاجها بالقطاع العام.

²⁴ وضع الخدمات الصحية أقل بكثير مما هو مناسب، فهناك 140 طبيباً لكل 100 ألف مواطن، و1.3 سرير لكل ألف مواطن. انظر (ماس، المراقب الاجتماعي العدد الخامس، 2002).

²⁵ كل الإنفاق على البحث العلمي يتم عبر تمويل خارجي من مؤسسات دولية.

2-3 ماهية العلاقة مع الاقتصاد الإسرائيلي بعد عملية التسوية

بعد التوقيع على اتفاقية إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية في 13 سبتمبر العام 1993، جرت مفاوضات بين ممثلين عن الجانبين لتوقيع اتفاقية تنظم شؤون العلاقة الاقتصادية بين الطرفين خلال الفترة الانتقالية (1994-1999)، ولقد انتهت هذه المفاوضات بتوقيع "بروتوكول للعلاقات الاقتصادية بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للشعب الفلسطيني" في باريس في 29 نيسان 1994. (سندعوه بالبروتوكول).

وسنعمد في الفقرة اللاحقة إلى تقييم هذا الاتفاق من ناحية نظرية، وفي الفقرة التي تليها سنحاول تقييم الشكل الذي يطبق به على أرض الواقع لنخلص في الفقرة الأخيرة من هذا الجزء لإجراء تقييم لأوضاع الاقتصاد الفلسطيني أثناء فترة الحكم الذاتي المحدود (1994-2000)، مقارنة بما كانت عليه أثناء فترة ما قبل التسوية كما عرضناها في (1-2).

2-3-1 التقييم النظري لبروتوكول باريس

إن قراءة دقيقة لبروتوكول باريس تخرج القارئ بالاستنتاجات التالية:

أولاً: إن الصلاحيات التي منحها البروتوكول للجانب الفلسطيني، وكان محروماً منها قبل ذلك تتلخص بالنقاط التالية:

- ✧ توفير إدارة فلسطينية لإدارة النشاط الاقتصادي الفلسطيني بصلاحيات محدودة.
- ✧ قدرة السلطة الوطنية على انتهاج سياسة تشجيع الاستثمار وتحفيز النشاط الاقتصادي متحررة من كثير من القيود والعوائق التي كانت الإدارة المدنية الإسرائيلية تفرضها على الأراضي المحتلة.

- ✧ قدرة السلطة الوطنية على إعادة فتح السوق المالية الفلسطينية، وترخيص بنوك فلسطينية وعربية وأجنبية، وإيجاد سلطة نقد فلسطينية تتمتع بمعظم صلاحيات البنك المركزي ما عدا إصدار عملة وطنية.
- ✧ السماح بسن قوانين استيراد (تعرفة جمركية، معايير)، وذلك بخصوص كميات محددة لسلع محددة (قائمة A1 وA2). والسماح باستيراد كميات غير محددة بتعرفة جمركية تحددها السلطة، ولكن وفق المعايير الإسرائيلية (قائمة B).
- ✧ السماح بدخول السلع الزراعية الفلسطينية إلى الأسواق الإسرائيلية بحرية ما عدا خمس سلع تم السماح بدخولها بشكل تدريجي حتى العام 1998.
- ✧ السماح بإبرام اتفاقيات تجارية مع بلدان أخرى بشكل لا ينافي نصوص الاتفاق مع إسرائيل.
- ✧ صلاحية تحديد الضرائب المباشرة (دخل، ملكية، رسوم).
- ✧ حصول السلطة الفلسطينية على 75% من الضرائب التي يدفعها العمال الفلسطينيون في إسرائيل، و100% من تلك التي يدفعها العمال الفلسطينيون في المستعمرات الإسرائيلية (بعد خصم مصاريف التحصيل البالغة 3%).
- ✧ حق السلطة في استعادة الضرائب التي يدفعها المستورد الفلسطيني على سلع مستوردة باسمه.

ثانياً: لقد اشتملت الاتفاقية على تناقض صارخ بين الأهداف التي حددتها والإمكانات التي سمحت بها لتحقيق تلك الأهداف. فمن الأهداف التي حددتها مقدمة الاتفاقية هي إصلاح التشويه الموروث في بنية الاقتصاد، وذاك الموجود في العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل في سياق الالتزام المتبادل والمساواة، والعدالة، والسماح للسلطة الوطنية الفلسطينية باعتماد السياسات الكفيلة بتدعيم أسس التنمية الاقتصادية المستدامة وفق الأولويات الفلسطينية. وكذلك السماح للسلطة الوطنية بتنويع وتقوية التجارة مع الأسواق التقليدية للاقتصاد الفلسطيني وأسواق جديدة.

لقد نص البروتوكول على هذه الأهداف في مقدمته (الديباجة)، أما في نصوصه فلقد وضع قيوداً وعراقيل تجعل من تطبيق هذه الأهداف أمراً مستحيلاً، فكيف يمكن لبلد أن ينتهج سياسة تنمية مستدامة إذا كان لا يملك حق السيادة على موارده الطبيعية، ولا يملك حق اختيار السياسات المالية أو النقدية أو التجارية بحرية؟ وكيف يمكن إصلاح الخلل في العلاقة مع الاقتصاد الإسرائيلي، إذا كانت إسرائيل تتحكم بالسيطرة على الموارد الطبيعية الفلسطينية، وعلى حدود الأراضي الفلسطينية مع العالم الخارجي، وعلى حركة الأشخاص والسلع بين الأراضي الفلسطينية والعالم الخارجي، بل وبين الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. وتفرض نظاماً ضريبياً معقداً وضع أصلاً لحماية الصناعة الإسرائيلية.²⁶

ثالثاً:

لقد صاغ الاتفاق خبراء اقتصاديون من الجانبين لهم علاقة بالمؤسسات التي تعنى بالشأن الاقتصادي (وزارة المالية، والصناعة والتجارة، والبنك المركزي) ولم يعيروا التفاتاً للقضايا الأمنية، ولكن الاتفاق بعد ذلك ألحق باتفاقات أخرى كاتفاق أوصلو 2 الذي شكل الاتفاق الأساسي، والإطار العام للعلاقات بين الطرفين، وبذلك تم إخضاع الاتفاقات الأخرى، بما في ذلك الاتفاق الاقتصادي، للاعتبارات السياسية والأمنية التي اكتسبت أولوية على سواها، كما أن الإطار المؤسسي الإسرائيلي الذي تولى الإشراف على عملية التنفيذ كان عبارة عن موظفين لهم علاقة بالمؤسسات الأمنية (وزارة الدفاع والمخابرات)، فأصبح للشؤون الأمنية الأولوية الأولى في تطبيق الاتفاق الاقتصادي.

رابعاً:

لم يشتمل البروتوكول على آلية محددة وواضحة لتنفيذه، فاللجنة التي نص عليها الاتفاق على أنها مسؤولة على مراقبة تنفيذ الاتفاق وتطويره (اللجنة الاقتصادية

²⁶ يشير تقرير منظمة التجارة العالمية WTO إلى أن نظام التعرفة الجمركية في إسرائيل من الأنظمة المعقدة، كما أن لوائح الترخيص والحصص والمنح هي أيضاً معقدة، أما أنظمة المعايير والمواصفات والمقاييس وبقيّة العوائق غير الضريبية (NTB) فهي تعمل بشكل متواصل على حماية الصناعات الوطنية. أنظر / WT/ trade policy Review Israel. WTO: TPR/ 58 13 August 1999

المشتركة (JEC) لم يحدد البروتوكول آلية عملها وصلحياتها بشكل واضح ودقيق.

خامساً: لم يشتمل البروتوكول على آلية للتحكيم عند الاختلاف من طرف ثالث دولي، يكون قادراً على حل الخلافات التي تنشأ عند التطبيق وفقاً لقواعد الشرعية الدولية، أو حتى لقواعد الاتفاقات الثنائية المبرمة.

سادساً: إن قراءة البروتوكول كوثيقة تظهر كثيراً من الفقرات الغامضة وغير الواضحة والمتناقضة وغير الدقيقة،²⁷ ويبدو أن الجانب الفلسطيني أغفل أن الغموض في ظل خلل هائل في موازين القوى يلحق بالضرر في المصالح الفلسطينية، في حين أن الجانب الإسرائيلي شجع هذا الغموض وسعى له.

2-3-2 تقييم التطبيق العملي لبروتوكول باريس

على الرغم من أهمية نقاط الضعف التي سبقت الإشارة إليها بالنسبة لنصوص البروتوكول، فإن هذه النقاط لم تكن السبب الوحيد للوضع الاقتصادي السيئ الذي عانى منه الاقتصاد الفلسطيني منذ العام 1994.

هناك، أيضاً، سوء تطبيق للبروتوكول وخرق لروحه ولنصوصه في أحيان كثيرة، وتجاهل كلي لها في أحيان أخرى. وفيما يلي سنتعرض لأهم هذه النقاط:

²⁷ على سبيل المثال وليس الحصر، يشير البند (111.4) إلى أن القائمة B تشتمل على "سلع طعام أساسية و"سلع أخرى" مع أنه في الواقع لا تحوي قائمة B أية سلعة للطعام. وكذلك في بند (7111.15) يرد: "ومن ناحية مبدئية، فكل طرف سوف ينتج وفق استهلاكه المحلي..." وطبعاً هذا لا معنى له، لأن تقدير حجم الاستهلاك المحلي يعتمد على السعر، وليس هناك حجم استهلاك محلي مطلق. للاطلاع على مزيد من التناقضات والعيوب في البروتوكول أنظر (N. Kanafani, 1996).

أولاً: يحدد البروتوكول العلاقة الاقتصادية بين البلدين على أنها علاقة تتميز بحرية انتقال الأشخاص والبضائع والأموال. ولكن ذلك لم يتحقق لأن إسرائيل اتبعت ممارسات عدة حالت دون ذلك، ومن أهم هذه الممارسات:

1. التصاريح: لقد فرضت إسرائيل على الفلسطينيين الذين يريدون السفر بين الضفة الغربية وقطاع غزة أو منهما إلى إسرائيل الحصول على تصاريح. ومنح هذه التصاريح من إسرائيل يأخذ أسابيع طويلة، والتصريح عادة يصلح لساعات النهار فقط ومقيد ليومين أو ثلاثة، وكثيراً ما يتم رفض الطلب دون إبداء أسباب. ولقد تسبب هذا الإجراء في عرقلة النشاط الاقتصادي الفلسطيني، فالتجارة بين الضفة الغربية وقطاع غزة تتعطل بشكل دائم بسبب هذه التصاريح على الرغم من أن التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة قبل العام 1991 كان بدون تصريح، كما أن حرية المستورد والمصدر الفلسطيني لاستعمال المطارات والموانئ الإسرائيلية قد تقلصت بشكل كبير مع أن البروتوكول ينص على أن للفلسطينيين حرية استعمال تلك المرفأء وبدون أي تمييز (البند الثالث، الفقرة 13).²⁸

2. حواجز التفقيش: أقامت إسرائيل ثلاث حواجز لتفتيش الشاحنات بين إسرائيل وقطاع غزة- بيت حانون (ابرز) والمنطار (كارني) والكنار (صوفا). ونقاط تفتيش متعددة على طول حدود الضفة الغربية مع إسرائيل- رام الله، جنين، طولكرم، الأغوار، القدس، الخليل. ويقوم الإسرائيليون في هذه الحواجز بفحص

²⁸ في حريف 1998 كان الكاتب ضمن بعثة للأمم المتحدة لدراسة أوضاع التجارة في غزة. وعلى معبر كارني شاهد الشاحنات الفلسطينية المعبأة بالجوافة تبقى طوال اليوم تحت أشعة الشمس حتى تتلف. وفي أحد الأيام كان سبب تأخر التفقيش يعود إلى مرض الكلب البوليسي الذي تستعمله إسرائيل، وفي أيام أخرى إلى تعطل الأجهزة الإلكترونية. ولقد شاهد مرور شاحنة فلسطينية معبأة بالقطع المعدنية (خردوات) بعد نصف ساعة من وصولها لأن رجل أعمال إسرائيلي كان بانتظارها على الجانب الآخر، بينما كانت شاحنات السلع الزراعية من الزهور والخضروات والحمضيات تنتظر الساعات الطوال تحت أشعة الشمس. ولقد سمع من الموظفين الفلسطينيين قصصاً عجيبة عن الطريقة التي يتصرف بها الإسرائيليون تحت غطاء دواعي الأمن والسلامة، فلقد رفضوا السماح لسيارة فلسطينية تود الذهاب لرام الله من أجل تصليح ماكينة، وعندما سأل سائق السيارة عن سبب المنع قالوا له أنه بسبب اضطراب الوضع السياسي في منطقة الخليج. لقد نتجت عن سياسة "التصاريح" أضرار كثيرة بالنشاط الاقتصادي الفلسطيني. ومن أهم هذه الأضرار زيادة تكلفة التجارة الفلسطينية، ففي أحيان كثيرة يضطر المستورد الفلسطيني الممنوع من دخول إسرائيل إلى اعتماد وكيل إسرائيلي لتخليص بضائعه بتكلفة عالية من المطارات أو الموانئ الإسرائيلية. كذلك فلقد نجم عن عدم قدرة رجال الأعمال الفلسطينيين من الحصول على تصاريح بأقصى سرعة ممكنة خسارة عقود أعمال مع شركات أجنبية. وبالطبع فإن سياسة منح تصاريح وبشكل يخضع كلياً للطلبات الإسرائيلية وبدون أي معيار معروف يشجع جواً من الفساد ويقود إلى إهدار موارد كثيرة في نشاطات غير إنتاجية.

البضائع الفلسطينية قبل السماح لها بدخول إسرائيل، أو العبور من قطاع غزة إلى الضفة الغربية وبالعكس. ولقد ألحق ذلك أضراراً جسيمة بالاقتصاد الفلسطيني، إذ أنه في كثير من الأحيان كان ينجم عن ذلك تأخير في وقت وصول البضائع وتسليمها إلى حد يزيد من التكاليف لمستويات هائلة.²⁹ وفي أحيان كثيرة فإن هذا التأخير يتسبب في تلف قسم كبير من السلع الزراعية، كما أن منع المرور يعمل على شل النشاط الاقتصادي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.³⁰

3. الإغلاق: اتبعت إسرائيل سياسة الإغلاق الخارجي والداخلي للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية بما في ذلك القدس وقطاع غزة متدرة بالدواعي الأمنية³¹، ومع أن إغلاق حدود إسرائيل مع الضفة الغربية وقطاع غزة ومنع الأشخاص والسيارات لدواعي الأمن من دخول إسرائيل من الضفة الغربية أو قطاع غزة، قد ورد كأحد بنود اتفاقية أوسلو²، فإن الأسلوب الذي اتبعته إسرائيل في الإغلاق لم يكن في حقيقة الأمر بدواعٍ أمنية حقيقية بقدر ما استهدف تضيق الخناق على الفلسطينيين في إطار الضغط السياسي لفرض شروط التسوية الإسرائيلية، وللتأكيد على ذلك فإن أسلوب الإغلاق الداخلي قد استخدم بكثافة لعزل الضفة الغربية عن قطاع غزة، وعزلها سويلاً عن القدس، وكان أسهل على الأشخاص (والسلع) الحصول على تصاريح لدخول إسرائيل أو الدخول إليها بدون تصاريح من الانتقال بين الضفة الغربية وقطاع غزة،³² ولقد قادت هذه الممارسات إلى نتائج كارثية وسلبية بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني (أنظر الجزء التالي).

²⁹ بلغ الارتفاع في التكلفة 30-50% وفق تقديرات دولية. أنظر UNESCO, 2000.

³⁰ لقد جاء في الاتفاق الذي يعرف باسم أوسلو² في البند التاسع، فقرة ما يلي:

"إن نصوص هذه الاتفاقية لا تلغي حق إسرائيل لدواعي الأمن والسلامة، من إغلاق نقاط العبور لإسرائيل ومنع أو تقييد دخول الأشخاص أو السيارات من الضفة الغربية وقطاع غزة".

³¹ الإغلاق الخارجي هو بين الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية وإسرائيل من ناحية، وبينها وبين العالم الخارجي من ناحية أخرى، وفيما بينهما أيضاً. أما الإغلاق الداخلي فهو بين المدن والقرى الفلسطينية داخل الضفة والقطاع.

³² بلغت أيام الإغلاق ما بين أعوام 1993 و2000، 544 يوماً موزعة على الشكل التالي: 1993 (26 يوماً)، 1994 (89 يوماً)، 1995 (112 يوماً)، 1996 (121 يوماً)، 1997 (79 يوماً)، 1998 (26 يوماً)، 1999 (16 يوماً)، 2000 (75 يوماً)، أنظر مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة (2001).

4. **المواصلات:** منذ العام 1995 والسلطات الإسرائيلية تمنع دخول الشاحنات الفلسطينية إلى إسرائيل. ولذلك، فإن انتقال البضائع الفلسطينية يتم وفق ما يعرف بأسلوب التفريغ والتحميل (Back – to – Back)، فالشاحنة التي تحمل بضاعة من غزة مثلاً لرام الله، عليها أن تفرغ كل حمولتها في أحد المعابر، كارني مثلاً، ثم توضع الحمولة في شاحنة ذات رخصة إسرائيلية تحملها إلى رام الله. ولذلك فالتكلفة أصبحت تشمل على رسوم دخول كارني، ورسوم التفريغ والتحميل في كارني، ثم أجرة الشاحنة الإسرائيلية إلى رام الله، ولقد أدى هذا الأسلوب إلى زيادة تكلفة النقل بشكل هائل.³³

ثانياً: يضع البروتوكول مسؤولية حل النزاعات الناشئة عن التطبيق وتعديل بنود الاتفاقية مع ما يستجد من ظروف، على كاهل اللجنة الاقتصادية المشتركة (JEC). ولكن عمل هذه اللجنة ابتداءً بشكل بطيء ومرتعج، واستمر على هذه الشاكلة طوال الوقت، فالطرفان لم يتفقا على مأسسة عمل اللجنة، فبعض اجتماعاتها تم بشكل عشوائي، ومنتقطع، وخاضع للظروف السياسية، كما كانت قراراتها وقرارات اللجان التي انبثقت عنها غير ملزمة في كثير من الأحيان،³⁴ وفي أحيان أخرى استهلكت اجتماعات اللجنة في بحث قضايا فرعية وثانوية يمكن للجان فرعية البت فيها،³⁵ ولقد نتج عن عدم اجتماع اللجنة لأشهر طويلة أحياناً أن فقدت اللجنة قدرتها على أن تكون الجهاز الذي يحل المشاكل الناجمة عن تطبيق البروتوكول أو العمل على تعديله.

³³ لقد تضاعفت كلفة المواصلات بعد العام 1995 إلى أضعاف ما كانت عليه قبل ذلك، حتى أن بعض الشركات تقول أن ذلك يفوق عشرة أضعاف (من مقابلات شخصية للباحث مع مسؤولين في شركات فلسطينية).

³⁴ لم يظهر الجانب الإسرائيلي اهتماماً كافياً بعمل اللجنة، فلقد أخذ الكنيست الإسرائيلي مدة ثلاثة شهور حتى صادق على الاتفاقية. ولقد وقفت ضد الاتفاقية قوى إسرائيلية تمثل مصالح الزراعيين الذين وقفوا ضد السماح للسلع الزراعية الفلسطينية بالدخول الحر إلى السوق الإسرائيلية.

³⁵ أضاعت اللجنة وقتاً طويلاً في اجتماعاتها الأولى في قضايا ثانوية كشكل رخص الاستيراد ولونها واللغة المستعملة فيها... الخ. مع أن البروتوكول ينص على ضرورة تأليف 13 لجنة فرعية متخصصة، ولقد تم تأليف ما بين 7 أو 8 من هذه اللجان.

ثالثاً: لقد حدث اضطراب وفوضى في تطبيق الاتفاقية، لأن اتفاقية أوسلو 2 ألقت لجنة أخرى أخذت مع لجانها الفرعية تعمل في كثير من المجالات الاقتصادية بشكل متوازٍ، وأحياناً متضارب مع عمل اللجنة الاقتصادية المشتركة ومهيمن عليها.

لقد كان الهدف الأصلي من هذه اللجنة والتي سميت اللجنة المدنية المشتركة للتسيق والتعاون Joint Civil Co-ordination and Co-operation Committee (CAC) هو نقل الصلاحيات من الإدارة المدنية الإسرائيلية إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث كان من المفترض وفقاً لاتفاقية أوسلو حل الإدارة المدنية ونقل صلاحياتها للسلطة الوطنية، وكان يفترض بهذه اللجنة أن تكون إطاراً تنسيقياً مركزياً قوياً لنقل سلس للصلاحيات والمسؤوليات بين دوائر الإدارة المدنية ومؤسسات السلطة،³⁶ ولقد شملت مسؤولياتها قضايا اقتصادية كقضايا الاستيراد والتصدير والضرائب المباشرة وغير المباشرة وغيرها من الشؤون الاقتصادية، كما أنها كانت مسؤولة عن موضوع الممرات الآمنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة ونقاط العبور وإصدار التصاريح. وكان من المتوقع أن يكون عمل هذه اللجنة مؤقتاً وينتهي بانتهاء نقل تلك السلطات، ولكن ما حصل أنها أصبحت لجنة محورية أقوى من اللجنة الاقتصادية المشتركة، وبخاصة بعد العام 1996، ولقد أسهم في ذلك عاملان: الأول هو الرغبة الإسرائيلية في جعل هذه اللجنة إطاراً أساسياً لاعتبارات سياسية وأمنية وفرضها كإطار مهيمن، والثاني يعود لمسؤولية فلسطينية، إذ تم تعيين أعضاء الجانب الفلسطيني في اللجنة من أصحاب النفوذ القوي، ما أكسبهم صلاحيات عملية تفوق صلاحيات أعضاء اللجنة الاقتصادية المشتركة، كما أن الصراع الداخلي الفلسطيني حُسم لجهة المتنفذين والأكثر قرباً من الرئاسة، الأمر الذي جمد عمل اللجنة الاقتصادية المشتركة، ولم يبق بين الطرفين من اتصالات إلا في أفنية اللجان التي انبثقت عن اللجنة المشتركة للتسيق والتعاون CAC.

³⁶ لقد تم الاتفاق على تأليف هذه اللجنة في البروتوكول الخاص بالشؤون المدنية، والذي وقع في 27 آب 1995، وشكل ملحقاً للاتفاقية المعروفة باسم أوسلو 2.

رابعاً: لقد أتضح عند التطبيق العملي، أن بعض نصوص البروتوكول لم تكن ذات أهمية عملية لأن الممارسات الإسرائيلية أفرغتها من أي مضمون حقيقي. فعلى سبيل المثال، إن النصوص التي كرست حرية التجارة بين الطرفين بدون جمارك، لم تعمل على زيادة الصادرات الفلسطينية لإسرائيل، لأن الأخيرة استعملت أساليب العوائق غير الجمركية (NTB) لمنع الصادرات الفلسطينية، فمن الواضح أن إسرائيل قبل الاتفاقية لم تكن تستعمل العوائق غير الجمركية كالاقتبارات الأمنية، والمواصفات والمقاييس الفنية والصحية بالشكل الذي أصبحت تستعمله بعد توقيع الاتفاقية. وكذلك، فإن النص الذي يلزم إسرائيل بإعادة الضرائب الجمركية التي تأخذها عن الاستيراد الفلسطيني لم تكن ذات أهمية عندما أصرت إسرائيل على أن ذلك لا يشمل الاستيراد الفلسطيني الذي يدخل إسرائيل ضمن الواردات الإسرائيلية، مع أنها تدرك أن معظم الاستيراد الفلسطيني يتم عن طريق الوسطاء الإسرائيليين لاعتبارات تتعلق بالسهولة، وانخفاض التكلفة.³⁷ وهذا يعني أن الجانب الإسرائيلي قد وافق على البروتوكول بنية سوء (Bad faith).

خامساً: إن ما ساعد الجانب الإسرائيلي على القيام بكثير من الانتهاكات لنصوص الاتفاقية، هو ضعف الجانب الفلسطيني النابع أساساً من النظام الفردي وعدم قدرته على إيجاد سلطة وإطار مرجعي واحد تنفذ سياسة واحدة ومنسقة تراقب تطبيق الاتفاقية، وتحدد سياسات التعامل مع الخروقات. لقد كانت هناك مرجعيات متعددة ولجان مختلفة من وزارات عدة لا تحكمها مرجعية واحدة أو أولويات أو سياسات أو خطط عمل متسقة ومنسقة، بل تعمل في إطار تنافسي على المسؤولية والصلاحيات، وكانت هذه اللجان تلتقي مع لجان إسرائيلية تنفذ سياسة واحدة محكمة ومنسقة، سواءً على صعيد اللجنة الاقتصادية المشتركة (JEC)، أم لجنة التنسيق والتعاون (CAC). وقد أدى ذلك إلى وجود مواقف واجتهادات متباينة ومتضاربة من الجانب الفلسطيني، وفي بعض الأحيان كانت هناك لجان فلسطينية

³⁷ انظر حاشية 35.

من وزارة واحدة تلتقي بلجان إسرائيلية دون تنسيق في مواقفها.³⁸ ومن ناحية أخرى، فقد نشأت علاقات شخصية بين بعض أعضاء اللجان الفلسطينية وأعضاء اللجان الإسرائيلية كان من نتائجها منح تسهيلات وامتيازات شخصية لبعض الموظفين الفلسطينيين (تعرف بامتيازات الأشخاص المهمين (VIP) عكست نفسها بشكل سلبي على عملهم المهني.

2-4 أوضاع الاقتصاد الفلسطيني أثناء فترة الحكم الذاتي المحدود (1994- سبتمبر 2000)

تبين في الجزء السابق أن الاتفاقية الاقتصادية التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع الحكومة الإسرائيلية لتنظيم العلاقات الاقتصادية بينهما أثناء الفترة الانتقالية، وسميت ببروتوكول باريس، كانت اتفاقية قاصرة ومتناقضة، فيها غموض ونواقص وعيوب تضر بالمصالح الفلسطينية. كما تبين أن تطبيق الاتفاقية كان يتم بشكل أو بآخر وفق الرغبات الإسرائيلية والتوجهات السياسية الإسرائيلية، وبمعزل عن روح أو نصوص الاتفاقية. ولهذا، فليس مستغرباً أن تكون أوضاع الاقتصاد الفلسطيني أثناء فترة الحكم الذاتي المحدود أسوأ مما كانت عليه إبان فترة الاحتلال المباشر.

وسيتّم عرض تطورات الاقتصاد الفلسطيني خلال فترة الحكم الذاتي (1994-2000) وقبل اندلاع انتفاضة الأقصى، وسوف يتم ذلك بنفس المنهجية السابقة لتحليل الأوضاع قبل عملية التسوية، وفقاً للعناوين الأربعة التالية: متابعة التطورات في مجال الموارد الطبيعية، وسوق العمل، والتجارة الخارجية، ونهب الموارد الفلسطينية.

³⁸ قبل انعقاد جلسات اللجنة الاقتصادية المشتركة كان المنسق في الجانب الفلسطيني يدعو لاجتماع بحضرة ممثلون من كل الوزارات للتخضير للاجتماع، لكن أعضاء اللجنة كانت لهم مرجعيات قيادية مختلفة لكل منها تصوراتها ومواقفها وتوجيهاتها المختلفة، علاوة على التطلعات والمصالح المختلفة لأعضاء اللجنة، ما أدى إلى فشل هذه الاجتماعات في رسم خطوط واضحة لاستراتيجية فلسطينية، وظلت مواقف الجانب الفلسطيني تعتمد إلى حد بعيد على مواقف شخصية.

2-4-1 تقليص سيطرة الفلسطينيين على الأرض والمياه

على الرغم من أن اتفاقية أوسلو كانت مبنية على أساس أن لا يقوم أي من الطرفين بممارسات تغير من الحقائق على الأرض طوال فترة الانتقال (1994-1999)، فإن السلطات الإسرائيلية استمرت بمصادرة الأراضي الفلسطينية، وتوسيع المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية، وبناء مستوطنات جديدة، إضافة إلى شق الطرق الالتفافية التي تصل المستوطنات ببعضها البعض، وتربطها بالعمق اليهودي داخل الخط الأخضر، في الوقت الذي تعمل فيه على تجزئة الأراضي الفلسطينية وعزل التجمعات السكنية عن بعضها البعض.

وتشير تقارير إسرائيلية إلى أنه منذ التوقيع على اتفاقية أوسلو وحتى آب من العام 2000، تمت مصادرة 70 ألف دونم من الأراضي الفلسطينية، واقتلاع أكثر من 282 ألف شجرة (MIFTH Fact Sheet, 6 oct 2001).

أما من ناحية بناء المستعمرات الاستيطانية الجديدة، فهناك تقارير تشير إلى أنه منذ التوقيع على اتفاقية أوسلو وحتى شهر آب 2002، تم تشيد أكثر من 70 مستوطنة جديدة. ويقدر أنه منذ استلام شارون رئاسة الوزارة في مطلع العام 2001 تم بناء حوالي 56 بؤرة استيطانية (Outposts).

أما من ناحية الوحدات السكنية داخل المستوطنات، فبينما كان عددها عند قيام الحكم الذاتي المحدود 32750 أصبح عددها في أكتوبر 2001 يساوي 53121، أي بزيادة تعادل 62%. وتقدر منظمة "السلام الآن" الإسرائيلية أن عدد المستوطنين قد تضاعف منذ قيام الحكم الذاتي المحدود وحزيران 2002. فارتفع عدد المستوطنين من 181242 العام 1993 إلى 393000 العام 2000.³⁹

هذا وقد استمرت إسرائيل في شق طرق التفافية لوصول المستعمرات الاستيطانية ببعضها البعض، وبالعمق الإسرائيلي بحجة توفير الأمن والحماية للمستوطنين، والواقع أن

³⁹ www.fmep.org
www.aljazeera.net

هذه الطرق تعمل على تقسيم الضفة الغربية إلى جزر معزولة عن بعضها البعض (Bantustans).

وتشير التقديرات إلى أنه من أجل شق طريق بطول 100 كم تقوم إسرائيل بمصادرة 10000 دونم من الأراضي الفلسطينية، وعادة ما تكون هذه الأراضي زراعية. وكذلك فقد تم شق هذه الطرق بعد تهديم البيوت الفلسطينية، واقتلاع الأشجار، وبشير أحد التقارير إلى أنه تم اقتلاع 15180 شجرة في العام 1999 من أجل شق الطرق (PASSIA 2002).

وتقوم الحكومة الإسرائيلية بين الفترة والأخرى بإجبار بعض المستوطنين الذين احتلوا أحد التلال بهدف إقامة بؤرة استيطانية، على إخلائها، لكن المراقبين يفسرون ذلك بأنه عملية تضليل للرأي العام العالمي، على أساس أن عمليات الإجلاء هذه لا تمس إلا أعداداً قليلة جداً (بضعة أشخاص) ولا تؤثر إطلاقاً على نمو المستوطنات المتزايد بتسارع.

أما في موضوع المياه، فقد استمرت إسرائيل بالتحكم بمصادر المياه ومنع الفلسطينيين من استخدامها إلا بالحدود الدنيا السائدة أثناء الاحتلال، وفي اتفاقية أوسلو 2 وافقت إسرائيل على السماح للفلسطينيين باستعمال 28.6 مليون متر مكعب فقط للاستعمال المحلي، مع أن الفلسطينيين لهم الحق باستعمال أكثر من 400 مليون متر مكعب سنوياً. ولقد تقدمت سلطة المياه الفلسطينية ما بين العامين 1997 و2000 بحوالي 17 طلباً لزيادة كمية المياه للفلسطينيين، غير أن إسرائيل لم توافق على أي منها.⁴⁰

وهكذا يتضح أن سياسة الاستيلاء الإسرائيلي على الموارد الطبيعية الفلسطينية وتقليص سيطرة الفلسطينيين على الأراضي والمياه قد تواصلت بعد عملية التسوية، وأثناء الحكم الذاتي المحدود، بل إن إسرائيل قامت بتكثيف عمليات التهويد، وبخاصة في القدس والمناطق المحيطة بها، وشهدت عملية بناء المستعمرات الاستيطانية وجلب اليهود ليستوطنوا الضفة الغربية نشاطاً مطرداً، فقد استمر بتسارع، فإذا كانت عملية الاستيطان

⁴⁰ يشمل ذلك كل استعمالات المياه من الاستعمال الصناعي والزراعي والاستهلاك المنزلي، انظر (PASSIA, 2002).

قد ابتدأت منذ العام 1968 أي قبل 34 سنة، فإن تضاعف عدد المستوطنين في السنوات الثماني الأخيرة لهو دليل أكيد على تسارع علمية الاستيطان.

2-4-2 سوق العمل

تفاقت التشوهات التي تحكمت في سوق العمل الفلسطينية من جراء الاحتلال أثناء فترة الحكم الذاتي المحدود، وازداد الخلل في سوق العمل الفلسطينية، سواء بتراجع القدرة الاستيعابية للاقتصاد المحلي، أم من جهة معدلات الأجور، أم من جهة تزايد حجم ومعدلات البطالة، حيث اتسعت الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل الفلسطينية، وتضخمت مشكلة البطالة.

ولقد تفاقت مشكلة عدم التوازن في السوق نتيجة العوامل التالية:

أولاً: ازداد حجم اليد العاملة الفلسطينية منذ مطلع التسعينيات بمعدلات أعلى مما كانت عليه في السابق، فأصبحت تزايد بمعدل 4.4% سنوياً، وذلك كنتيجة لعاملين اثنين، الأول ارتفاع معدل النمو السكاني، والثاني ارتفاع نسبة مشاركة القوة العاملة (Participation rate).

فبينما كان معدل تزايد عدد السكان في الثمانينيات يبلغ 3.2% سنوياً، ارتفع في أوائل التسعينيات إلى حوالي 6%، وذلك نتيجة لعودة أعداد متزايدة من الفلسطينيين في الخليج بسبب حرب الخليج الثانية، والركود، ومحاولة إحلال عمالة أجنبية مكانهم. كذلك فقد ارتفعت نسبة مشاركة القوة العاملة من 40% في أوائل الثمانينيات إلى 44% العام 1993، ثم عادت فانخفضت إلى 41% العام 2000.

ثانياً: أثرت السياسة التي انتهجتها الحكومة الإسرائيلية العام 1991 بتقييد حرية الدخول إلى إسرائيل وفرض سياسة الحصول على تصاريح للعمل، ثم سياسة الإغلاق التي مارستها بحجة دواعي الأمن إلى تقييد كبير في حرية دخول العمال الفلسطينيين سوق العمل الإسرائيلية، وأثرت هذه الممارسات على عدد العاملين الفلسطينيين في

الاقتصاد الإسرائيلي فتقلص إلى حدود كبيرة، بينما كان عدد العاملين الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي يبلغ 30% من اليد العاملة الفلسطينية العام 1987، تقلص بسبب سياسة الإغلاق وسياسة إحلال عمالة أجنبية محل العمال الفلسطينيين إلى حوالي 15% العام 1996،⁴¹ وعاد وارتفع في أعوام 1997-1999 إلى حوالي 23%، أي حوالي 130 ألف عامل. وقد ارتفع ذلك العدد إلى حوالي 146 ألف في الربع الثالث من العام 2000 قبل اندلاع انتفاضة الأقصى.

لقد تسبب هذان العاملان؛ تزايد متسارع لعدد القوى العاملة، وسياسة التضييق الإسرائيلية، إضافة إلى تراجع فرص العمل في دول الخليج العربي منذ حرب الخليج الثانية، بتفاقم مشكلة البطالة، حتى أنها وصلت في العام 1996 إلى 28%. وقد اتضح من المسوح الميدانية لسوق العمل التي قام بها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بعد العام 1995، أن تبعية السوق الفلسطينية للاقتصاد الإسرائيلي قد ازدادت. وأظهرت هذه المسوح التطورات التالية:

- ✧ وجود علاقة عكسية بين عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل ومعدلات البطالة.
- ✧ وجود علاقة طردية بين عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل ومعدل أجر العامل الفلسطيني في الاقتصاد المحلي.
- ✧ وجود علاقة طردية بين عدد العاملين في إسرائيل وعدد العاملين في الاقتصاد المحلي.
- ✧ عدم وجود ميل لتضييق الفجوة بين معدل الأجر في الاقتصاد المحلي، وما يحصل عليه العامل الفلسطيني في إسرائيل.

ولقد ارتأينا أن تحليل هذه الظواهر مهم ويستدعي معالجة كاملة، لذلك أفردنا ملحقاً خاصاً بالموضوع.

⁴¹ يقدر عدد العمال الأجانب غير الفلسطينيين في إسرائيل بنحو 250,000 عامل من دول أوروبا الشرقية ومن الدول الآسيوية.

2-4-3 زيادة تكلفة النشاط الاقتصادي

بعد قيام الحكم الذاتي المحدود نشأت ازدواجية في الأراضي الفلسطينية، عكست نفسها بشكل سلبي على مجمل النشاط الاقتصادي، بشكل أدى إلى زيادة تكلفة الإنتاج والتجارة.

لقد نشأت هذه الازدواجية بحكم اشراف السلطة الوطنية الفلسطينية على النشاط الاقتصادي دون أن تكون لها سيادة على المجالات التي يتم فيها هذا النشاط، كالأرض، والحدود، والمعايير. فكل المعاملات التي يقوم بها الفلسطينيون كالحصول على رخصة سيارة، أو بطاقة هوية، أو جواز سفر، أو أية معاملة أخرى، كانت تتطلب، بعد تقديم الطلب الى السلطة الوطنية الفلسطينية، أن تقوم الأخيرة بإعلام السلطات الإسرائيلية بذلك، وانتظار ردها على الطلب، ما أدى ذلك إلى زيادة الوقت والتكلفة. ومن ناحية أخرى، كان المستثمر الأجنبي الذي يحصل على رخصة استثمار في الأراضي الفلسطينية لا يستطيع إحضار أية معدات أو سلع رأسمالية دون الحصول على موافقة من السلطات الإسرائيلية، وهذا الأمر زاد في تعقيدات الاستثمار.

ولقد تضرر الإنتاج الفلسطيني في كثير من السلع من جراء قيام إسرائيل بإغراق السوق الفلسطينية بسلع رخيصة، بهدف عدم السماح للإنتاج الفلسطيني بمنافستها.

2-4-4 ازدياد تكريس تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي

من المعروف أن جزءاً مهماً من الاستثمار الصناعي الفلسطيني، وأثناء فترة الاحتلال، كان يتم بهدف إنتاج سلع يتم بيعها في السوق الإسرائيلية. وقد كان من المفروض بعد قيام الحكم الذاتي أن تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية على مساعدة المستثمر الفلسطيني على تنويع مجال نشاطاته بشكل يقلص العلاقة مع الاقتصاد الإسرائيلي.

كان هناك مجال للاستثمار في إنتاج سلع تحل محل بعض السلع المستوردة من إسرائيل، والتي مُنعت المنتج الفلسطيني من إنتاجها بسبب سياسات الاحتلال، وكان هناك موضوع الاستثمار في إنتاج سلع تصدير للأسواق العربية المجاورة، وبعض الأسواق الأوروبية، ولكن الذي حدث هو عكس ذلك، فقد ازداد ارتباط الاستثمار الفلسطيني بمتطلبات السوق الإسرائيلية، ومن أهم الأنشطة الاستثمارية التي زادت من توجهها للاقتصاد الإسرائيلي، ما يلي:

1. مصانع الباطون

لقد تم إنشاء معظم هذه المصانع والمعامل أثناء فترة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، بهدف التصدير للسوق الإسرائيلية، وخلال فترة التسعينيات ازداد هذا التوجه، وبخاصة أنه أصبح يلبي بشكل رئيسي الطلب المتزايد من المستعمرات الاستيطانية اليهودية. وهناك بعض التقديرات التي تشير إلى أن هذه المصانع قد زادت من حجم مبيعاتها للمستعمرات الاستيطانية اليهودية في الفترة الممتدة من 1995-2000 بحوالي 50%.

2. معدات البناء

وتشتمل على آلات الحفر والجرافات وشاحنات النقل، وهي تُستخدم في نقل الحجارة ومواد البناء الفلسطينية إلى المستعمرات الاستيطانية، كما تقوم بشق الطرق الالتفافية التي تعمل على تجزئة الأرض الفلسطينية، وتقطع أوصالها خدمة لنشاط الاستعمار الاستيطاني.

3. مصانع الحجارة والرخام

لقد توسع الإنتاج في هذا الحقل تلبية للطلب المتزايد من المستعمرات الاستيطانية، حتى أن هناك تقديراً يشير إلى أن ما يذهب إلى السوق الإسرائيلية يبلغ حوالي 75% من حجم الإنتاج العام. ولقد ازداد في السنوات الأخيرة تصدير الحجر والرخام إلى إسرائيل حتى يتم تجهيزه في المصانع الإسرائيلية بعد أن كان يتم ذلك في المصانع الفلسطينية.

4. الشركات الفلسطينية في إسرائيل

لقد أتاح بروتوكول باريس الاقتصادي الذي تم توقيعه العام 1994، الإمكانية للفلسطينيين بإنشاء شركات إسرائيلية، وفتح ملفات ضرائب في دوائر الضريبة الإسرائيلية، كما أعطى للإسرائيليين الحق نفسه في الأراضي الفلسطينية. ولقد تم في السنوات الأخيرة أن قام بعض رجال الأعمال الفلسطينيين بتأسيس وإنشاء شركات لهم في إسرائيل تقوم بنشاط الاستيراد والتصدير من إسرائيل، وأعمال المقاوله الخاصة بالمستعمرات الاستيطانية، وذلك بعد أن أصبح قيامهم بهذه النشاطات متعذراً بحكم الممارسات الإسرائيلية، والمتمثلة أساساً بالإغلاق والحصار، ثم اجتياح المدن والتجمعات الفلسطينية، وعودة الاحتلال المباشر. ولقد أدى ذلك الى زيادة ارتهان الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وتكريس خدمته للنشاط الاستيطاني التوسعي.

2-4-5 التجارة الخارجية

لم تتحرر التجارة الخارجية الفلسطينية أثناء سنوات الحكم الذاتي المحدود من الاعتماد الكلي على السوق الإسرائيلية، سواءً من جهة الاستيراد أم التصدير، وإن حدث تغيير في اتجاه التجارة. فبينما كان الوضع في أوائل التسعينيات يتصف بأن 90% من الواردات الفلسطينية تأتي من إسرائيل، و70% من الصادرات الفلسطينية تذهب لإسرائيل، أصبح الوضع في أواخر التسعينيات يتصف بأن 75% من الواردات الفلسطينية تأتي من إسرائيل (ثلثاها إسرائيلي المنشأ) وثلث مُعاد تصديره للسوق الفلسطينية)، وأكثر من 90% من الصادرات الفلسطينية تذهب لإسرائيل.⁴² وقد نشأ هذا الوضع نتيجة سماح بروتوكول باريس بالاستيراد المباشر، ما أتاح للمستوردين الفلسطينيين الذين كانوا يستوردون من السوق الإسرائيلية سلعاً غير إسرائيلية المنشأ، استيرادها مباشرة من المنشأ الأجنبي، أما خسارة الاقتصاد الفلسطيني للأسواق التقليدية لصادراته، فقد استمرت على ما هي عليه،

⁴² كان حجم الاستيراد الفلسطيني العام 1998 يبلغ 3.2 مليون دولار، منها 2.4 مليون دولار، استيراداً من إسرائيل (75%)، أما حجم الصادرات فبلغ 730 مليون دولار، منها 700 مليون تذهب لإسرائيل (96%).

وعلى الرغم من توقيع العديد من اتفاقات التعاون الاقتصادي والتجاري الفلسطينية مع الدول العربية، فإن تلك الاتفاقات لم تسهم في تسهيل نفاذ المنتجات الفلسطينية للأسواق العربية، لأسباب عدة، بعضها يتعلق بعدم تحويل الاتفاقات إلى إجراءات تنفيذية، والبعض الآخر يتعلق بارتفاع تكاليف الإنتاج الفلسطيني، وضعف قدراته التنافسية، والانتقاع الطويل عن الأسواق العربية، وجهل المصدرين الفلسطينيين بالفرص المتاحة فيها، وعدم انتهاج السلطة سياسة تجارية مشجعة للتصدير ولتحويل التجارة، وبخاصة لجهة إحلال الواردات الإسرائيلية بواردات عربية وأجنبية، والاستعاضة عن أسواق التصدير الإسرائيلية بأسواق عربية وأجنبية. وأصبح كل التصدير الفلسطيني يذهب لإسرائيل فقط. ومن المهم أن نلاحظ أن حجم هذا التصدير لم يزد كما كان متوقعاً بعد أن سمحت إسرائيل (وفق البروتوكول) بدخول البضائع الفلسطينية إلى الأسواق الإسرائيلية بحرية، إذ أن إسرائيل لم تسمح في الواقع بدخول السلع التي تنافس سلعاً إسرائيلية، وقد قامت بذلك عبر استخدام وسائل منع غير جمركية (NTB) من أهمها المعايير الصحية.

وقد نشأ عن تزايد حجم الاستيراد وبقاء حجم التصدير على ما هو عليه، تزايد في العجز في ميزان تجارة السلع الفلسطينية حتى وصل العام 1996 إلى حوالي 49% من الناتج المحلي الإجمالي. ولم تغط قيمة الصادرات الفلسطينية ذلك العام إلا 17% من قيمة الصادرات، وقد تم تمويل معظم هذا العجز من المساعدات المقدمة من الدول المانحة ومن دخل العاملين الفلسطينيين في إسرائيل (UNCTAD, 2001).

2-4-6 نهب الموارد المالية الفلسطينية

تقلص حجم الموارد التي كانت إسرائيل تحصل عليها من الاقتصاد الفلسطيني بعد قيام الحكم الذاتي المحدود، ذلك لأن الحكومة الإسرائيلية أخذت تعيد للسلطة الوطنية الفلسطينية 75% من ضرائب الدخل التي يدفعها العمال الفلسطينيون في إسرائيل، و100% من ضرائب الدخل التي يدفعها العمال الفلسطينيون في المستعمرات الاستيطانية في الضفة الغربية وقطاع غزة ما عدا القدس. كذلك فإن إسرائيل أخذت تعيد إلى السلطة

الوطنية الفلسطينية ما تجببه من ضريبة القيمة المضافة على السلع التي يشتريها الفلسطينيون من إسرائيل بصورة رسمية. وقد شكّات هذه الضرائب جزءاً مهماً من ميزانية السلطة الوطنية يصل إلى حدود 60% من مجمل دخل السلطة. وعلى الرغم من أهمية تقليص نهب الموارد المالية الفلسطينية، فإن الاعتماد الفلسطيني على إسرائيل قد ازداد، فتحكم إسرائيل بـ 60% من الإيرادات الفلسطينية العامة مكنها من استخدام تحويل مستحقات السلطة المالية كأداة للضغط والابتزاز. وقد تكرر لجوء إسرائيل إلى تجميد تحويل مستحقات السلطة في إطار الضغط السياسي على السلطة.

بالطبع، إن نهب الموارد الفلسطينية لم يتوقف، فقد استمرت إسرائيل في اقتطاع الرسوم الجمركية التي يدفعها المستورد الفلسطيني لإسرائيل، عندما يكون استيراده عبر وسيط إسرائيلي. وهي طريقة تلجأ إليها أعداد متزايدة من الفلسطينيين بسبب العراقيل التي تضعها إسرائيل أمام المستورد الفلسطيني، ما يعطل عمله ويرفع كلفة وارداته. وتقدر بعض الدراسات أن ما تقتطعه إسرائيل من تلك الرسوم يساوي تقريباً ثلث حجم الضرائب الفلسطينية، أو حوالي 3% من الناتج المحلي الإجمالي.⁴³ إضافة إلى ذلك، ما زالت إسرائيل تجبي ريع العملة (Seigniorage) بحكم استعمال الفلسطينيين لعملتها (الشيكل). كذلك فإن البنوك الإسرائيلية تحصل على عمولات عالية جداً تبلغ اضعاف ما هو متعارف عليه دولياً من الفلسطينيين الذين يتعاملون معها بحكم نشاطات الاستيراد والتصدير وتحويل الاموال⁽⁺⁾. ومن ناحية اخرى فان اسرائيل تقتطع رسوم عبور على الحدود مع مصر والاردن على الاشخاص والبضائع.

جدول 1: مقارنة متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد في إسرائيل

⁴³ أثناء سنوات الاحتلال، اعتاد التجار الفلسطينيون على استيراد بضائعهم من العالم الخارجي ليس بطريق مباشر، ولكن عن طريق تجار إسرائيليين، وذلك لأن التجار الإسرائيليين يتمكنون من تخليص البضاعة من المرافئ الإسرائيلية بوقت أقصر، ولأنهم يتمكنون من شرائها من الخارج بأسعار أرخص بحكم أنهم يشتررون كميات كبيرة (UNCTAD, 1998).

⁽⁺⁾ عند تحويل مبلغ 3000 دولار امريكي من بنك اسراييلي في القدس الى بنك فلسطيني في رام الله، تم اقتطاع مبلغ 67 دولاراً كعمولة.

والضفة الغربية وقطاع غزة (بالدولار وأسعار 1991)

النسبة (1) / (2)	الضفة الغربية وقطاع غزة (2)	إسرائيل (1)	السنة (1)
9	601	6043	1969-1968
13	1026	8163	1976-1975
15	1252	8613	1981-1980
14	1264	9001	1986-1985
13	1320	10912	1991-1990
10	1626	16694	1996-1995 ⁽²⁾
9	1523	16492	1998-1997
8	1504	17300	2000-1999

المصدر: كتاب الإحصاء الإسرائيلي، وماس-المراقب الاقتصادي.
⁽¹⁾ لقد أخذ معدل السنيتين حتى يتم تحييد تأثير دورة محصول الزيتون على الناتج المحلي الإجمالي.
⁽²⁾ الناتج المحلي الإجمالي لسنوات 1995-2000 هو بالأسعار الجارية.

جدول 2: فجوة الموارد الفلسطينية

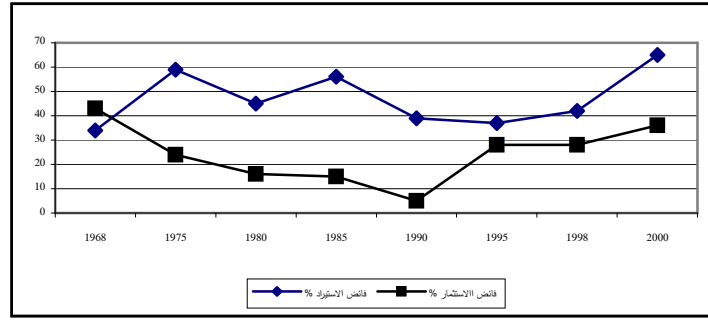
الفجوة/ السنة	1968	1975	1980	1985	1990	1995 (4)	1998 (4)	2000 (4)
فائض الاستيراد (1)	34	59	45	56	39	37	42	65
فائض الاستثمار (2)	43	24	16	15	5	28	28	36
نسبة ن.م.ج إلى ن.ق.ج (3)	107	78	80	77	75	93	86	87

المصدر: احتسب من المصادر: (UNCTAD, 2000) (World Bank, 1992)

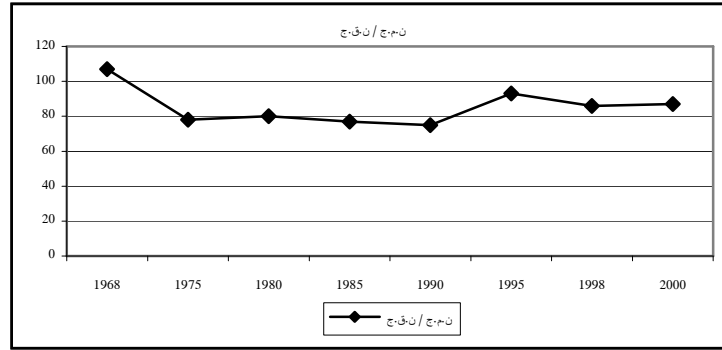
- (1) يعرف على أنه (الواردات- الصادرات)/ الناتج المحلي الإجمالي.
(2) يعرف على أنه (الاستثمار - الادخار)/ الناتج القومي الإجمالي.
(3) الناتج المحلي الإجمالي مقسوماً على الناتج القومي الإجمالي.
(4) بعد العام 1994، بدأت إسرائيل تعامل الضفة الغربية وقطاع غزة كطرف جديد في العلاقات الاقتصادية معها، حيث أصبحت تعتبر خدمات المياه والكهرباء التي تزود الضفة الغربية وقطاع غزة بها، على أنها صادرات إسرائيلية لهما، الأمر الذي يجعل من أرقام الاستيراد الفلسطيني من إسرائيل، أرقاماً كبيرة ولا تعكس الصورة الحقيقية.

شكل 1: التغيرات التي طرأت على فائض الاستيراد وفائض

الاستثمار في الأراضي الفلسطينية لسنوات مختلفة



شكل 2: نسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى الناتج القومي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية لسنوات مختلفة

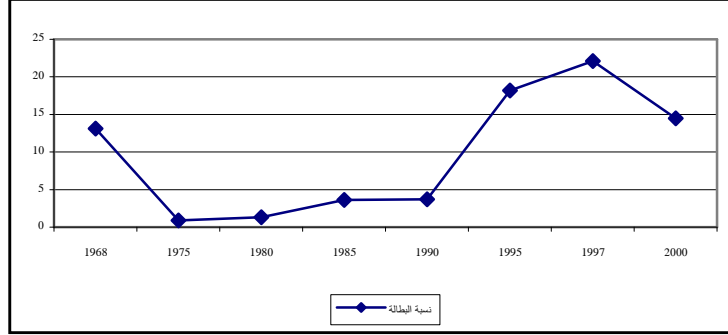


جدول 3: سوق العمل غير المتوازن (الآلاف)

2000	1997	1995	1990	1985	1980	1975	1968	
695.15	572.7	497.2	307.8	251.5	218.5	206.6	146.6	القوى العاملة
595.18	449.9	402.9	297.0	242.1	215.7	204.7	128.0	عدد العاملين
18.84	16.1	16.1	36.4	36.8	34.8	32.4	0.0	نسبة العاملين في إسرائيل
14.5	22.1	18.2	3.7	3.6	1.3	0.9	13.1	نسبة البطالة

المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). فرسخ، ليلي. العمال الفلسطينيون في إسرائيل 1967-1997. رام الله. آب 1998. و (UNCTAD, 2000)، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

شكل 3: معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية لسنوات مختلفة



جدول 4: مقارنة لخدمات البنية التحتية في الضفة الغربية وقطاع غزة (1992-1994)

البلد	السكان (بالملايين)	معدل الدخل للفرد (بالدولار)	تزويد الكهرباء (كيلو واط لكل 100 فرد)	خسائر نظام الطاقة الكهربائية (بالنسبة المئوية)	المرافق الصحية لكل أسرة (بالنسبة المئوية)	عدد الهواتف (لكل 100 فرد)	عدد أمتار الطرق المعبدة (لكل 100 فرد)
مصر	55.0	650	21.0	14.0	50	4.3	59
الأردن	3.9	1,120	25.0	19.0	100	7.0	170
الضفة الغربية وقطاع غزة	2.4	1,450	13.0	30.0	25	3.1	80
لبنان	4.0	2,500	32.0	N.A	N.A	9.3	N.A
سوريا	13.0	2,800	30.0	N.A	63	4.1	180
إسرائيل	5.1	13,500	82.0	4.0	100	37.1	266
موريتانيا	1.1	2,700	33	14	100	9.6	190
دول ذات الدخل المتوسط الممتدني*	1152.6	1,620	21.5	12.4	-	7.9	-
OECD	-	19,710	82.6	7.3	-	45.1	-

المصادر: البنك الدولي (1994)، التقارير السنوية الدولية لإحصاءات الاتصالات اللاسلكية، إحصائيات الكهرباء، إحصائيات الطرق، تقرير KPMG حول الاتصالات اللاسلكية والتقارير الداخلية للبنك الدولي.

* دول الدخل المتوسط الممتدني LMICs.

5-2 انتفاضة الأقصى

ولدت الممارسات الإسرائيلية التي تم عرضها في جدول 4 قناعة لدى الغالبية العظمى من الشعب الفلسطيني بأن إسرائيل لا تتعامل مع الحكم الذاتي المحدود كفترة انتقالية تمهد الطريق لإنهاء الاحتلال وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، ولكن كأسلوب يعمل على إبقاء الاحتلال بشكل جديد. ولقد ولدت هذه القناعة خيبة أمل كبيره في عملية التسوية وفي جدية النشاط الدولي الراعي للعملية.

وجاء فشل مؤتمر كامب ديفيد في صيف العام 2000 في التوصل لاتفاق لإنهاء الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني ليزيد في شعور خيبة الأمل والإحباط عند غالبية الشعب الفلسطيني. وفي أواخر سبتمبر من ذلك العام، قام رئيس حزب الليكود الإسرائيلي أرئيل شارون صاحب التاريخ الطويل في ارتكاب المجازر بحق الشعب الفلسطيني بزيارة تحدياً لحرم المسجد الأقصى بصحبة 1000 شرطي إسرائيلي ليؤكد حق الإسرائيليين بالمكان المقدس، فاندلعت الانتفاضة الثانية للشعب الفلسطيني ضد الاحتلال.

بدأت الانتفاضة الثانية كما بدأت الانتفاضة الأولى بمظاهرات شعبية عارمة يرشق بها الصبية الفلسطينيون جنود الاحتلال بالحجارة، فجاء الرد الإسرائيلي بإطلاق النار وقتل العشرات وجرح المئات، واستمر الوضع على هذه الحال حتى ازداد البطش الإسرائيلي وسيلان الدم الفلسطيني، فأخذ الفلسطينيون باستعمال السلاح ونصب كمائن لجنود الاحتلال ولأفراد المستعمرات الاستيطانية.

تحولت الانتفاضة إلى صراع دموي رهيب يستعمل به الفلسطينيون أسلحة خفيفة بسيطة كالبنادق والعبوات الناسفة، ويستعمل الجيش الإسرائيلي الطائرات الحربية من طراز F15 و F16 ومروحيات الأباتشي الأمريكية، ويقوم بقصف الأحياء السكنية بقنابل

تزن الواحدة منها 1000 كغم. وهذا ما جعل بعض الفلسطينيين يلجأ إلى أسلوب العمليات الاستشهادية التي يقوم بها الفلسطيني بتفجير نفسه وسط الإسرائيليين.

وفي مطلع العام 2002 بدأت إسرائيل بشن حرب شاملة على الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية تعمل على تدمير مؤسساته الحكومية والاقتصادية والاجتماعية والأكاديمية، ومنذ نهاية شهر مارس قامت بهجوم شامل استعادت فيه احتلال معظم مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية.

ولقد نتج عن ممارسات إسرائيل الوحشية سقوط حوالي 2000 شهيد حتى نهاية العام 2002، وعشرات آلاف الجرحى، كما قامت إسرائيل باعتقال أكثر من سبعة آلاف فلسطيني.

منذ بداية الانتفاضة والحكومة الإسرائيلية تستهدف الاقتصاد الفلسطيني وتعمل على إلحاق أكبر ضرر ممكن به كوسيلة من وسائل ضرب الانتفاضة، وكسر إرادة الصمود والمقاومة عند الشعب الفلسطيني، ولقد نتج عن ذلك خسائر هائلة كبيرة في ممتلكاتهم ومؤسساتهم ومزارعهم والبنى التحتية لمجتمعهم، إضافة إلى خسائر الدخل وضياح فرص التعليم والدراسة لكل مراحل التعليم.

ومن أهم الإجراءات الإسرائيلية التي ألحقت أضراراً بالاقتصاد الفلسطيني:

1. الحصار والإغلاق

يؤدي الحصار والإغلاق إلى عزل المدن والقرى والتجمعات الفلسطينية عن بعضها البعض، كما يتم إغلاق جميع المنافذ والمعابر الحدودية التي تربط المناطق الفلسطينية بإسرائيل والعالم الخارجي. ويترتب على ذلك شل حركة العمال، سواء الذين يعملون في الاقتصاد المحلي، أم أولئك الذين يعملون في إسرائيل. كما يترتب على الإغلاق إعاقة عمليات تسويق المنتجات الفلسطينية في السوق المحلية وعملية

التصدير إلى الخارج، ولقد نتج عن الحصار والإغلاق رفع تكلفة نقل السلع، وفي أحيان كثيرة، تلف السلع الزراعية، للاضطرار لنقلها عبر مسالك وعرة. كما تسبب وضع الاضطراب وانعدام الأمن إلى شل حركة الاستثمار المحلي، وهروب الاستثمار الأجنبي.

2. منع التجول

فرضت قوات الاحتلال منع التجول الكامل، على مدار 24 ساعة، على معظم مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية طوال الشهور الثمانية الأخيرة من العام 2002. وقد شل هذا الإجراء النشاط الاقتصادي بشكل كامل. ولا توفر الساعات القليلة التي يرفع بها منع التجول كل بضعة أيام الوقت الكافي للحصول على المواد الغذائية الضرورية والخدمات الطبية، ما تسبب بأوضاع إنسانية بالغة الصعوبة.

3. تدمير مرافق البنية التحتية

قامت إسرائيل في أماكن كثيرة من الضفة الغربية وقطاع غزة بقصف عشوائي تسبب في انقطاع الكهرباء والمياه وتعطل الاتصالات الهاتفية، كما أن الدبابات الإسرائيلية تسببت في تخریب كثير من الطرقات وشوارع المدن. وقدرت الخسائر المادية في البنية التحتية بـ 165 مليون دولار، كما تحملت السلطة الوطنية الفلسطينية وأجهزتها مصاريف إضافية نتيجة محاولتها إصلاح أضرار البنية التحتية التي سببها الاحتلال الإسرائيلي قدرت بـ 132 مليون دولار حتى أيلول من سنة 2001 (PECDAR 2002).

4. تدمير المنشآت والورش الصناعية الصغيرة

قام جيش الاحتلال بعملية تدمير منظم ومبرمج للورش الصناعية الصغيرة، وبخاصة في قطاع غزة عن طريق القصف الجوي بحجة أنها ورش لصناعة الأسلحة. وتشير البيانات المتوفرة إلى أن هناك حوالي 174 مصنعاً أو ورشة صناعية تضررت بشكل كلي أو جزئي في الضفة الغربية وقطاع غزة، منها 65% في الضفة الغربية، والباقي

في قطاع غزة، وذلك منذ بداية انتفاضة الأقصى وحتى نهاية أبريل 2002، وقد قدرت قيمة الأضرار لتلك المنشآت بحوالي 8.5 مليون دولار (انظر، وزارة الصناعة 2002). وقد ازدادت وتيرة الهجمات الإسرائيلية على الورش الصناعية بشكل كبير منذ أيار 2002، وبخاصة في قطاع غزة، حتى أنه لا يكاد يمر يوم واحد دون قيام الجيش الإسرائيلي بتدمير مصانع وورش صناعية، لذلك فإنه من المتوقع أن يرتفع عدد الورش الصناعية والمصانع المدمرة بشكل كبير.

5. تدمير البيوت

قام جيش الاحتلال بنسف مئات البيوت التي يسكنها أهالي المقاتلين، ما تسبب بتشريد آلاف العائلات. وقد أشار تقرير لوزارة الأشغال العامة والإسكان إلى أن عدد المنازل التي دمرت أو تضررت بشكل كبير بلغ حتى نهاية آب 2002 حوالي 2639 منزلاً، فيما بلغ عدد المنازل والمباني التي تضررت بشكل جزئي حوالي 36384 منزلاً، حيث قدرت قيمة المنازل المتضررة بـ 113 مليون دولار (انظر، وزارة الأشغال العامة والإسكان، 2002).

6. اقتلاع الأشجار

قام جيش الاحتلال الإسرائيلي باقتلاع آلاف الأشجار، وبخاصة أشجار الزيتون بحجة أنها تساعد على اختباء المقاتلين، حيث أشار تقرير لوزارة الزراعة الفلسطينية إلى أنه ومنذ اندلاع انتفاضة الأقصى وحتى نهاية نوفمبر 2002، تم اقتلاع حوالي 724843 شجرة، منها 28% أشجار زيتون، و27.5% حمضيات (وزارة الزراعة، 2002).

وقد نتج عن كل هذه الممارسات خسائر فادحة في الثروة الفلسطينية وفي النشاط الاقتصادي للإنتاج والعمالة والتجارة والسياحة. وحتى الآن، ليس هناك تقدير دقيق لخسائر الثروة الفلسطينية.

أما خسائر النشاط الاقتصادي، فهي كبيرة جداً، ومع أن الانتفاضة اندلعت في آخر الشهر التاسع من العام 2000، فإن ذلك تسبب وفق تقديرات البنك الدولي بتراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لتلك السنة بمقدار 6%، وبلغت نسبة التراجع العام 2001، 12%، فيما كانت نسبة تراجع الدخل القومي الإجمالي 15%⁴⁴. أما بالنسبة للعام 2002، فإن تقرير المنسق الخاص للأمم المتحدة يقدر خسائر الناتج المحلي الإجمالي في الأشهر الستة الأولى بلغت 1.1 بليون دولار، وهي تساوي حوالي 20% من الناتج المحلي الإجمالي للعام 1999.⁴⁵ وقد نتج عن هذه الخسائر تدهور كبير في مستويات الاستهلاك وارتفاع مستويات الفقر، حتى أن تقرير المنسق الخاص للأمم المتحدة يقدر أنها بلغت 60% من السكان في النصف الثاني من العام 2002.

وتعاني ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية من أزمة كبيرة، نتيجة احتجاز إسرائيل مستحققاتها المالية منذ بدء الانتفاضة، ويقدر أن المبالغ المحتجزة قد تجاوزت 600 مليون دولار في حزيران 2002.

هذا وقد إزدادت حدة مشكلة البطالة، ففي العام 2000 بلغت 28%، وفي نهاية العام 2001 بلغت 36% وفي عام 2002 بلغت 50% وتتفاقم المشكلة في قطاع غزة بشكر خطير.⁴⁶

⁴⁴ البنك الدولي، تموز 2002.

⁴⁵ تقرير المنسق الخاص للأمم المتحدة، كانون الثاني 2002 - 30 حزيران 2002.

⁴⁶ المصدر السابق.

3- العلاقة مع الاقتصاد الإسرائيلي في أفق فصل إسرائيلي أحادي الجانب

3-1 مقدمة

منذ بداية السبعينيات وهناك دوائر إسرائيلية تثير بين الحين والآخر ضرورة قيام إسرائيل بإجراءات من شأنها فصل الإسرائيليين عن الفلسطينيين. ولقد أثير هذا الموضوع بشكل حاسم منذ اندلاع انتفاضة الأقصى وتم اتخاذ خطوات عملية في سياق ذلك مع تبني حكومة الوحدة الوطنية برئاسة شارون مشروع بناء جدار يفصل الضفة الغربية عن إسرائيل.

إن المتابع لموضوع الفصل كما يطرحه المنادون به، وكما أوصت به بعض اللجان الحكومية التي تألفت لدراسة وتقديم التوصيات حوله، يلاحظ أن هناك صفتين ملازمتين للموضوع:

الصفة الأولى هي الغموض، فكل الذين نادوا بضرورة الفصل لم يقدموا تصوراً واضحاً للهدف الذي يتوخوه منه بالنسبة لمستقبل العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية. ومع أن ما أثار الموضوع في البداية كان الباعث الأمني، وبخاصة التكبير بوسيلة تمنع حدوث عمليات للفدائيين الفلسطينيين داخل إسرائيل، فإن المنادين به يسوقون بواعث أخرى كثيرة تشمل الاعتبارات الديمغرافية والثقافية والسياسية والاقتصادية. وهذه البواعث الكثيرة وغير المحددة تقود إلى **الصفة الثانية** التي تلازم الموضوع وهي عدم وجود انسجام سياسي بين أنصار الفصل أو بين أعدائه، فهم موجودون على اتساع الخارطة السياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار.

هاتان الصفتان - غموض الهدف وعدم وجود هوية سياسية محددة للمؤيدين له - ليست بالشيء الجديد بالنسبة للحركة الصهيونية. على العكس من ذلك، فالدارس لتاريخ الاستيطان اليهودي في فلسطين يلاحظ أن أكثر المواضيع التي شكلت ممارسات صهيونية محورية أحاط أهدافها الغموض لفترات طويلة، كما أنها حظيت على تأييد يتخطى ويتجاوز اعتبارات اليمين واليسار السياسية.⁴⁷

ولهذا، فإن من الضروري أن نحاول تبديد الغموض الذي يحيط بالموضوع، وفهمه بشكل موضوعي، بشكل يجعلنا قادرين على تحديد مكانته الصحيحة في الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي في الوقت الحاضر، وبالنسبة للمستقبل. ويحدد، أيضاً، ماذا يعني بالنسبة للعلاقات الاقتصادية.

في القسم اللاحق سنتعرض للحقيقة التاريخية لموضوع الفصل لنخلص في القسم الذي يليه إلى تحديد ماهية الموضوع، وكيف تستعمله الحكومة الإسرائيلية كوسيلة لتحطيم المشروع الوطني الفلسطيني، وتقويض فرص الاستقلال الفلسطيني.

3-2 الخلفية التاريخية لفكرة الفصل

من أوائل السياسيين الإسرائيليين الذين تحدثوا عن موضوع الفصل، كان اسحق رابين في بداية السبعينيات، حيث تحدث عن ضرورة إقامة عوائق مادية تمنع تسرب المقاتلين الفلسطينيين إلى إسرائيل وتنفيذ عمليات فدائية. وكذلك فقد كلف شمعون بيرس أحد الأساتذة الجامعيين الإسرائيليين بدراسة الموضوع وتقديم توصيات حوله، وقد تركزت تلك التوصيات حول موضوع الأردن كوطن للفلسطينيين تنضم إليه أجزاء من الضفة

⁴⁷ إن دارس الحركة الصهيونية ونشاطها الاستيطاني في فلسطين، يلاحظ أنه في محطات كثيرة كان الصهيوني يحيط بالأهداف التي تتبناها، وهذا عائد إلى الطبيعة البراغماتية للحركة، ولأن الإعلان الواضح عن الأهداف قد لا يكون مفيداً في أوقات معينة، وذلك لردود الفعل التي تنتج عن ذلك، أما موضوع عدم وجود انقسام واضح بين اليمين واليسار حول كثير من المشاريع والخطط، فهذا يعود إلى أن كلا اليسار واليمين يؤمنان بأيديولوجية قومية لها أولوية على النزاعات اليمينية أو اليسارية.

الغربية وقطاع غزة، وأن تتوقف عمليات اندماج الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، لأنهما من حضارتين مختلفتين واتصالهما ببعض يعود بالضرر على إسرائيل.

وبعد ذلك وكنتيجة لحرب العام 1973، خف الحديث عن موضوع الفصل، ولم يعد الاهتمام به إلا في الثمانينيات، حيث تقدم حزب العمل بخطة "هوفاليم" للفصل عن طريق إقامة فصل على طول خط التماس. ولكن سقوط حزب العمل في تلك الانتخابات أوقف الحديث عن تلك الخطة.

لقد أخذ موضوع الفصل اهتماماً متسارعاً في مطلع التسعينيات، ففي العام 1991 تمت أول خطوة تنفيذية في الموضوع عندما أوقفت الحكومة الإسرائيلية حرية دخول العمال الفلسطينيين للعمل في إسرائيل، وأصبح على العامل الحصول على تصريح من السلطات الإسرائيلية يسمح له بالعمل في إسرائيل. كذلك تمت أول ممارسة للإغلاق عندما قام رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الحين، اسحق رابين بأول إغلاق بين إسرائيل والضفة الغربية العام 1993.⁴⁸

وفي العام 1995 شكّل رئيس الوزراء اسحق رابين لجنة برئاسة وزير الأمن الداخلي، وعضوية ممثلين عن قيادات الجيش والمخابرات، لدراسة موضوع الفصل وتقديم التوصيات حوله، ولقد شملت تلك التوصيات النقاط التالية:

✧ أن يتم الفصل الأمني بين الشعبين عن طريق إيجاد منطقة عازلة على خط التماس بين إسرائيل والضفة الغربية وبين إسرائيل وقطاع غزة، تقام فيها مراكز للمراقبة تشمل أجهزة إلكترونية وأبراج مراقبة، وتسير فيها دوريات عسكرية. وأن يسمح للفلسطينيين بالعبور إلى إسرائيل في أحد عشر معبراً فقط تحت رقابة الشرطة، وأن يكون هناك سبعة معابر للإسرائيليين. ولم توصي الخطة بإقامة سياج أو جدار فاصل إلا في المناطق التي ليس فيها أية وسيلة أخرى للمراقبة.

⁴⁸ أثناء حرب الخليج العام 1991، حدث إغلاق وفرض حظر تجول على المناطق الفلسطينية.

- ✧ إبقاء القدس موحدة ضمن حدود البلدية، وأن تسد كل الطرق الفرعية التي تربطها بالضفة الغربية، وأن تقام ستة معابر على مداخل القدس تحت رقابة الشرطة الإسرائيلية لعبور الفلسطينيين إلى الضفة الغربية أو منها إلى القدس.
- ✧ عدم السماح للفلسطينيين بالعمل في إسرائيل، والاستعاضة عن ذلك بأن تقيم إسرائيل مناطق صناعية على الحدود توفر العمل لحوالي 70 ألف عامل فلسطيني.
- ✧ التركيز على أن هذا "الفصل الأمني" لا يتعارض مع اتفاقية أوسلو، وأنه فقط يهدف إلى إيجاد ترتيبات أمنية مؤقتة ومرنة، وأنه لا يشكل أي استباق لاتفاقيات مفاوضات الحل النهائي.

وعندما تولى الليكود الحكم العام 1996، قام رئيس الوزراء بنيامين نتنياهوو بتكليف وزير الأمن الداخلي بتأليف لجنة من ممثلين عن الجيش والمخابرات لدراسة موضوع الفصل، ونجم عن ذلك الخطة التي أصبحت تعرف باسم "متسايم" والتي تبنت الفصل عن طريق بناء سياج وعوائق على امتداد خط التماس تمنع دخول الأشخاص والسيارات إلا في مناطق عبور محددة.

والواقع أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لم تعمل بهذه الخطط لعدة أسباب منها: إن الاهتمام بالموضوع كان يخف بمجرد حصول فترة من الهدوء النسبي، ولذلك فإنه لم تحصل أي من الخطط على تأييد سياسي واسع، لأنه كان هناك تخوف من أن يؤدي الفصل الأمني إلى قيام حدود للدولة الإسرائيلية غير مرغوب فيها، وكذلك فقد كان هناك حساب للتكاليف المادية الكبيرة التي ستشملها عمليات الفصل. ومع هذا فقد أصبح موضوع الفصل جزءاً من النقاش السياسي في إسرائيل، وبخاصة أن مؤيديه كانوا يطرحون مبررات له غير المبرر الأمني، ومن أهم تلك المبررات:

1. المبرر الديموغرافي: والذي يعني ان لقاء الشعبين بدون فصل في فلسطين التاريخية بين البحر والنهر سيقود إلى أن يصبح الفلسطينيون هم الأكثرية، على أساس أن هناك دراسات تبين أنه في نهاية العام 2010 سيشكل اليهود 51% من عدد السكان، وستخفض هذه النسبة إلى 47% العام 2020، وفي منتصف القرن، أي العام

2050، ستخفّض هذه النسبة مرة أخرى لتصل إلى 37% فقط. وفي المقابل، إذا تم الفصل، فسيشكل اليهود في إسرائيل نسبة 78% في نهاية العقد الحالي، ونسبة 74% العام 2050، وإذا تم الاتفاق على استبدال الأراضي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فمن الممكن لليهود أن يشكلوا غالبية في إسرائيل في منتصف القرن تصل إلى 80%.

2. **المبرر الثقافي**، والذي يركز على أن الشعب الإسرائيلي له ثقافة غربية وعادات غربية وأن استمرار اتصاله بالشعب الفلسطيني سيلحق به أضراراً ثقافية.

3. **المبرر الاقتصادي**، والذي يركز على موضوع الفروقات الهائلة بين مستوى المعيشة الإسرائيلي والفلسطيني، حيث لا يزيد متوسط دخل الفرد الفلسطيني على 9% من مثيله الإسرائيلي، وأن عدم الفصل سيجعل إسرائيل مسؤولة عن الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن ناحية أخرى، فهناك تركيز على موضوع البنى التحتية الإسرائيلية والضغط الذي تتعرض له من جراء الاستعمال الفلسطيني.

ولقد احتلت فكرة الفصل أهمية كبيرة جداً بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، وفشل الجهود الدولية لإنهاء الصدامات اليومية، إذ أشارت التقارير الصحافية إلى أن رئيس الوزراء إيهود باراك قد وافق على إحدى خطط الفصل والتي تشبه إلى حد بعيد الخطة التي وضعت أثناء عهد الليكود برئاسة نتنياهو. وأشارت التقارير الصحافية إلى أن الخطة تهدف إلى إقامة منطقة عازلة فيها مكعبات إسمنتية، وعوائق كالسواتر الترابية، والخنادق والأعمدة الحديدية، وأبراج للمراقبة، وأجهزة إلكترونية. وأن تطبيقها يمر بثلاث مراحل. في المرحلة الأولى تتم تغطية المنطقة الوسطى وتبدأ من مفرق مي-عامي (قرب جنين) شمالاً إلى اللطرون جنوباً قرب القدس بطول 70 كم. وتتركز المرحلة الثانية حول القدس من اللطرون إلى منطقة بيت غوفرين قرب الخليل. أما المرحلة الثالثة فتتمحور حول شمال الضفة وجنوبها.⁴⁹

⁴⁹ راجع (عايد، 2001).

ومنذ مجيء أرييل شارون إلى الحكم على رأس حكومة الاتحاد الوطني في شباط 2001، أخذت الحكومة الإسرائيلية باتخاذ إجراءات عملية لتطبيق الفصل عبر بناء ما دعت به "بالجدار العازل" (انظر الجزء اللاحق).

ومن ناحية أخرى، نشرت الصحف الإسرائيلية التقرير الذي أصدرته ما عرف باسم لجنة ساغي - شير حول موضوع الفصل. وهي لجنة عملت تحت إشراف معهد فان لير، وبمشاركة خبراء الاقتصاد والأمن والديمقراطية من اليمين واليسار. وأخذت اسمها من أورغي ساغي وهو جنرال احتياطي ورئيس شعبة المخابرات العسكرية سابقاً، وتلمار شير وهو محامي والمدير العام لمكتب رئيس الوزراء السابق إيهود براك.

تنتقد الخطة ممارسات حكومة شارون باتباع ما تدعوه الفصل الأمني فقط (بناء الجدار العازل)، لأن ذلك حسب ما ترى اللجنة يركز على الجانب الأمني فقط دون أن يتعرض لمواضيع أخرى كموضوع الاستيطان، وأنه سيقود "الإرهاب الفلسطيني" إلى التركيز على المستعمرات الاستيطانية، وسيحقق فجوة ضخمة بين مستوى الأمن في المستعمرات الاستيطانية والمدن الإسرائيلية داخل الخط الأخضر، بالمقابل، فإن خطة ساغي- شير تهتم بموضوع الفصل ليس من الناحية الأمنية فقط، ولكن من اعتبارات مبدئية، وسياسية، واجتماعية وديمقراطية.

الخطة تتطرق من الإقرار بأن أي تحليل موضوعي للوضع الراهن يطرح أمام إسرائيل أربعة بدائل:

الأول: هو إعادة الاحتلال المباشر للضفة الغربية وقطاع غزة وفرض الحكم العسكري والتخلي نهائياً عن موضوع الحكم الذاتي المحدود واتفاقيات أوسلو. واللجنة ترى في هذا الخيار ضرراً بالمصالح الإسرائيلية على المستوى البعيد.

الثاني: الاستمرار في التعامل مع السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل يعمل على إحداث تحول جوهري يتماشى مع "الإصلاحات" التي تقوم بها هذه السلطة، وتصبح

قادرة على كبح جماح "الإرهاب" الفلسطيني. واللجنة ترى أن إصلاح السلطة سيأخذ وقتاً طويلاً، سيتخلله بالتأكيد تصعيد عسكري.

الثالث: التوصل إلى اتفاق حل نهائي مع الفلسطينيين. واللجنة ترى أن فرص ذلك في الوقت الحاضر (شتاء 2002) ضعيفة جداً.

الرابع: المبادرة إلى الفصل الأحادي من جانب إسرائيل، بشكل يخلق ديناميكية إيجابية تسرع في العودة إلى طاولة المفاوضات للاتفاق على الحل النهائي.

واللجنة طبعاً توصي بضرورة الأخذ بالبدل الرابع على أساس أنه أفضل البدائل بالنسبة للمصلحة الإسرائيلية. والفصل هذا يعتمد على ثلاثة محاور:

- ✧ إقامة سياج أمني على طول الخط الأخضر.
- ✧ إبقاء كتل الاستيطان اليهودية المركزية تحت السيطرة الإسرائيلية (كتلة أرئيل، وكتلة غوش غتصيون، والكتلة الاستيطانية المحيطة بالقدس، والكتلة الاستيطانية المحيطة بالخليل، والكتلة القائمة على شارع 443 (موربين-القدس) وكتلة غور الأردن).
- ✧ تفكيك حوالي 68 مستوطنة وترحيل سكانها إلى الكتل الاستيطانية المركزية التي بقيت تحت سيطرة إسرائيل أو إلى داخل إسرائيل.⁵⁰

والخطة كما طرحها ساغي لا تقدم حلاً لكل المشاكل، ولكنها تقدم حلاً يمكنها أن تكون "مستقرة حتى ولو بقيت مؤقتة لمدة طويلة".⁵¹

ولقد صدر أخيراً عن حزب العمل وفي سياق المعركة الانتخابية المقرر إجراؤها في 28 كانون الثاني 2003 خطة جديدة للفصل سميت باسم "خريطة الطريق"، أشرف على إعدادها خبراء سياسيون وعسكريون، ويتبناها رئيس الحزب عمرام متسناع على أنها الخطة التي سيقوم بتنفيذها من جانب واحد إذا فشلت حكومته في التوصل إلى اتفاق مع

⁵⁰ لمزيد من التفاصيل، انظر (عايد، 2001)

⁵¹ يديعوت أحرونوت، 19 تموز 2002.

الإسرائيليين بعد سنة واحدة من استلام الحكم (على افتراض أنه هزم شارون وحزب الليكود في الانتخابات).

وتشمل "خريطة الطريق" النقاط التالية:

- ✧ تنسحب إسرائيل من قطاع غزة وتفكك المستعمرات الاستيطانية فيها.
- ✧ تنسحب إسرائيل من 65% من أراضي الضفة الغربية (تنسحب من 23% من أراضي الضفة الغربية إلى الـ 42% التي تشكل مناطق أ و ب).
- ✧ تحتفظ إسرائيل بـ 35% من أراضي الضفة الغربية، 15% للكنتل الاستيطانية، و20% كمنطقة أمنية في غور الأردن.
- ✧ يتم الاحتفاظ بالكنتل الاستعمارية الاستيطانية الرئيسية والتي يسكنها 160 ألف مستوطن، ويتم إجلاء المستعمرات المتطرفة (المنعزلة) وترحيل أهلها (35 ألف)، إما إلى المستعمرات الباقية، أو إلى داخل إسرائيل.
- ✧ تبقى القدس موحدة وتحت السيطرة الإسرائيلية.
- ✧ سيبقى في المناطق التي تحتفظ بها إسرائيل 55 ألف مواطن فلسطيني، أما البقية (1.8 مليون) فسيكونون في مناطق تحت سيطرة الفلسطينيين وبدون أي احتكاك مع الجيش الإسرائيلي. تسيطر إسرائيل على المجال البحري والجوي والإلكترومغناطيسي في المناطق الفلسطينية، ويعتقد واضعو الخطة بأنه عندما يتأكد الفلسطينيون بأنه في 28 كانون الثاني للعام 2004 ستعترم الحكومة الإسرائيلية تطبيق هذه الخطة، كما فعلت حكومة العمل برئاسة إيهود باراك في جنوب لبنان في أيار 2000، فإن ذلك سيحثهم على التنازل باتجاه خطة كلينتون وإنها النزاع.⁵²

3-3 المعنى الموضوعي لفكرة الفصل: الفصل والتجزئة

يمكن القول بعد استعراض التطور التاريخي لموضوع الفصل أنه مر بثلاث

مراحل:

⁵² تفاصيل الخطة مأخوذة من ترجمة جريدة الأيام لمقال بقلم بن كسفيت في جريدة معاريف. انظر الأيام 2002/12/21.

المرحلة الأولى والتي امتدت منذ مطلع السبعينات عندما بدأ الحديث في الموضوع وحتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى العام 1987. وكان الموضوع طوال هذه المرحلة عبارة عن أفكار عامة تطرح من أجل إيجاد الشروط التي يستمر بها الاحتلال دون أن تكون لمقاومة الشعب الفلسطيني له تكاليف باهظة. ولم تتخذ الحكومة الإسرائيلية طوال هذه المرحلة أية خطوات عملية على طريق الفصل لأن مقاومة الشعب الفلسطيني كانت بشكل عام محدودة تأتي من الخارج، وفي فترات متقطعة، وليس لها تأثير فعال.

المرحلة الثانية والتي امتدت من الانتفاضة الأولى وحتى اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000، وفي هذه المرحلة اقتتعت قيادات عسكرية وسياسية إسرائيلية مهمة باستحالة بقاء الاحتلال كما كان عليه قبل الانتفاضة على أساس أن المقاومة للاحتلال انتقلت للداخل، وأصبح لها تكلفة باهظة ومستمرة. وفي إطار ذلك اتخذت الحكومة الإسرائيلية أول إجراء على طريق الفصل عندما أقدمت على تقييد حركة الدخول الفلسطيني إلى إسرائيل ومنع العمال الفلسطينيين من العمل داخل إسرائيل بدون تصاريح العام 1991. ثم الإجراء الثاني المهم العام 1993، والذي تم بموجبه البدء بتنفيذ سياسة الإغلاق كعقاب جماعي للشعب الفلسطيني على أعمال المقاومة. وفي هذا السياق، فإنه يمكن النظر إلى اتفاقية أوسلو، من وجهة النظر الإسرائيلية، على أنها خطوة مهمة على طريق الفصل، على أساس انسحاب إسرائيل من مكان التجمع السكاني الفلسطيني والتخلي عن الإشراف المباشر على الشؤون الحياتية اليومية للفلسطينيين، ومنحهم الحكم الذاتي المحدود، في الوقت نفسه الذي يبقى فيه الجيش الإسرائيلي مسيطراً بشكل كامل على الأرض الفلسطينية وحدودها مع العالم الخارجي، وبدون أي مساس بالمستعمرات الاستيطانية اليهودية أو توسيعها.

وإذا قارنا بين المرحلة الأولى والمرحلة الثانية، فإننا نرى أنه في المرحلة الأولى كان موضوع الفصل مجرد أفكار تطرح بين الحين والآخر دون إجراءات عملية، أما في المرحلة الثانية فقد أصبح الفصل سياسة تطبق بشكل يومي ولها مهمتان: الأولى الضغط

على الجانب الفلسطيني لتقديم تنازلات سياسية (الإغلاق)، والثانية تغيير الواقع على الأرض لإضعاف الجانب الفلسطيني ولتحسين وضع إسرائيل بالنسبة لمفاوضات الحل النهائي (بناء الطرق الالتفافية وتكثيف النشاط الاستيطاني).

ولقد شهدت المرحلة الثالثة التي بدأت مع اندلاع انتفاضة الأقصى تغييراً جذرياً في الأهداف التي تسعى إليها إسرائيل من الفصل، فلم يعد الهدف فقط هو الضغط على الفلسطينيين وتحسين موقف إسرائيل في مفاوضات الحل النهائي فقط، بل أصبح الفصل الآلية التنفيذية التي تستعملها إسرائيل لفرض التصور الإسرائيلي للحل النهائي بالطريقة التي تخدم مصالحها. فعلى المستوى النظري، تؤكد لجنة ساغي - شير بأنها "لا تتحدث عن اتفاقية سياسية تقود إلى الفصل بين الشعبين، وإنما إلى فصل سياسي ربما يقود إلى الاتفاق في المستقبل"، أي أن الفصل أصبح الآلية التي تستعملها إسرائيل للوصول إلى الحل النهائي.

وعلى مستوى التطبيق العملي، فقد انتهجت حكومة براك وبعدها حكومة شارون سلسلة من الإجراءات إلى تفصل بين المستعمرات الاستيطانية وبين السكان الفلسطينيين داخل الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة، وبين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل من جهة ثانية، بشكل يتعارض بصورة مطلقة مع قيام دولة فلسطينية لها استقلالها الجغرافي والسياسي في المستقبل، ومن هذه الإجراءات:

✧ **بالنسبة للقدس**، تم في جنوب المدينة بناء جدار بين شارع الأنفاق وقبة راحيل. وتمت المصادقة على إقامة الجدار حول قبة راحيل، وسيشمل المشروع في وقت لاحق إقامة جدار يمتد من قبة راحيل وحتى جبل أبو غنيم، وكذلك سيتم العمل على بناء جدار حول بيت ساحور شرقي بيت لحم، أما في شمال القدس فهناك مشروع لإقامة جدار بين معسكر عوفر ومطار عطروت وبلدة الرام. وكل هذه الإجراءات تعمل على قطع الصلة بين مدينة القدس والقرى والمدن العربية المجاورة.

✧ في قطاع غزة، يعمل الجيش على إقامة سياج حدودي وشوارع التفافية حول ثلاث مستعمرات استيطانية إسرائيلية في شمال القطاع هي دوغيت، وأيلي سيناى، ونيسانيت، وسيعمل هذا الجدار على فصل المستعمرات الثلاث عن الأحياء الشمالية للمدينة ويصل طوله 9 كم ومن المفروض الانتهاء منه في آذار/ مارس/ 2003 بتكلفة 230 مليون شيكل، وفي المقابل يعمل الجيش على إقامة شارع التفافي يوصل إلى مستوطنة نتساريم بشكل يتجاوز حي باكشي الفلسطيني. كما أن العمل في بناء "طريق مور" ما زال مستمراً ليصل بين معبر "كيسوفيم" ومستوطنة "غوش قطيف" في مركز قطاع غزة. وقد تم بناء جسر بدأ استخدامه بشكل يفصل بين حركة المواصلات الإسرائيلية والفلسطينية.⁵³

✧ أما بالنسبة للضفة الغربية، فقد بدأ العمل بمشروع "الجدار الفاصل" والذي سيمتد على امتداد الضفة الغربية بطول 350 كم. ومن المهم أن نلاحظ أن هذا الجدار لا يقام على طول خط التماس مع الخط الأخضر، ولكن يقام في أراضي الضفة الغربية، بحيث أنه يترك أراضي فلسطينية كبيرة بينه وبين الخط الأخضر. وعلى سبيل المثال فإن جزء من الجدار الذي يمر من منطقة طولكرم بطول 12 كم سيقود إلى مصادرة 11 ألف دونم من الأراضي الفلسطينية الزراعية، وهو يمر من بيارات زيتون ومزارع خضار وبيوت زجاجية وأبار مياه، وسوف يترك قرى كالبترا والبقعة الشرقية وغيرها على الجانب الآخر، أي بين الجدار والخط الأخضر. وكل ذلك يعني أن في نية إسرائيل أن تكون هناك منطقة عازلة بين الجدار وبين إسرائيل تكون من أراضي الضفة الغربية الزراعية.

وهكذا يظهر لنا بوضوح وجلاء أنه سواء في منطقة القدس أم قطاع غزة أم الضفة الغربية، فإن الإجراءات الإسرائيلية تهدف إلى تحقيق هدفين اثنين:

الأول: إقامة حاجز كبير داخل أراضي الضفة الغربية يقيم منطقة عازلة مع الخط الأخضر.

⁵³ (عايد، 2001)

والثاني: إقامة حواجز فرعية بين الأراضي الفلسطينية والمستوطنات اليهودية. والهدف الأول يعني مصادرة مساحة كبيرة جداً من الأراضي الزراعية الفلسطينية، وإقامة حاجز بين المزارعين الفلسطينيين وأراضيهم. والهدف الثاني يعني تجزئة ما تبقى من الأراضي الفلسطينية إلى جزر معزولة ليس بينها تواصل ووحدة جغرافية، وذلك حتى يتم ربط المستعمرات الاستيطانية اليهودية بإسرائيل. وكل ذلك يعني أن ما تقوم به الحكومة الإسرائيلية في الوقت الحاضر ليس خطة فصل، وإنما خطة "فصل وتجزئة" تعمل على تغيير الحقائق على أرض الواقع بشكل يجهض المشروع الوطني الفلسطيني بإقامة دولة فلسطينية ذات تواصل جغرافي واستقلال سياسي.

3-4 النتائج المتوقعة للفصل وأساليب التعامل معها

لقد اتضح من التحليل السابق أن للفصل وجهين. الأول ظاهري وهو المبرر الذي تتذرع به الحكومة الإسرائيلية من أنها تلجأ للفصل حتى تقيم حدوداً آمنة تقف حاجزاً دون دخول الفدائيين الفلسطينيين إلى داخل إسرائيل، والقيام بأعمال فدائية. والثاني حقيقي وهو ما يتم من إجراءات على الأرض في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، وكلها تهدف إلى تقطيع التواصل الجغرافي والديمقراطي والاقتصادي للأراضي الفلسطينية، وتقويض المضمون الحقيقي للمشروع الوطني الفلسطيني في إقامة الدولة المستقلة.

من الواضح أن إسرائيل لن تتمكن من التوصل إلى حدود آمنة عن طريق الفصل، فالحدود الآمنة هي التي يتفق عليها الطرفان المتنازعان وتحصل على الاعتراف الدولي. والحدود التي تعمل إسرائيل على تكريسها عن طريق بناء "الجدار العازل" داخل الضفة الغربية، وعن طريق السياجات والشوارع الالتفافية في القدس وقطاع غزة لن تكون آمنة لأنها مرفوضة من الفلسطينيين ولا تتمتع بالاعتراف الدولي.

أما بالنسبة لعملية تجزئة الأراضي الفلسطينية، فإنها تتم بواسطة استعمال إسرائيل للقوة العارية وأساليب الحصار والإغلاق ومنع التجول، ومن الصعب تحقيق الهدف الذي تسعى إليه إسرائيل بدون استمرارها في استخدام وسائل القوة العارية.

وهكذا، يتضح أن خطة الفصل ليست خطة لإنهاء الصراع من جانب واحد كما تحاول حكومة إسرائيل الترويج لها. إنها خطة للاستمرار في الصراع عبر إضعاف الجانب الفلسطيني من الناحية الاقتصادية، على أساس أن ما تقوم به إسرائيل الآن في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس سينتج عنه:

- ✧ إقامة حواجز بين المزارعين الفلسطينيين وأراضيهم.
- ✧ إقامة حواجز بين المزارعين الفلسطينيين والأسواق التي يبيعون فيها محاصيلهم.
- ✧ زيادة تكلفة الإنتاج الزراعي والصناعي على أساس أن تكلفة انتقال العمال والسلع من مكان لآخر في الضفة الغربية وقطاع غزة ستزداد.
- ✧ زيادة الأضرار التي تحصل من الإغلاق على أساس أن الجدران الإسمنتية والشائكة والشوارع الالتفافية تقوي من قدرة إسرائيل على إحكام الإغلاق وتقليص قدرة الفلسطينيين على تجنب أضراره.

ومن المهم أن نلاحظ أن إسرائيل قادرة على إلحاق الأضرار بالاقتصاد الفلسطيني، دون أن تتضرر هي على المستوى نفسه، فإذا كان من أهم المصالح الاقتصادية الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية، هو أنها سوق رئيسية للصادرات الإسرائيلية، فإسرائيل قادرة على الاستمرار بالتصدير حتى في أيام الحصار والإغلاق.⁵⁴ ومن هنا تبرز أهمية أن يتمكن الجانب الفلسطيني من البدء بتحويل استيراده من إسرائيل إلى بلاد أخرى كرد على خطوات الفصل الإسرائيلية، وتلحق الضرر بالاقتصاد الإسرائيلي.

⁵⁴ بالطبع، إن تدهور الدخل والاستهلاك من جراء الحصار والإغلاق قد قلص كمية الاستيراد الفلسطيني من إسرائيل، ولكن المهم أن نلاحظ أنه لا يتوقف بفعل تلك الإجراءات.

بالطبع، إن مثل هذا الإجراء، على الرغم من أهميته، فإنه يبقى سلبياً، أما الرد الإيجابي فيكون بتعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني بشكل تتم فيه مقاومة أضرار الفصل المتمثلة في إضعاف التواصل الجغرافي والديمقراطي والاقتصادي للأراضي الفلسطينية. وفي هذا المجال لابد من السياسات التالية:

- ✧ دعم الإنتاج المحلي، وبخاصة السلع الزراعية والسلع الصناعية الخفيفة التي يتم استيرادها من إسرائيل.
- ✧ الانفتاح على الأسواق المجاورة بهدف زيادة الاستيراد منها، مثل سلع الاسمنت والمحروقات والحديد التي يجري استيرادها من إسرائيل بشكل احتكاري، وفي الوقت نفسه العمل على زيادة التصدير إلى تلك البلاد.

ومن ناحية أخرى، فهناك تقصير فلسطيني وعربي في موضوع الفصل، فإسرائيل تقوم بإجراءات بناء الجدار الواقي والسياجات والشوارع الالتفافية داخل الأراضي المحتلة بشكل يمثل خرقاً فاضحاً للقانون الدولي دون أن يكون هناك أي اجتماع أو إدانة دولية. ومن الضروري القيام بحملة عالمية لتعريف المحافل الدولية والرأي العام العالمي بخطورة موضوع الفصل، وخرقه الفاضح للقانون الدولي، والعمل على إصدار إدانة له من الأمم المتحدة.

4- مستقبل العلاقات مع الاقتصاد الإسرائيلي في أفق اتفاق تفاوضي

1-4 مقدمة

عندما تفشل حكومة إسرائيل في الاستمرار بسياسة تفويض المشروع الوطني الفلسطيني، وتأتي حكومة إسرائيلية جديدة تتوقف عن إجراءات "الفصل والتجزئة"، وتكون على استعداد لاستئناف المفاوضات مع السلطة الوطنية، فإن على المفاوض الفلسطيني أن يهتدي بمرجعية واضحة ومحددة فيما يخص المجالات الاقتصادية.⁵⁵

لقد بينا في بداية هذه الدراسة أن هذه المرجعية تركز على جانبين. الأول سياسي ويتعلق بوجود أطماع إسرائيلية في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، هذه الأطماع تشكل خطراً على الفلسطينيين ما دامت إسرائيل محكومة بقوة تؤمن بالتوسع خارج حدود 1948، والثاني اقتصادي يخص وضع الاقتصاد الفلسطيني كالاقتصاد مشوه وصغير وفقير ومتأخر، مجاور وتابع للاقتصاد الإسرائيلي الكبير والغني والمتقدم. ولقد أوضحنا أن أية علاقة مستقبلية بين هذين الاقتصادين يجب في البداية أن تركز على تفكيك الإرث الاحتلالي وعلاقات التشابك التبعية وإصلاح التشوهات الهيكلية التي خلقها الاحتلال من جهة، وأنها أيضاً ستكون خاضعة لنمط العلاقة الممكنة بين اقتصادين متجاورين من جهة أخرى، وأشرنا إلى أن لتلك العلاقة نوعين من التأثيرات المهمة على الاقتصاد الفلسطيني، واحدة إيجابية تدعى تأثيرات الانتشار وتعمل على زيادة النشاط الاقتصادي الفلسطيني، وتوسيع مجالات الاستهلاك والاستثمار والتجارة، وأخرى سلبية تدعى تأثيرات الاستقطاب وتعمل على عرقلة النمو الاقتصادي الفلسطيني الطبيعي،

⁵⁵ بالطبع، إن نجاح المقاومة والصمود في إفشال السياسة الإسرائيلية الحالية وفي دفع الحكومة الإسرائيلية إلى مائدة المفاوضات يعتمد إلى حد كبير على قدرة السلطة الوطنية على الالتزام ببرنامج اقتصادي للصمود والمقاومة. إن أولويات هذا البرنامج ليس من اهتمامات هذه الدراسة. (انظر دراستي ماس: "تحو رؤية تنمية فلسطينية" و"تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني").

وتكريس تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي كالاقتصاد متخصص بتصدير اليد العاملة والسلع التي لا يحتاج إنتاجها لمهارات فنية.

ولقد رأينا كيف أن الجانب السياسي قد طغى على العلاقة بين الاقتصاديين قبل بدء عملية التسوية وبعدها بشكل زاد من قوة التأثيرات السلبية، وقلل من شأن التأثيرات الإيجابية فنتجت عن ذلك زيادة الفجوة بين الاقتصاديين وتكريس تهميش الاقتصاد الفلسطيني وتعميق تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي.

ويجب التأكيد هنا على أن وقف الممارسات الإسرائيلية ذات الواقع السياسي المعادي لنمو الاقتصاد الفلسطيني في نطاق اتفاق بين الطرفين لا يعني أن قوة الاستقطاب ستضعف إلى الحد الذي يعطي قوة الانتشار السيطرة على العلاقة الاقتصادية بين البلدين، فقد مضى على هذه العلاقة أكثر من ثلث قرن حتى أصبح لها قوة دفع ذاتي تسير باتجاه تقزيم الاقتصاد الفلسطيني وتكريس تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، ولهذا، فإن من الضروري أن يدرك المفاوض الفلسطيني أن المصلحة الفلسطينية تقتضي أن يكون أي اتفاق اقتصادي مع إسرائيل سواء كان يخص المدى القصير، أم المدى البعيد، يعمل على إضعاف قوة الدفع التي تسير بالعلاقة في اتجاه الاستقطاب.

بالطبع، ليس بالإمكان القضاء على تلك القوة بوقت قصير، كما أن مجرد عقد اتفاق جديد يغير من تفاصيل العلاقة بين الاقتصاديين لا تعني أن العلاقة ستتغير بالفعل، بل إن أي تغيير يحتاج إلى استراتيجية، وسياسة، وخطة، وبرنامج، ووقت حتى يتغير بالفعل الواقع الموضوعي على الأرض. ولضرب مثل على ذلك، فما هو موجود الآن هو نوع من الاتحاد الجمركي، وإذا تم الاتفاق على الاستعاضة عن ذلك بمنطقة تجارة حرة، فوضع الاتحاد الجمركي لن يتغير بين يوم وآخر، إذ أنه يحتاج إلى:

- ✧ وجود حدود واضحة ومراكز جمركية.
- ✧ وجود قدرة على سن تعرفه جمركية جديدة لمعظم سلع الاستيراد.
- ✧ وجود قدرة على الاستيراد من أسواق أخرى غير السوق الإسرائيلية.
- ✧ وجود قدرة على التصدير لأسواق أخرى غير إسرائيل.

وعدم وجود أي واحد من هذه العوامل يعني أن الاتحاد الجمركي سيظل معمولاً به، وإن كان الاسم قد تغير إلى منطقة تجارة حرة. ومن ناحية أخرى، فإن ترك الأمور على ما هي عليه، وعدم البدء بإحداث التغييرات المطلوبة للانتقال لوضع علاقة أكثر توازناً مع الاقتصاد الإسرائيلي، يعني تكريس العلاقة على ما هي عليه الآن بشكل دائم.

ومن هنا فنحن بحاجة إلى أن نحيب عن سؤالين:

الأول: ما هي طبيعة العلاقة التي نريدها مع الاقتصاد الإسرائيلي على المدى البعيد؟
الثاني: ما هي الاستراتيجية المناسبة التي تقود الطريق للوصول إلى تلك العلاقة المرغوبة؟

في الجزء اللاحق سنعرض عناصر العلاقة الأكثر توازناً أو الأقل اختلالاً مع الاقتصاد الإسرائيلي التي تمثل المصالح الفلسطينية على المدى البعيد، وفي الجزء الذي يليه نتعرض لعناصر العلاقة مع الاقتصاد الإسرائيلي على المدى القصير في أفق تحول انتقالي بشكل يضع الاقتصاد الفلسطيني على طريق يؤدي للعلاقة المرغوبة على المدى البعيد.

4-2 ملامح العلاقة المرغوبة على المدى البعيد

إن من أهم صفات العلاقة المتكافئة بين بلدين هو أن تكون تكلفة تفكيك أي جانب من جوانب العلاقة متساوية تقريباً بالنسبة للطرفين، وهو ما يدعى بأدبيات الاقتصاد تساوي تكلفة التفكيك (Equal disassociation costs). ومن شأن أي توزيع غير متكافئ لهذه التكاليف أن يقود الجانب الذي يتحمل التكاليف الضئيلة نسبياً في التهديد بالتفكيك أو ممارسته جزئياً أو كلياً للحصول على تنازلات سياسية أو اقتصادية من الطرف الأضعف والذي يتحمل تكاليف عالية.

وهذا هو بالفعل وضع العلاقة الاقتصادية بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي كما هي عليه الآن، فقد تطورت هذه العلاقة منذ بدء الاحتلال ليكون طابعها الرئيسي هو أن السوق الفلسطينية أصبحت سوقاً مهمة جداً للتصدير الإسرائيلي، إذ أخذ الاستيراد الفلسطيني من إسرائيل يشكل حوالي 8-10% من حجم الصادرات الإسرائيلية الكلية، ويقوم الفلسطينيون بدفع ثمن هذه الفاتورة الكبيرة من دخل العمال الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي.

كان يمكن لهذه العلاقة أن تكون متكافئة، لو أن تفكيك أحد اطرافها يقود لتفكيك الطرف الآخر،⁵⁶ أي لو أن إحجام إسرائيل عن توظيف العمال الفلسطينيين يؤدي إلى إحجام الفلسطينيين عن الاستيراد من إسرائيل. ولكن الذي كان يحصل أن الاستيراد الفلسطيني من إسرائيل كان دوماً يستمر حتى عند توقف العمل الفلسطيني في الاقتصاد الإسرائيلي. وهذا ما يجعل الطرف الإسرائيلي قادراً متى شاء على إلحاق أضرار كبيرة بالاقتصاد الفلسطيني.

على هذا الأساس فإن أية علاقة مستقبلية بين الطرفين لن تكون متوازنة ومتكافئة، إلا إذا كان الاقتصاد الفلسطيني منفصلاً على الأسواق الإقليمية والعالمية بشكل يؤهله لأن يواجه أي إجراء إسرائيلي بالإغلاق، بإجراء فلسطيني باتجاه أسواق أخرى.

في هذا السياق، يتضح أن وجود علاقة متوازنة ومتكافئة بالاقتصاد الإسرائيلي تتطلب:

✧ تمكن الاقتصاد الفلسطيني من الانفتاح على الأسواق الإقليمية والعالمية، والتزود باحتياجاته الاستهلاكية منها.

⁵⁶ بالطبع، هذه العلاقة غير متكافئة بالمعنى التنموي، إذ أنها مبنية على أساس تبادل السلع بالعمال، وهي تعني تضيق الفرص أمام الاقتصاد الفلسطيني لتطوير صناعته الوطنية بحكم منافسة السلع الإسرائيلية التي تتمتع بالدعم الكبير، كما أن السوق الإسرائيلية الكبيرة نسبياً توفر لها وفورات الحجم، وذلك يؤدي، أيضاً، إلى عدم الاهتمام بتراكم الرأسمال البشري لعدم وجود فرص تشغيل لأيدي العمالة الماهرة بالاقتصاد الفلسطيني، ووجود فرص تشغيل لليد العاملة غير الماهرة في السوق الإسرائيلية.

✧ تمكن الاقتصاد الفلسطيني من اتباع سياسة تنمية مستقلة تعمل على تخليصه من التشوهات والاختلالات الموروثة عن الاحتلال أولاً، والسير في طريق التنمية المستدامة ثانياً.

في هذا النطاق يتضح على الفور أن العلاقة بصيغة "اتحاد جمركي" غير مناسبة للاقتصاد الفلسطيني على المدى البعيد، للأسباب التالية:

✧ لأنها لا تسمح للفلسطينيين بتنويع مصادر الاستيراد والانفتاح على الأسواق الإقليمية والعالمية، لأنها تكون مقيدة بالأنظمة الإسرائيلية التي تنظم العلاقات مع الأسواق الأخرى وفق المصلحة الإسرائيلية.

✧ لأنها لا تسمح للفلسطينيين بتبني إستراتيجية تنمية مستقلة، كما أنها لا تسمح للاقتصاد الفلسطيني بالاندماج التام بالاقصادات العربية المجاورة، لأن ذلك يقود لدمج تلك الأسواق بالاقتصاد الإسرائيلي.

كل ذلك يعني أن صيغة "اتحاد جمركي" تقود لإبقاء العلاقة بين الاقتصادين غير متكافئة وتكرس تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، كما تكرر الوضع القائم حالياً والمتميز باختلال هائل في تكاليف التفكيك، أو يتحمل الجانب الفلسطيني معظم هذه التكاليف.

وهنا فإن مستقبل العلاقة تكون إما في سياق "منطقة تجارة حرة" (Free Trade Area)، أو في "نطاق سياسة تجارية غير منحازة" (Non- Discriminatory Trade Policy).

والأولى تعني حرية التجارة بين الجانبين بدون تعرفه جمركية، وحرية كل طرف بفرض التعرفة الجمركية التي يراها مناسبة بالنسبة لسلع أي بلد آخر. أما الثانية فهي تعني معاملة إسرائيل كأبي بلد آخر دون تمييز أو معاملة تفضيلية، وتفرض على البضائع الإسرائيلية التعرفة الجمركية المفروضة على بضائع البلدان الأخرى، ومن مبدأ معاملة البلدان التفضيلية (Most Favoured Nations).

ونجد هذين النظامين يتطلبان وجود جمارك على الحدود بين فلسطين وإسرائيل، ولذلك بالطبع تكلفة إدارية، ولكن هناك تكاليف إضافية في نظام منطقة التجارة الحرة، وهو ما يجب أن يقوم به الجانب الفلسطيني من أجل مراقبة موضوع قواعد المنشأ (Rule of Origin) بالنسبة للسلع المصدرة من إسرائيل للحيلولة دون حصول الخسائر التي تتجم عن انحراف لتجارة (Deflection of Trade) والتي تقود إلى فقدان الفلسطينيين السيطرة على سياستهم التجارية،⁵⁷ ولذلك يبدو أن اعتماد سياسة تجارية غير منحازة هي أفضل أسلوب لصياغة العلاقة مع الاقتصاد الإسرائيلي على الأمد البعيد،⁵⁸ وبخاصة لأن نظام منطقة تجارة حرة لا يساعد الاقتصاد الفلسطيني على التخلص من التشوهات التي حدثت أثناء الاحتلال، وذلك لأن قوى السوق تعمل لصالح الاقتصاد الإسرائيلي وتدعيم قوة الاستقطاب.

3-4 عناصر لإجراء تحسينات على العلاقة بالأمد القصير

إن الوصول للعلاقة المرغوبة على المدى البعيد والتي تحدثنا عنها بالجزء السابق لا تتحقق عبر إجراء اتفاق جديد مع إسرائيل، إنها تحتاج لوقت كاف يتمكن فيه الجانب الفلسطيني من تحقيق الإنجازات التالية:

- ✧ تجهيز ميناء بحري حديث في قطاع غزة.
- ✧ تجهيز مطارات حديثة في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- ✧ إحداث عنابر ومستودعات للتخزين في المرفأ والمطارات.

⁵⁷ خسائر انحراف التجارة تحدث عندما تستورد شركة إسرائيلية سلعاً من الخارج، تدفع عليها تعرفه جمركية أقل مما يدفعه المستورد الفلسطيني، ثم تقوم بتصديرها للسوق الفلسطينية بدون دفع تعرفه جمركية وفق نظام المنطقة التجارية الحرة بين الطرفين. وهكذا فإن انحراف التجارة يقود إلى استيراد غير مباشر بالنسبة للسوق الفلسطينية دون أن تحصل الجمارك الفلسطينية على أية ضرائب جمركية. وفي هذا الحال تضطر الجمارك الفلسطينية إلى اعتماد التعرفه الجمركية الإسرائيلية (الأقل من التعرفه الفلسطينية) لمنع حدوث انحراف تجارة، وبذلك تفقد الجمارك الفلسطينية القدرة على انتهاز سياسة تجارية مستقلة.

⁵⁸ في دراسة صدرت حديثاً للبنك الدولي، أجريت مقارنة بين أنظمة الاتحاد الجمركي ومنطقة التجارة الحرة وسياسة تجارية غير منحازة بالنسبة لمستقبل العلاقة مع الاقتصاد الفلسطيني، ولقد وجدت الدراسة أن هناك فائدة للاتحاد الجمركي على الأمد القصير، أما بالنسبة للأمد البعيد فإن أفضل علاقة هي في نطاق سياسات تجارية غير منحازة لأنها هي الوحيدة التي تسمح للجانب الفلسطيني باعتماد سياسة تنموية مستقلة تقود إلى التركيز على تراكم الرأسمال البشري، وتعمل على تحسين إنتاجية عوامل الإنتاج. (انظر World Bank 2002).

- ✧ إقامة نقاط جمارك على الحدود تشرف عليها إدارة جمارك فعالة.
 - ✧ تبني استراتيجية للتصدير والاستيراد تتناسب مع الاستراتيجية الشاملة للتنمية.
 - ✧ اعتماد ملحقات تجارية مع الأسواق الإقليمية والعالمية لتزويد المصدر والمستورد الفلسطيني بالمعلومات الضرورية والإجراءات المطلوب إتباعها.
- إن تحقيق هذه الإنجازات يأخذ وقتاً وجهداً، ومن الممكن تقليل هذا الوقت إذا تم إحداث تعديلات مهمة على العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل بشكلها الحاضر، بشكل يتيح للجانب الفلسطيني اكتساب الخبرات الضرورية التي تؤهله ليسير على طريق تحقيق الإنجازات المطلوبة، وفيما يلي بعض عناصر هذه التعديلات التي نطرحها كنقاط يجب على المفاوض الفلسطيني أن يصر عليها في سياق توقيع اتفاق ينظم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين لمرحلة انتقالية أخرى.

أولاً: يجب فصل الموضوع الأمني عن الموضوع الاقتصادي في أي اتفاق جديد انتقالي أو نهائي، بحيث تبقى حرية حركة الأشخاص والسلع لا تتأثر بالأوضاع السياسية والأمنية، وكذلك فصل تحويل مستحقات المقاصة عن موضوع التطورات الأمنية والسياسية.

ثانياً: النص الصريح على عدد العمال الفلسطينيين الذين تتعهد إسرائيل بالسماح لهم للعمل عندها، وترك موضوع منح التصاريح للعمل والمسؤولين الأمنيين المتعلق بهم للسلطة الوطنية الفلسطينية.

ثالثاً: إعطاء إدارة الجمارك الفلسطينية حق التفتيش، وحق التقدير والتقييم، وحق التخليص الكامل، وإلغاء الفحص المضاعف للاستيراد (من إسرائيل ومن السلطة).

رابعاً: إعطاء السلطة الفلسطينية الصلاحيات الكاملة فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك منح الإقامة الدائمة للمستثمرين.

خامساً: وضع صيغة لتعويض الجانب الفلسطيني عن الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الفلسطيني في الوقت الحاضر من نظام الاتحاد الجمركي المعمول به، والتي تشمل:

- ✧ خسائر إيرادات، وضرائب الحدود وضرائب المبيعات على الواردات غير المباشرة من إسرائيل.⁵⁹
- ✧ تسرب ضرائب القيمة المضافة على الاستيراد لإسرائيل.⁶⁰
- ✧ الخسائر الناجمة عن اعتماد المعايير والمقاييس الإسرائيلية (الصحة والبيئة والمعايير التكنولوجية) والتي هي أعلى مما يلائم الطرف الفلسطيني، وموضوعة أصلاً لحماية الصناعة الإسرائيلية.

سادساً: الاتفاق على الشكل المؤسسي الذي سيناط به مراقبة تطبيق الاتفاق، وحل الخلافات الناشئة بين الطرفين في مجالات تطبيقية.

سابعاً: الاتفاق على الشكل المؤسسي الذي سيناط به التحكيم من قبل طرف ثالث عند وجود خلافات لا يستطيع الطرفان حلها.

⁵⁹ تقوم إسرائيل وفق بروتوكول باريس بإعادة ضرائب الجمارك وضرائب المبيعات على الاستيرادات الفلسطينية المباشرة من بقية أنحاء العالم والتي تأتي عبر إسرائيل، أما الاستيرادات غير المباشرة والتي يستوردها المستورد الإسرائيلي ثم يعيد تصديرها للفلسطينيين، فإن السلطة الوطنية لا تستفيد من ضرائب الجمارك وضرائب المبيعات مع أنها من ضمن السعر الذي يدفعه المستهلك الفلسطيني. ولقد قدرت دراسة للبنك الدولي بأن حجم هذه الخسائر العام 1998 تساوي تقريباً 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني لتلك السنة، انظر (World Bank, 2002)

⁶⁰ يستطيع المستورد الفلسطيني وفق بروتوكول باريس استعادة ضرائب القيمة المضافة على الاستيراد من إسرائيل (سواء أكان لسلع إسرائيلية أم لسلع أجنبية) ولكن ذلك لا يتم بشكل كامل على أساس أن هناك كثيراً من الاستيراد لا يتم تسجيله بشكل رسمي، ولقد قدرت دراسة البنك الدولي أن خسارة العام 1998 من هذا الشرب تساوي تقريباً 41 مليون دولار.

5- التوصيات

لقد تجلى لنا بوضوح كيف أن الجانب السياسي قد طغى على العلاقة بين الاقتصاديين الفلسطيني والإسرائيلي قبل بدء عملية التسوية وبعدها بشكل زاد من قوى الاستقطاب المضرة بالاقتصاد الفلسطيني، وقلل إلى حد كبير من قوى الانتشار الإيجابية، الأمر الذي نجمت عنه زيادة الفجوة بين الاقتصاديين، وتكريس تهميش الاقتصاد الفلسطيني وتعميق تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي. وعملية وقف الإجراءات والسياسات الإسرائيلية المعادية لنمو الاقتصاد الفلسطيني، لا تعني بالضرورة القضاء على أثر الاستقطاب، وسيطرة أثر الانتشار، إذ أن هذه العلاقة بنيت على مدى سنوات طويلة من الاحتلال. لذلك، فإن من الضروري أن يكون أي اتفاق اقتصادي مع إسرائيل بغض النظر عن مدها يعمل على إضعاف قوة الاستقطاب، وتعزيز قوة الانتشار.

لذلك، فإن أية علاقة مستقبلية بين الطرفين لن تكون متوازنة ومتكافئة، إلا إذا كان الاقتصاد الفلسطيني مفتوحاً على الأسواق الإقليمية والعالمية بشكل يؤهله أن يواجه أي إجراء إسرائيلي بالإغلاق، بإجراء فلسطيني باتجاه أسواق أخرى.

لذلك، فإن وجود تلك العلاقة المرغوبة بين الاقتصاديين يتطلب:

- ✧ قدرة الاقتصاد الفلسطيني على الانخراط في الأسواق الإقليمية والعالمية، وحرية انسياب السلع والخدمات في كلا الاتجاهين وبسهولة.
- ✧ قدرة الاقتصاد الفلسطيني على انتهاز سياسة تنمية مستقلة مستدامة، تعمل على تعزيز قدرته الذاتية، وإحداث التنمية المستدامة، وبعيداً عن تشويهات الاحتلال الموروثة.

والوصول للعلاقة المرغوبة على المدى البعيد تتطلب من الجانب الفلسطيني تحقيق بعض الإنجازات المطلوبة، بحيث يجب:

- ✧ وجود سيطرة فلسطينية كاملة ومطلقة على الحدود والمعابر (المطارات، والميناء، والمعابر البرية) مع ضرورة وجود المستودعات الضخمة في المطارات والميناء، وذلك لعمليات التخزين المستقبلية.
- ✧ تبني استراتيجية للتصدير والاستيراد تتناسب وتتلاءم مع الاستراتيجية الشاملة للتنمية، وتتسجم مع أهدافها المنشودة.
- ✧ العمل على إيجاد ملحقات ومكاتب تجارية في مختلف دول العالم لتزويد المنتج والمستورد الفلسطيني بالمعلومات الضرورية والإجراءات المطلوب إتباعها.
- ✧ تطوير الاتفاقات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية مع الخارج، بما يعزز قدرتها على النفاذ للأسواق الدولية والتزود باحتياجاتها بأسعار تنافسية، جنباً إلى جنب مع تعزيز القدرة التنافسية والإنتاجية والتشغيلية للمنتج الفلسطيني.

إن تحقيق تلك المتطلبات لا يتم خلال فترة قصيرة، وإنما يحتاج وقتاً طويلاً نسبياً، وجهداً مميزاً، ولكن يمكن إحداث بعض التغييرات والتعديلات على جوهر العلاقة القائمة بين فلسطين وإسرائيل، ومن هذه التعديلات:

- ✧ فصل الجوانب الأمنية عن الجانب الاقتصادي في أي اتفاق مستقبلي، الأمر الذي يضمن حرية حركة الأشخاص والسلع طوال الوقت ودون تأثر بالأوضاع الأمنية والسياسية.
- ✧ تحويل مستحقات المقاصة للجانب الفلسطيني بانتظام بعيداً عن التطورات الأمنية والسياسية، وعدم اللجوء لاستخدامها كأداة ضغط على الفلسطينيين بهدف الحصول على تنازلات سياسية.
- ✧ النص الصريح على عدد العمال الفلسطينيين الذين تتعهد إسرائيل بالسماح لهم بالعمل في الاقتصاد الإسرائيلي، دون تأثر بالتطورات الأمنية والسياسية.

- ✧ منح إدارة الجمارك الفلسطينية كافة الحقوق والامتيازات التي تتمتع بها أية إدارة جمارك في أية دولة في العالم.
- ✧ ضرورة وجود نصوص صريحة وواضحة حول كيفية حل الخلافات والإشكالات التي قد تنشأ مستقبلاً، مع توضيح إمكانية وجود طرف ثالث لحل المشاكل والعقبات.
- ✧ تعويض الخسائر الناجمة عن الالتزام بالمواصفات والمقاييس الإسرائيلية والتي لا يحتاج لها الطرف الفلسطيني.
- ✧ عدم الموافقة على تعامل الجهات الرسمية الإسرائيلية مع المواطن الفلسطيني على أساس فردي.
- ✧ وقف أية علاقة رسمية إسرائيلية مباشرة مع المواطنين الفلسطينيين بالنسبة لتتقلهم وحركتهم، وحصرها في السلطة التي تتحمل مسؤولية أمنية عن سلوك مواطنيها، والاتفاق مع السلطة على عدد العمال ومواصفاتهم.

الملاحق

سوق العمل الفلسطينية

م-1 مقدمة

لقد أوضحنا في هذه الدراسة أن سوق العمل تحتل مكاناً محورياً في الاقتصاد الفلسطيني، وذلك بسبب انقسامها إلى سوقين، سوق العمل المحلية، وسوق عمل الفلسطينيين في إسرائيل، في الأوقات التي لا تمارس بها إسرائيل سياسة الإغلاق، فإنها تستخدم حوالي ثلث القوى العاملة الفلسطينية. ولقد بينا في الدراسة أن للدخل الذي يحصل عليه هؤلاء العمال من إسرائيل تأثيرات إيجابية وأخرى سلبية على الاقتصاد الفلسطيني، فهو من ناحية يزيد حجم الطلب العام في الاقتصاد، ما يقود إلى ازدياد النشاط الاستهلاكي والاستثماري، ومن ناحية أخرى يقود إلى ازدياد حجم استيراد السلع المتداولة دولياً (Trade goods)، وارتفاع أسعار السلع غير المتداولة دولياً (Non trade goods)، ويقود هذا التشويه في هيكل الأسعار إلى ازدياد ربحية السلع الأخيرة بالنسبة للسلع الأولى، ما يقود، بالتالي، إلى ازدياد السلع غير المتداولة دولياً (الخدمات والإنشاءات)، وتقليص حجم إنتاج السلع المتداولة دولياً (الزراعية والصناعية)، وتقليص حجم التصدير، وهي ظاهرة متشابهة لما يعرف باسم ظاهرة المرض الهولندي. بالطبع، إن معرفة قوة التأثيرات الإيجابية بالنسبة للسلبية، وأي منها له التأثير الأكبر هو سؤال تجريبي وليس نظرياً، ولقد أظهرت بعض المؤشرات، كازدياد تكلفة الإنتاج الزراعي والصناعي في الأراضي الفلسطينية مقارنة بالبلدان المجاورة كالأردن ومصر، ثم الانخفاض الذي حصل في الأهمية النسبية للصادرات الفلسطينية، وانخفاض قدرتها على تغطية الواردات منذ مطلع التسعينيات، دلائل على هيمنة التأثيرات السلبية على التأثيرات الإيجابية، ولقد تعزز هذا الانطباع بعد صدور نتائج مسوحات القوى العاملة (labor force Survey) الذي أخذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بإصدارها منذ العام 1995. وقد أشارت تلك النتائج إلى وجود دينامية معينة تتحكم بسوق العمل الفلسطينية من جراء وجود سوق للعمل في إسرائيل، من الضروري فهمها واستيعاب آلياتها حتى يتم وضع سياسات ملائمة تعمل على ترجيح كفة التأثيرات الإيجابية، وسنعمل في هذا الملحق على تحليل نتائج المسح

الرئيسية، وبخاصة تلك التي تخص العامين 1998 و 1999 وهما عامان كان بهما عدد أيام الإغلاق قليلاً نسبياً، ما جعل عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل كبيراً نسبياً.

في الجزء الثاني سنعرض أهم نتائج المسوحات، ونبين عدم مقدرة الهياكل النظرية التي تعتمد مفهوم الأجر المتوازن (Equilibrium Wage)، والتي استعملت في كثير من الدراسات السابقة حول الموضوع، على تفسير تلك النتائج. وفي الجزء الذي يليه نقدم هيكلاً نظرياً يعتمد مفهوم الأجر الفعال (Efficiency Wage) له القدرة على تفسير النتائج. وفي الجزء الأخير نتعرض لبعض السياسات الملائمة.

م-2 نتائج مسوحات القوى العاملة الفلسطينية التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني منذ العام 1995

يمكن أن نلخص أهم نتائج مسوحات القوى العاملة التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني منذ العام 1995 بالنقاط التالية:

1. هناك علاقة عكسية بين عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل ومعدلات البطالة. ففي العامين 1995 و1996 عندما كان متوسط عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل لا يتجاوز 15%، أو 16% من القوى العاملة الفلسطينية كان معدل البطالة عن العمل يزيد على 24%، أما في العام 1999 عندما ارتفع عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل إلى 23% من العمالة الفلسطينية، فإن معدل البطالة تقلص إلى نصف ما كان عليه في العامين 1995 و1996.
2. هناك علاقة طردية بين عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل ومعدل أجر العامل الفلسطيني في الاقتصاد المحلي، فلقد أظهر مسح القوى العاملة للعام 1999 أن معدل أجر العامل الفلسطيني في الاقتصاد المحلي ازداد بالأسعار الحقيقية منذ العام 1997، وبخاصة في العامين 1998 و1999 وهما العامان اللذان ازداد خلالهما عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل مقارنة بالعامين 1995 و1996.
3. ليس هناك ميل لتضييق الفجوة بين معدل الأجر في الاقتصاد المحلي ومعدل الأجر في الاقتصاد الإسرائيلي، فعلى الرغم من ارتفاع معدل الأجور الفلسطينية في الاقتصاد المحلي في أواخر التسعينيات، فإن الفجوة ما زالت موجودة، ومعدل الأجر الفلسطيني يساوي تقريباً 60% من الأجر الذي يحصل عليه العامل الفلسطيني في إسرائيل.
4. عندما يزداد عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، يزداد، أيضاً، عدد العاملين في الاقتصاد المحلي.

إذا أخذنا هذه النقاط الأربع مع بعضها البعض فإنها تعني أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من أزمة بطالة مزمنة، وأن هذه البطالة تخف عندما تسمح إسرائيل لجزء

من العمال الفلسطينيين الراغبين في العمل بها للوصول إلى مراكز عملهم. ويقود ذلك إلى زيادة حجم التوظيف للعمالة في الاقتصاد المحلي، وارتفاع الأجر المحلي.

شكل 1 يقدم هيكلًا لسوق العمل على أساس مفهوم الأجر المتوازن، مع افتراض أن لعمل العمال الفلسطينيين داخل إسرائيل تأثيرين، الأول هو تقليص حجم العمالة الموجودة للعمل في الاقتصاد المحلي، والثاني زيادة الطلب على العمالة في الاقتصاد المحلي تحت تأثير زيادة الطلب العام في الاقتصاد الناجم عن زيادة الدخل العام، والشكل يفترض أنه بدون وجود عمال فلسطينيين يعملون في إسرائيل، فإن حجم العمالة في الاقتصاد المحلي هي L_0 والأجر $(W_p)_0$. وعند السماح للعمال الفلسطينيين للعمل في إسرائيل، فإن منحنى العرض ينتقل إلى اليسار من S_0 إلى S_1 ، مشيراً إلى تقليص حجم القوى العاملة التي تكون مستعدة للعمل في الاقتصاد المحلي:

شكل 1: سوق العمل المحلية (هيكل الأجر المتوازن)

وكذلك، فإن منحنى الطلب ينتقل إلى اليمين من D_0 إلى D_1 ، مشيراً إلى زيادة الطلب على العمال في الاقتصاد المحلي لازدياد النشاط الاقتصادي بشكل عام من جراء زيادة الدخل الذي أحدثه دخل العاملين في إسرائيل، ونتيجة لذلك، فإن عدد العاملين في الاقتصاد المحلي قد يزداد أو ينقص وفقاً لما إذا كانت زيادة الطلب أكبر أو أقل من نقصان العرض، (في الشكل تقلص حجم العمالة لأن ما حدث في العرض كان أقوى مما حدث في الطلب) ولكن في كلتا الحالتين، فإن الأجر يرتفع عما كان عليه في السابق.

من الواضح أن هذا الهيكل لا يفسر الظواهر التي تتحكم في سوق العمل الفلسطينية، وذلك لأنه لا يسمح بوجود بطالة، سواء أكان هناك عمال فلسطينيون يعملون في إسرائيل أم لا، فالتوظيف في الاقتصاد المحلي يتحقق عند توازن العرض والطلب، وذلك يعني أن كل من لديه استعداد للعمل بالأجر المتوازن سيجد عملاً، وهذا ليس صحيحاً. فهناك من هم على استعداد للعمل بأجر أقل مما يحصل عليه العاملون ولا يجدون عملاً.

م_3: نموذج وهيكل مبسط لسوق العمل الفلسطينية

يبدو أن هيكل اجر الكفاءة (Efficiency Wage Model) أنسب لوصف واقع سوق العمل الفلسطينية، على أساس أنه قادر على تفسير ظاهرة البطالة.

يفترض هيكل أجر الكفاءة أن أصحاب العمل يهتمون بالدرجة الأولى بالجهد الذي يبذله العامل، وأنهم يحاولون تعظيم كمية الجهد التي يحصلون عليها لقاء الأجر الذي يدفعوه، أي يحاولون تعظيم كمية الجهد الذي يحصلون عليه لقاء كل دينار يدفعوه كأجر للعامل، ومن ناحية أخرى، فإن كمية الجهد الذي يبذله العامل يتناسب طردياً مع الأجر الذي يحصل عليه، وعلى هذا الأساس يمكن وصف دالة الإنتاج على أنها:

$$(1) \dots\dots\dots Y = F(e l_p)$$

$$F'(\cdot) > 0$$

أي أن الإنتاج يعتمد على الجهد المبذول مضروباً بعدد العمال، حيث يرمز e للجهد، و l_p للعمال العاملين في الاقتصاد المحلي:
وإذا افترضنا أن الجهد يأخذ الشكل التالي:

$$(2) \dots\dots\dots e = \left[\frac{W_p - x}{x} \right]^B$$

$$0 < B < 1$$

حيث يرمز W_p إلى أجر العاملين في الاقتصاد المحلي، أما x فإنها تعبر عن حالة سوق العمل على الشكل

$$(3) \dots\dots\dots x = (1 - b\mu)w_l(L_l)$$

$$0 \leq b \leq 1, W_l(\cdot) > 0$$

حيث ترمز μ إلى نسبة البطالة عن العمل.

إذا كانت $b=1$ ، فإن x تساوي الأجر المدفوع للعمال الفلسطينيين في إسرائيل (w_i) مضروباً بنسبة القوى العاملة. أما إذا كانت $b < 1$ فإن العمال لا يهتمون كثيراً بنسبة البطالة، والعكس إذا كانت $b > 1$. ونفترض هنا أن الأجر الذي تدفعه إسرائيل للعمال الفلسطينيين يتناسب طردياً مع عدد هؤلاء العمال. إذا عوضنا (2) في (1)، فإن دالة الربح π :

$$(4) \dots \pi = Y \left\{ \left[\frac{W_p - x}{x} \right]^B L_p \right\} - W_p L_p$$

وشرط تعظيم هذه الدالة بالنسبة للأجر W_p وعدد العمالة المحلية L_p هو

$$(5) \dots Y B \left[\frac{W_b - x}{x} \right]^{B-1} L_p \left(\frac{1}{x} \right) - L_p = 0$$

$$(6) \dots Y' \left[\frac{W_b - x}{x} \right]^B - W_p = 0$$

ومن الممكن تعويض Y' من (6) في (5) ثم حل المعادلة الناتجة من أجل

W_p لنحصل على

$$(7) \dots W_p = \frac{x}{1 - B}$$

$$(8) \dots W_p = \frac{(1 - b\mu)W_I(L_I)}{1 - B}$$

وعند اشتقاق W_p بالنسبة ل L

$$\frac{dW_p}{dL_I} = \frac{(1 - b\mu)}{(1 - p)} W_I'$$

وفي حالة كون $b \leq 1$ يكون $\frac{dW_p}{dL_1} > 0$ على أساس أن $0 < \mu < 1$ و
 $W_1 > 0$ أي أن أجر العمل في السوق المحلية يزداد مع ازدياد عدد العاملين في السوق
الإسرائيلية. أما إذا كان $b > 1$ ، فهناك احتمال بأن يكون المشتق سالباً.

الحالة الأولى $\frac{dW_p}{dL_1} > 0$ تتم عندما يفضل العمال الذين لا يحصلون على عمل في
إسرائيل الانتظار بدون عمل، أما في الحالة الثانية $\frac{dW_p}{dL_1} < 0$ فإنهم يفضلون العمل في
السوق المحلية على الانتظار بدون عمل. وبالطبع، فإن نتيجة المسح تشير إلى أن الحالة
الأولى هي السائدة في سوق العمل الفلسطينية.

ويمكن وصف ذلك بشكل 2.

شكل 2: سوق العمل المحلية (هيكل إجراء الكفاءة)

يتضح من شكل 2 أنه بدون عمل في إسرائيل يكون الأجر المحلي $(W_p)_0$ ومعدل البطالة $(S_0 - D_0)$ ، أما مع وجود عمال في إسرائيل فإن الأجر يزداد إلى $(W_p)_1$ ، ومعدل البطالة يهبط إلى $(S_1 - D_1)$. بالطبع، فإن الفرق بين الاثنين هو أقل من عدد العاملين في إسرائيل على أساس أن بعض العاملين في إسرائيل لم يأتوا من العاطلين عن العمل، بل من عمال كانوا خارج سوق العمل المحلية.

م-4 سياسات العمل

لقد اظهر الهيكل المبسط لسوق العمل الفلسطينية، كما أظهرت المسوح التي قام بها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني منذ العام 1995 مدى تأثير سوق العمل الإسرائيلية على سوق العمل الفلسطينية. فعدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل يعمل على تحديد حجم التوظيف، ومعدل الأجر، ومعدل البطالة في السوق المحلية.

ولقد رأينا أن له تأثيرات إيجابية على الاقتصاد المحلي من ناحية زيادة الدخل وتشجيع الاستهلاك والاستثمار، وتأثيرات سلبية من ناحية إضعاف القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) وتقويم قطاعات الخدمات والإنشاءات. ولقد اتضح أنه ومنذ منتصف الثمانينيات والتأثيرات السلبية تعمل بشكل أقوى بكثير من التأثيرات الإيجابية، ولقد كان ذلك من أحد الأسباب التي كرسست وميزت الاقتصاد الفلسطيني كالاقتصاد يصدر العمالة ويتخصص بصناعة السلع التي لا تحتاج لمهارات فنية. وبالطبع، فهذا يعني أنه على المدى البعيد يقود إلى كون العامل الفلسطيني الذي يعمل في إسرائيل، ويحصل على أجر عالٍ نسبياً بدون أن يكون ذا مؤهلات تعليمية، في الوقت الذي لا يحصل فيه العامل المؤهل علمياً على أجر متجانس في الاقتصاد المحلي، يقود هذا الوضع إلى إضعاف حوافز الإقبال على التعليم والاستثمار في رأس المال البشري، وهذا يقود، بالطبع، إلى نتائج سلبية ضارة على مستقبل التنمية.

كل ذلك يؤكد أن من مصلحة الاقتصاد الفلسطيني تقليص حجم العمالة في إسرائيل، ولكن ذلك لا يمكن له ان يتم إلا بشكل تدريجي، وعبر توسيع قاعدة الإنتاج

المحلي، حتى يصبح بإمكان الاقتصاد المحلي تقديم فرص عمل يفضلها العامل الفلسطيني على العمل في إسرائيل.

إن توسيع القاعدة الإنتاجية (الزراعة والصناعة) في الاقتصاد الفلسطيني تحتاج إلى استثمارات كبيرة في الرأسمال المادي والرأسمال البشري. وبالنسبة للأخير، فإنه يبدو مناسباً عندما يصل الاقتصاد لمرحلة يتخلص فيها من مشكلة البطالة على أن يفرض رسم على العمل في إسرائيل، وأن تستعمل إيرادات هذا الرسم في تمويل مشاريع التدريب المهني للعمال.

هناك ثلاث فوائد مهمة تمثل هذه الرسوم. الفائدة الأولى أنها تقلل من حوافز العمل في إسرائيل، والثانية أنها تسهم في تمويل مشاريع استثمارية في رأس المال البشري، والثالثة أن إسرائيل تسهم في تمويل جزء من ريع الرسم على أساس أن تقلص عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل تقود إلى رفع أجورهم.

قائمة الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من القطاعين العام والخاص

الرقم	الاسم	المؤسسة
1	د. أمين حداد	محافظ سلطة النقد الفلسطينية
2	د. جواد الناجي	وكيل مساعد /وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة
3	د. سمير حليلة	مدير عام شركة نصار نصار للحجر والرخام، وعضو في بال- تريد
4	د. سمير عبد الله	مدير عام شركة المتحدون للاستشارات الاقتصادية ABC، وعضو في بال- تريد
5	صائب بامية	مدير عام إدارة العلاقات الدولية /وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة
6	عمر الحروب	مدير عام إدارة الشركات /وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة
7	م. مازن سنقرط	مدير عام مجموعة سنقرط العالمية، ورئيس الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية
8	مسيف مسيف	مدير مشروع الاسيكودا /وزارة المالية
9	د. وليد عبد ربه	مستشار /وزارة الزراعة

المراجع

- عايد، خالد. مجلة الدراسات الفلسطينية. 2001.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. الاقتصاد الفلسطيني وآفاق التعاون الإقليمي UNCTAD/ .1998. GDS/ SEV/2
- ، إنجازات الفترة الانتقالية ومهام المستقبل. UNCTAD/ GDS/ APP/1. 2001
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). "المراقب الاقتصادي"، أعداد مختلفة. رام الله، فلسطين.
- ، فرسخ، ليلي . "العمال الفلسطينيون في إسرائيل". رام الله - فلسطين. 1998
- وزارة الأشغال العامة والإسكان. التقرير السادس- مشروع إعادة بناء وترميم المباني العامة والخاصة والتي تضررت بفعل القصف الإسرائيلي. رام الله. 2002.
- وزارة الزراعة. التقرير المرحلي للخسائر والأضرار الخاصة بالقطاع الزراعي نتيجة الممارسات الإسرائيلية عن الفترة 2000/9/28 ولغاية 2002/11/30. رام الله. 2002.
- وزارة الصناعة- إدارة الدراسات والتخطيط. تقرير خسائر الصناعة للفترة 28 سبتمبر 2000- 30 ابريل 2002. رام الله. 2002.
- Awrtani, H. Palestinian – Jordanian Agricultural Relations: Constraints and Prospects, Nablus: Center for Palestine Research and studies (CPRS). 1994.
- El-Jafari, M . “Non- trade Barriers: the case of the West Bank and Gaza Strip agricultural exports” Journal of World Trade Vol. 25. No. 3. 1991.
- Fircher, S (ed) Security peace in the Middle East. the MIT press Carbridge Massachus. USA. 1994.
- Fisher, S. etal “Securing Peace in the Middle East Comsridge, The MIT press. 1999.
- Fisher, S. Rodrik. D, Tuma. E. (eds). The economics if Middle East peace: views from the region. The MIT Press. 1993.
- Gorden, W. M. and Noary, J.R. “Booming Sector and De-industrialization in a Small Open Economy”. Economic Journal, 92. P114. 1982.
- Hamed O. and R. A. Shaban . “One Sided Customs and Monetary Union: The case of the West Bank and Gaza Strip, Under Israel Occupation” in Stanley Fisher, D. Rodrik and E. Tuma (eds.), The Economics of Middle East Peace. MIT Press, Combridge, MA. 1993.

- I. Luski and J. Weinblatt .“The West Bank and Gaza Strip: A macroeconomic Profile and Simulation Model”. Department of Economics, Ben-Gurion University of the Neger Center for Economic Research. 1994.
- Kleiman, Ephraim. Some Problems of the Economic Relationships between Israel and the West Bank and Gaza. Hebrew University. 1991.
- Krueger, A., Political Economy of Political Reform in Developing Countries. Cambridge, MA: MIT Press. 1993.
- Krugman, P. and Obstfeld, M.. International Trade Theory & Policy. Third Edition Harpar Collins.1998.
- Naqib, F.M . “Economic Relations Between Palestine and Israel, During the Occupation Era and the period of limited self Rule” Working Paper 2015 ERF. Cairo, Egypt. 2001.
- Palestine Economic Policy Research Institute (MAS). Kanafani. N. Trade Relations between Israel and Palestine: Free Trade Area or Custom Union. Ramallah – Palestine. 1996.
- Palestine Economic Policy Research Institute (MAS). Makhool, B. “competitiveness of Palestinian industry vs. Jordanian. Ramallah – Palestine. 1996.
- Palestine Economic Research Institute (MAS) and the World Bank. Diwan, I and R. Shaban (eds) “Development under Adversity: the Palestinian Economy in Transition”. 1999.
- PASSIA .2002.
- PECDAR. Activity Report 2001. PECDAR, Ramallah, 2002
- Shehadeh, R. Occupation law: Israel and the West Bank. Institute for Palestine Studies. 1985.
- Thirwall, A., Growth and Development. Fifth Edition Macmillan. 1994.
- UNCTAD . Prospects for sustained Development of the Palestinian Economy: Strategies and policies for Reconstruction and Development. UNCTAD/ ECDC/ SEV/ 12 1996.
- UNCTAD. Cooperation between the Palestinian Authority, Egypt and Jordan to enhance subregional trade- related services. UNCTAD. Geneva. 2000.
- UNIDO. Survey of the Manufacturing Industry in the West Bank and Gaza Strip. Vienna. 1984.
- UNSCO. Report on Economic and Social conditions in the West Bank and Gaza Strip. 2000.
- World Bank . Developing the Occupied Territories. An Investment in peace Vol. I-VI Washington DC: World Bank. 1993.
- World Bank. . Long Term Policy Options for the Palestinian Economy. The World Bank, Jerusalem. 2002.